المملكــة المغربيـــة
وزارة الشؤون الثقافية

الندوة الوطنية حول أسوار المدن العتيقة



مديرية التراث الثقافي

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الشؤون الثقافية

الندوة الوطنية حول أسوار المدن العتيقة بتزنيت

مديريـة التراث الثقـافـي

تقديم

من المؤكد أن التواصل المعرفي والحضاري شرط من شروط التنمية، وأن التلاقح الثقافي يتأتى بتداول وسائل المعرفة كالكتب والمنشورات،ولاسيما تلك التي تبلور حصيلة الملتقيات العلمية حول قضايا ثقافية وحضارية مطروحة للتداول الثقافي، وهذا ما نتوخاه من نشر أعمال الندوة الوطنية المنعقدة بمدينة تزنيت التاريخية خلال شهر يونيو 1989. وقد تظافرت جهود وزارة الشؤون الثقافية والسلطات العمومية والمنتخبة بتزنيت وجمعية إيليغ للتنمية والتعاون من أجل تنظيم هذه الندوة وإتاحة الفرصة لثلة قيمة من الشباب المغربي المتخصص لتبادل الآراء والخبرات حول جزء هام من تراثنا المعماري المتجلي في أسوار المدن العتيقة، ومبررات وجودها، والتحولات التي يعرفها النسيج التقليدي الأصيل وسبل المحافظة عليه. يأتي كل هذا في سياق التوجيهات الملكية النيرة التي تحث على الحفاض على مقومات الأصالة المغربية والعناية بالتراث الحضاري لنكون أهلا لميراث الاباء والأجداد.

وتعميما للفائدة، ونظرا لأن نفس التساؤلات والإشكاليات مازالت مطروحة، أقدمنا على نشر أعمال هذه الندوة الهامة رغم مرور كثير من الوقت عن انعقادها حتى لا تضيع تلك المجهودات، وتشجيعا للباحثين والمجددين على تعميق النقاش حول قضايا التراث المغربي والتعريف به، برورا بأمجاد الماضي، وصونا للهوية الوطنية.

والله الموفق

د. عبد العزيز توري

مدير الثرات الثقافي

الجلسة الافتتاحية لأشغال الندوة

كلمة السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تزنيت

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين

– معالي وزير الشؤون الثقافية المحترم

– معلي وزير السكنى المجترم

– السادة النواب المحترمين

– أيها السيدات والسادة الكرام

يطيب لنا – ونحن نفتتح هذه الندوة الوطنية العلمية – أن نرحب بكل من معالي وزير الشؤون الثقافية السيد محمد بن عيسى ومعالي وزير السكنى السيد عبد الرحمان بوفتاس وأن نشكرهم على تفضلهما بالحضور للاشراف على انطلاق أعمال هذه التظاهرة الثقافية الكبيرة.

وقد أسعدنا كثيرا احتضان مدينة تزنيت المدينة الحسنية والمدينة السلطانية المخزنية –كما وصفها أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله في إحدى خطب جلالته، أسعدنا –إذن – إحتضانها لهذه الندوة الاولى من نوعها حول أسوار المدن العتيقة المغربية، كما أسعدنا بهذه المناسبة – الترحيب بنخبة من الاساتذة الباحثين المشاركين، وبالسادة رؤساء بلديات المدن المسورة العتيقة بالمغرب، بل بكل الشخصيات الكريمة الحاضرة.

فمرحبا بكم جميعا، وشكرا منا موفورا للذين بادروا وعملوا على تنظيم هذا الملتقى العلمي الجليل وخاصة وزارة الشؤون الثقافية، وجمعية إليغ للتنمية والتعاون، والمجلس الحضري لمدينة تزنيت، وكذا للأساتذه الذين لبوا الدعوة للمشاركة في إغناء الندوة بعروضهم وأبحاثهم فكانت جهودا متظافرة مشكورة أثمرت هذا الانجاز الكبير.

فتنظيم ندوة حول موضوع معماري حضاري في مدينة كمدينة تزنيت حاضرة إقليم فتي نام بادرة إيجابية بناءة تنسجم مع مبدأ اللامركزية التي تنهجها حكومة صاحب الجلالة بما في ذلك اللامركزية الثقافية، بادرة تبلورت إيجابياتها بعنصر الزمن الذي يؤطرها بأحداثه ومناسباته الوطنية.

فجاءت في غمرة الاستعداد للاحتفال بذكرى عيد الشباب لعيد الستين لميلاد صاحب الجلالة والمهابة الحسن الثاني أعزه الله. وفي أفق الاحتفال بمرور إثنى عشر قرناعلى تأسيس الدولة المغربية، التي كان للمغرب : أرضا، وملكا، وشعبا - شرف هذا الوفاق وفضل هذا التضامن وذلك بحكمة وحصانة ملكه وقائده الملهم جلالة الملك الحسن الثاني.

والندوة إلى ذلك تجسيد لروح السلطان المجاهد مولاي الحسن الاول الذي إليه يعود الفضل في تاريخ وتسوير هذه المدينة وإعطائها بعدها الحضاري والتي أخذت في عهد حفيده الحسن الثاني تمتد عمرانيا وتنمو حضاريا واجتماعيا.

وجاءت الندوة بالتالي - وهي تعالج موضوعا متميزا ضمن العمارة المغربية الاصيلة - جاءت متجاوبة مع التوجيهات الملكية السامية للحفاظ على التراث المعماري المغربي وضرورة استلهامه من قبل المهندسين المعماريين المغاربة.

وفي معرض خطاب جلالته إلى هؤلاء يقول حفظه الله :

"فإنه لا يمكن لاحد أن يتيه إذا ما وضعناه في أزمور، يكفي أن يرى وادي أم الربيع والاسوار العتيقة ليعرف أنه في المغرب. وسيقول إنها من المدن الشاطئية التي كانت بها قصبات بناها الملوك المغاربة كانوا سعديين أو علويين."

وكما أظاف حفظه الله في نفس الخطاب قائلا :

ابتعدوا قليلا واذهبوا إلى القصبات الموجودة في الجنوب، وفي الجبال وانظروا إلى الألوان المختلفة لارضكم وجبالكم وسهولكم. "انتهى كلام جلالة الملك.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة الكريمة أن نتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى معالي وزير الشؤون الثقافية على ما تبذله وزارته في سبيل الاشعاع الثقافي بالإقليم بما في ذلك مشاركتها في تنظيم هذه الندوة، ومبادرة معاليه إلى إنشاء دار للثقافة في مدينة تزنيت. وهو مشروع من شأنه أن يستجيب لطموحات شباب ومستقبل المدينة.

كما نتوجه بجزيل الشكر وخالصه إلى معالي وزير السكنى وبوصفه رئيسا لجمعية إليغ للتنمية والتعاون التي تعد مساهمتها في تنظيم هذا اللقاء أحد مظاهر إسهاماتها وخدماتها المتعددة لفائدة تنمية الاقليم.

وإننا إذ نجدد لكم الترحيب جميعا – أيها السادة الكرام – لنرجوا لهذا الملتقى ومن خلال حلقاته الحوارية المفتوحة نتائج في مستوى هذا الرصيد البشري والفكري الذي لنا وللمدينة والاقليم شرف استضافته – ونحن جميعا في ظل ورعاية راعي العلم والثقافة مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني أمد الله في حياته وحفظه في ولي عهده الامير الجليل سيدي محمد وصنوه السعيد مولاي رشيد وجميع أفراد عائلته الشريفة آمين.

والسلام عليكم.

كلمة السيد رئيس المجلس الحضري لمدينة تيزنيت

سيدي عامل صاحب الجلالة

حضرات السادة الأساتذة الباحثين

أيها السيدات والسادة

إن مما يبعث على المسرة والإبتهاج أن تحتضن هذه المدينة السلطانية المعتزة بأصالتها ووفائها، الفخورة بولائها وانتمائها هذه الندوة الوطنية.

وإنه ليسعدني ويشرفني أن أعبر لكم باسم سكان مدينة تيزنيت عن أصدق مشاعر الترحاب مقدرين لكم جميعا، بشكرعميق، وعيكم المسؤول وحرصكم على الحضور في هذا الملتقى الميمون.

لقد قال جلالة الملك الحسن الثاني أدام الله عزه ونصره، وهو يخاطب المهندسين المعماريين "إن بلادنا جميلة بآثارها، ولكن بناياتها غير ذلك " وإن خطورة التحدي الكبير الذي يواجه أسوار مدننا العتيقة بسبب تزايد متطلبات النمو، وتجدد النسيج العمراني، والتغيرات التقنية والإجتماعية والإقتصادية لهو أمر يدعو إلى ضرورة استعادة الحس التاريخي لحماية تراثنا، باعتباره ذخيرة وطنية، وباعتباره وعاء ثقافيا لمعرفة جزء كبير من تاريخ وطننا العزيز.

وإدراكا من الجماعة الحضرية للمسؤولية الضخمة الملقاة على عاتقها اتجاه كل ما له علاقة بالهوية الثقافية والتراث الاصيل، الذي لا ينبغي - في نظرنا - أن يظل عرضة لنزعة التجديد التي تدعو إلى التجاوز وتشبيهه ببيت عتيق لا سبيل إلى إصلاحه لا بهدمه كاملا لذا فإن هذه المدينة لتعتز بمعمارها الأصيل وبالخصوص أسوارها التي شيدت في نهاية القرن 19، على عهد السلطان مولى الحسن الاول رحمه الله.

انني أعتقد أن هذه الندوة ستكون فرصة لإبراز البعد الحضاري لهذه الأسوار على أنها كيانات تجسد إرادة هادفة ومناسبة لدعم تزايد الاهتمام بمآثرنا التاريخية، وتعميق الوعي الاداري والوطني.

وأملنا أن نخرج من هذه الملتقى بتوصيات عملية هادفة، ترمي إلى إقرار تعاون الجميع من أجل المحافظة على تراثنا المعماري، لان ضياعه خسارة لاتعوض.

ولنا اليقين أن ما يتوافر للمشاركين، أساتذة وباحثين ومهندسين معماريين من صدق في الوطنية، وتقدير للامانة التاريخية وكفاءة في تناول البحوث عالية كل ذلك كفيل بأن يشحننا بالعزم والحماس والثقة في نجاح أعمال هذا الملتقى الكريم.

رحم الله مولانا الحسن الأول، وجزاه عن هذه المدينة وأهاليها خيرا، ومتع بالصحة والعافية مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني، قرير العين بسمو ولي العهد المحبوب الامير سيدي محمد وصنوه المولى الرشيد، وأفراد الأسرة العلوية الشريفة.

كلمة السيد عبد الرحمان بوفتاس
رئيس جمعية إليغ للتنمية والتعاون

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تزنيت

السادة النواب المحترمون

السيد رئيس المجلس الحضري

السيد رئيس المجلس الاقليمي

سيداتي، سادتي

إنه لمن دواعي الفخر والإعتزاز أن أكون معكم اليوم صحبة أخي وصديقي السيد محمد بن عيسى وزير الشؤون الثقافية لنشارك في افتتاح هذه الندوة العلمية المباركة.

وإنها لفرصة ثمينة أن نلتقي بمثل هذه النخبة الطيبة من فعاليات ذوات تخصصات متعددة من أساتذة جامعيين مرموقين ورجال قانون وإدارة ومهندسين معماريين وفنيين للتحاور، كلٌّ في مجال تخصصه، في موضوع أسوار المدن العتيقة.

وإن مدينة تيزنيت لتفتخر اليوم بهذه المبادرة الطيبة لأبنائها البررة ومدينة تيزنيت، بطابعهاالمعماري المتميز الذي يؤرخ لحقبة متميزة من حقب تاريخنا المجيد، لا تزال معالمه المعمارية شاهدة على ذلك، معالم الأجيال المتعاقبة تقف معجبة بصلابتها وجمالها. إن هذه الصفات لمعمار الجنوب لا تثير العجب، لأنها نتاج عقل مغربي مبدع، ويد مغربية نزيهة تهتم بالشادة والفادة لقناعتها بأن الإنسان يبني لكي يظل البناء شاهدا على عبقريته وطموحاته، فالبناء المغربي يبني وهو مسلح بكفاءته، ويشيد وهو

يستحضر أوامر الله تعالى للعمل، وإتقان العمل.

إن انعقاد هذه الندوة في الوقت الراهن يستحق كل التقدير، ذلك أن نوعية المشاركين فيها سيحاولون، خلال أيام الندوة زيادة على الجانب التاريخي لتشييد الأسوار، دراسة ومعالجة ما يصاحب تكاثر البناء من تساؤلات وتجارب هذا البناء مع حاجيات الأسرة المغربية وملاءمتها لمتطلبات كل جهة من جهات المملكة.

أيتها السيدات، أيها السادة

لقد حاولت جمعية إيليغ للتنمية والتعاون منذ يومها الاول القيام بالمهام التي أسست من أجلها، حيث ساهمت في إنجاز أنشطة ومشاريع في مجالات شتى تجاوزت في مدة وجيزة ستين مشروعا.

وتحتل المسألة الثقافية، في أعمال الجمعية، مكانة كبرى تتمثل في مجالات متعددة سطرها البرنامج الثقافي الذي نأمل أن نحقق منه الكثير، إيمانا راسخا منا يمكن أن يساهم به رجال الفكر والعلم والأدب والفن في دفع عجلة التقدم، واعتقادا حازما بأن التنمية الثقافية ما هي إلا وجه من وجوه التنمية الشاملة.

وانطلاقا من هذا التوجه، وتشجيعا للمشاريع الثقافية التي يقترحها على الجمعية أبناء منطقتنا قامت الجمعية بدعم هذا العمل ضمن خطة تقتضي تشجيع كل عمل جاد من شأنه أن يضيف الجديد أو ينير جوانب مجهولة من حياتنا، اقتناعا منا بأن هذا الدعم سيساهم في تنشيط الحركة الثقافية والعلمية في بلادنا وسيثريها بالعطاء الجديد ونرجو أن نكون بهذا الإسهام قد حققنا بعض ما نصبوا إليه خدمة لثقافتنا. وأستغلها فرصة لدعوة ملحة لتضافر الجهود وشد العزائم حتى نبرز جميعا ما قام به الأجداد في هذه التربة الطيبة وماأسدوه من عطاء لمنطقتهم ولوطنهم.

وأغتنم الفرصة كذلك للتنويه بالمجهودات التي بذلت لإعداد وتنظيم هذه الندوة التي تتبعناها منذ أن كانت فكرة، وأخص بالشكر والثناء السيد عامل صاحب الجلالة على

إقليم تيزنيت وكافة مساعديه، والسادة أعضاء المجلس الحضري الذين أهنؤهم على حسن اختيارهم لهذا الموضوع الحيوي الهام، وأطر وزارة الشؤون الثقافية، وكافة الذين ساهموا من قريب أوبعيد لإنجاح هذه الندوة كما أتوجه بالشكر الجزيل لكافة المشاركين في أعمال هذه الندوة والذين تجشموا مشاق السفر، وسهروا الليالي لإعداد دراساتهم وملفاتهم.

ولست في حاجة الى أن.أذكر جمعية إيليغ للتنمية والتعاون.تقوم فيما تقدم عليه من أنشطة من استلهام التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله. فإلى الله العلي القدير نتوجه بقلوبنا مبتهلين اليه تعالى أن يحفظ مولانا أمير المؤمنين بما حفظ به الذكر الحكيم وأن يرعاه لهذه الامة ولأهل الفكر والعلم والأدب انه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

كلمة السيد وزير الشؤون الثقافة

يشرفني أن أتقدم في البداية بالشكر الجزيل إلى صديقي وزميلي عبد الرحمان بوفتاس وزير السكنى، رئيس جمعية اليغ وإلى السيد الطيب العلوي عامل صاحب الجلالة على إقليم تزنيت، وإلى رئيس المجلس البلدي لهذه المدينة السيد علي أنجارن وإلى السادة المستشارين بالمجلس البلدي على العناية التي أولوها لتنظيم هذا اللقاء الثقافي حول أسوار المدن العتيقة بمدينة تزنيت التاريخية الاصيلة. كما أتقدم بالشكر إلى كافة الاخوان الذين عملوا من قريب أو بعيد على تنظيم هذا اللقاء فوزارة الثقافة تعتبراشرافها على هذه الندوة تشريفا لها ومبادرة يجب الاقتداء بها في دراسة سبل المحافظة على التراث وتوظيفه ومراجعته في ضبط التطورات التي تعرفها الهندسة المعمارية في بلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكن الحديث عن الأسوار والمباني التاريخية في المدن العتيقة في الوقت الحاضر، دون الأخذ بعين الاعتبار ما يطبع عالمنا المعاصر من تغيرات عمرانية، وزحف سكاني مطرد، ونمو حضاري سريع. اذ ان هذه الأمور جميعها تستلزم البحث عن وضع سياسة تخطيطية للمدن، أملا في ايجاد حلول ايجابية وواقعية تحافظ على الطابع المميز جماليا وحضاريا ووظيفيا لتلك المدن، وتراعي كذلك مدلول ومغزى الموروثات القديمة، والدوافع الحضارية والاجتماعية المحققة لتنمية متجانسة، منظمة وهادفة.

وفق هذه الدوافع جاءت التوجيهات الملكية السامية لاستحضار هذا التراث في وضع مخططاتنا العمرانية. وهكذا تفضل جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله بخطابه التوجيهي للمهندسين المعماريين المغاربة حين استقبال جلالته لهم في مراكش يوم 14 يناير 1986.

قال جلالته : «... ابتعدوا قليلا واذهبوا الى القصبات الموجودة في الجنوب وفي الجبال. أنظروا الى الألوان المختلفة لأرضكم وجبالكم وسهولكم، حاولوا أن تبتكروا».

لقد تأسست المدن قديما وفق معايير حضارية واجتماعية واقتصادية ودفاعية معينة. وتم اختيار فضاءاتها استجابة لمتطلبات سكانها المادية والروحية. واذا كنا اليوم نريد الحفاظ على الهوية التاريخية والحضارية لتلك المدن، فان ذلك يعني أيضا أنه يجب علينا مراعاة تخطيط عمراني يستجيب في وقت واحد للمتطلبات المعاصرة للمجتمع والمقومات المعمارية لهذا التراث التليد الجميل.

وبالنسبة للأسوار فقد كانت لها بالأساس وظيفة وقائية ودفاعية وأسلوبا من أساليب المجال السكني للمحيط الذي تدور حوله. أما اليوم فإن الأسوار بقيت تحتفظ بدور الفاصل ما بين نسيجين حضريين متميزين، النسيج المعماري المغربي الأصيل الذي يصطلح عليه بالمدينة القديمة أو العتيقة، والنسيج المعماري المعاصر أو المدينة الحديثة. وهكذا أصبحت الأسوار والمدن القديمة شاهدة اثبات على جانب هام من خصوصيات الحياة والسلوك والمتطلبات التي كانت تميز حضارة العصور التي بنيت فيها.

اذا كانت الأسوار في الماضي قد بنيت لأبعاد وظيفية معينة بغرض توفير سبل الأمن والاستقرار، فان هذه الأسوار يجب أن تكون حافزا لنا على البحث فيما يتوجب علينا القيام به للحفاظ عليها لاستثمار معالمها، واعادة الاعتبار لها، في مخططات المدن الحديثة.

ان العناية بأشكال الماضي وموروثاته ليست مجرد عناية جمالية وتاريخية – في حد ذاتها –

بل هي عناية يجب أن تكون مصدر ديناميكية عمرانية جديدة تجعل من التاريخ عنصرا محركا، فاعلا وفعالا في الحاضر، وموجها له في التخطيط العمراني في المستقبل، خصوصا وأن الطابع العام لتيارات العمارة العالمية اليوم بدأ ينطلق من مسلمة ابراز وايجاد العناصر القومية في العمارة للأمم والشعوب واستغلالها في البناء وتخطيط المدن.

إلا أننا عندما نتكلم عن المباني التاريخية فاننا نغوص في عالم فسيح، متعدد القضايا ومتشعب الدروب. فكلنا يعلم أن هذا البلد الغني بثقافته الاسلامية العربية غني كذلك بمآثره. وأن هذا الغنى هو الشاهد الأمين على تجذر أصالته، الشيء الذي يعني وجوب تظافر الجهود للحفاظ على مقومات هذه الأصالة وحمايتها والتعريف بها تعريفا يزكي وطنية أبناء الوطن، وحماسهم، ويقوي شهامتهم واعتزازهم بالانتماء الى أرض وفية معطاء.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي ان خضت في بعض التحليلات وطرحت بعض الأفكار التي يمكن أن تتبادر الى الذهن والتي سيتناولها دون شك بعض السادة المحاضرين بالدرس والتحليل، الا أنني أردت مشاركتكم بعض اهتماماتكم الفكرية وأنتم تتدارسون بعض القضايا المتعلقة بأسوار المدن العتيقة.

منذ ثلاث سنوات نظمت وزارة الثقافة، المناظرة الوطنية الأولى حول الثقافة المغربية بمدينة تارودانت الأصيلة. وكان اختيارنا لمدينة تارودانت محاولة لاستقراء قضايانا الثقافية والفنية علي أرضية تجعلنا نستحضر ماضينا ونصوغ تطلعاتنا الثقافية المستقبلية بوعي بهذا الماضي المجيد ويسرني أن أفتتح هذه الندوة اليوم بمدينة تزنيت العريقة التي تشهد على أصالتها، معالمها التاريخية المتمثلة أولا في أسوارها.

وعندما نتكلم عن تزنيت لا ننسى رجالاتها الوطنيين الذين ساهموا بفكرهم وابداعهم وكفاحهم في صنع حضارة هذا البلد والذين نحيي فيهم باجلال عطاءاتهم في الماضي والحاضر فاستضافة مدينة تزنيت لهذه الندوة دليل على ان هذه المدينة العتيقة مازالت قائمة وتطرح كذلك اشكالية المحافظة على معالمها وأصالتهاوفق الأساليب المعمارية المتوفرة لدينا. وهذا فعلا ما حدى بوزارة الثقافة بتوجيهات من جلالة العاهل الكريم، لإقامة مركز صيانة وتوظيف التراث المعماري في مناطق الأطلس والجنوب، في مدينة ورزازات.

وأخيرا حضرات السيدات والسادة فان تناول موضوع الأسوار بالبحث والدراسة، تمشيا مع المحاور الأساسية التي اختيرت له كفيل بأن يخرج بنا جميعا بأفكار ايجابية وعلمية لما يجب علينا أن نقوم به في سبيل المحافظة على هذه المعالم، ومن أجل ادماجها ادماجا كليا في المجالات الحضرية التي أصبحت محط اهتمام المسؤولين والرأي العام على السواء، لكن هذا الإدماج الكلي يجب أن يتماشى مع عبقرية الابداع والتجديد دون اغفال الثقل الحضاري الموروث فانه باستطاعتنا أن نخرج بأفكار واضحة، وأن ننجح في جلب الاهتمام الى أهمية الأسوار المتعددة الفوائد.

والله أسأل أن تكلل أعمالكم بالنجاح لنكون عند حسن ظن جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده وهو الراعي الأمين لثقافة هذا البلد ومقوماتها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الجلسة الأولى

المحور: أسوار المدن عبر التاريخ

مداخلة تمهيدية

في مستهل هذه الكلمة – المدخل اريد أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تيزنيت ومساعديه وإلى السادة أعضاء المجلس الحضري وإلى جمعية إيليغ وخصوصا رئيسها المحترم على تفضلهم جميعا باخد مبادرة تنظيم واحتضان هذه الندوة الوطنية التي اختارت كموضوع لها أسوار المدن العتيقة، خصوصا وأنها أول مبادرة وطنية جامعة.

إن مجرد ذكر هذه الكلمات الثلاثة الأخيرة التي نطقت بها، أسوار المدن العتيقة ليوحي وحده ولأول وهلة بأهمية الموضوع، وبخطورته بالنظر إلى أهمية مدننا العتيقة وعمق التحديات المعاصرة التي تواجهها اليوم. لذلك تم خلال أول اجتماع عقد منذ ما يناهز الثمانية أشهر خلت بمديرية التراث حول مشروع تنظيم هذه الندوة التي تجمعنا اليوم والذي كان من اقتراح المجلس الحضري، تم تدارس ماظهر من المحاور التي يمكن للحوار أن يتناولها بالدرس والنقاش وانتهى التفكير إلى وضع محاور ثلاثة رئيسية حاولنا أن نجمع فيها ما بين التاريخ، والتقنية والقانون.

ولعل ما يربط ما بين هذه المحاور على تباعد ما قد يحتويه كل منها على المستوى التحليلي، هو رابط منطقي، ذلك أن الكلام عن الأسوار كعنصر مادي بارز في المحيط الذي يضمه، لايمكنه التجرد عن خلفيته التاريخية الحضارية الثقافية ومن ثم وجب الادلاء بما أمكن من حقائق تاريخية عن ظهور وتطور هذا النوع من الانجازات الحضارية العظيمة، ودورها في المجتمعات التي أوجدتها.

كما أن الكلام عن الأسوار وفي نفس الاطار، لا يمكنه أن يتناول الجانب التاريخي وحده ويبقى منحصرا فيه على وضوح أهميته، حيث أننا لو فعلنا لحصرنا تفكيرنا في حدود الدراسة الأكاديمية الصرفة وهو ما لم نرده، خصوصا و أن من دواعي تنظيم هذه التظاهرة الحالة الراهنة لاسوار مدننا العريقة أمام تحديات العصر. فكان لزاما أن

نفي الدراسة التقنية حقها، و أن نضع أمام من يهمهم الأمر، و أمام من لهم دراية بالموضوع من المهندسين و التقنيين و ذوي الخبرة، إطارا للتعريف بتجاربهم و تقديم أفكارهم و مناقشتها إغناء لهمْ و تعْميما للفائدة.

و لما كان المستوى التقني يفرض نفسه نظرا لما سبق، فإن كثيرا مما مس أسوارنا يجد تفسيره أو فهمه في ما يحيط بالنصوص القانونية المنظمة لكل عملية تستهدف الأسوار مباشرة أو تعنيها بصفة غير مباشرة. فكان ضروريا أن يجد الجانب القانوني كذلك مكانه بين المحاور التي تم وضعها لهذه الندوة.

لقد بينت التنقيبات الاثرية في كثير من أنحاء العالم، أن إنسان ما قبل التاريخ لم يكن يجهل الحاجز الوقائي الذي أحاط به تجمعاته السكنية، و ذلك خلال ما يسمى بالحقب الممهدة للتاريخ على الخصوص، كانت أولى هذه الحواجز من خشب، استعملت لها جذوع الاشجار، قبل أن تصبح من تراب ثم من حجر، تحت تأثير التطور التقني للبشرية.

و إذا كانت هذه الأبحاث الأثرية لم تصل بعد عندنا إلا أن أغلب الأبحاث، إن لم نقل كلها، أقيمت في وعلى المغارات والكهوف، فإن الفترات التاريخية المعروفة ببلادنا خلفت من الأسوار الكثير، تختلف تقنياتها ومواد بنائها باختلاف العصور و الازمنة و المواقع.

هذه التقنيات و المواد، إلى جانب دور الاسوار في الدفاع، هي ما اختار المحور التاريخي أن يدرسه في هذه الندوة، و قد جاءت المداخلات التسع المبرمجة متسلسلة في الزمان و مختلفة في المكان، نتجول معها عبر الحقب التاريخية، التي يمتاز كل منها بمعطيات خاصة، أثرت ملابساتها في تشييد الاسوار بناء و تصميما، كما أثرت في غيرها من ظواهر الحضارة الاخرى.

هذه الاسوار هي شاهد من شواهد الماضي المادية، تعيش بيننا صامدة و تتأثر بما يلحقها من الطبيعة و من البشر، و يترجم ذلك كله في مظهرها، فلا الزمن يرحمها و لا يد الانسان، على أن قسطا من الدافع الذي يدفع بهذه الاخيرة لتمتد إلى السور ليس دوما دافع هدم و تبديل، بل هو دافعٌ نبيلٌ يستهدف تقوية البناء وتبليطه محافظة له لغرض من الأغراض، قد لا يكون الجانب التاريخي و التراثي أقلها قوة و حظوراً في خاطر من يقرر ذلك.

و هنا يكمن المشكل و يطرح السؤال : أنتعامل مع بنية قديمة ذات خصوصيات متميزة كما لو نتعامل مع بنية حديثة جديدة ؟ بعبارة أخرى، و بعد أن نُسَلِّم بأن البنية العتيقة هي جزء منا و من تراثنا الذي تركه السلف و وجب للخلف أن يحتفظ به و أن يصونه، بعبارة أخرى إذن كيف يجب علينا أن نرمم و نصون و نحافظ ؟

هذه الاسئلة و غيرها هي ما ستحاول مداخلات المحور التقني الاحاطة بها إما نظريا أو إنطلاقا من أمثلة قارة واضحة.

و يبقى أن الحفاظ و الصيانة لما اتضح وجوبُهما استدعى ذلك اصدار نصوص بشأنها حثا للسلطة و المواطن، و تقنينا لكل حركة أو عملية تقرر. و قد توالت النصوص القانونية المعمول بها إلى اليوم، منذ ظهور الحماية على البلاد، و أحاطت بأغلب ما هو داخل في تعداد التراث، ليبقى مع ذلك جانب التراث المادي أي ما يصطلح عليه بالمباني التاريخية والمواقع، هو الذي أخذ حصة الأسد منها. فما هي هذه النصوص وما وضع الأسوار فيها؟

أسئلة نطرحها على مداخلات المحور الثالث الذي عنوناه بالمحور القانوني.

هذه حضرات السادة الأفاضل، هي كلمتي التي تعمدت إيجازها في جمل وفقرات قصيرة، استهدفت من خلالهاوضع الاطار العام الذي اختير لهذه التظاهرة القيمة، ولا يسعني في الأخير إلا أن أرجو من الله عز وجل أن تكلل أعمالنا ومناقشاتنا بالنجاح في ضوء ما يغنينا من مناقشات وتبادل الرأي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

د. عبد العزيز توري.

مدير التراث الثقافي.

الجانب التاريخي للاسوار

محمد أبو حميد

السيد الرئيس، الحضور الكريم.

لا أعلم، هل أتحدث إليكم كممثل عن بلدية مدينة أسفي. أو كباحث اتيحت له فرصة التعامل مع ما كان يجري داخل الأسوار من ممارسات يومية، تشمل تقاليد وعادات فقدنا للاسف كثيرا منها في حياتنا اليومية، وبدأنا بذلك نسير نحو فقد كثير من شخصيتنا الاصيلة. ان الأسوار التي هي محور جلساتنا لهذه الندوة ما هي الا نزر من قليل يجب التذكير به بغرض الرعاية والاستبقاء ان الأسوار لم تكن وحدها بل كانت إلى جانبها وتحت ظلالها الوارفة ساحات وملتقيات تدغدغ الخبر والحكاية، وتصنع النكتة ذات المزاج المتناقض وتمتع بالتظاهرة الجسدية رقصا وغناء وفي ذلك ترسيخ لتراث هو في طريق الفناء، اتمنى أن تعقد في يوم ما على غرار ما نحن بصدده مناظرة حول (الساحات ودورها في ابقاء التراث المغربي من البساط) (غناء ورقصا وخبرا).

السور في المفهوم البدائي

لا شك أن الإنسان منذ القدم شعر بالحاجة إلى حماية تجمعه خاصة في حالة الانصراف إلى العمل أو الخلود إلى الراحة، وقد تترجم وسيلة الحماية إلى سور من أنواع مختلفة نورد من بينها ـ السور المكون من الأعمدة الخشبية الموصولة بالحبال، أو الخنادق المغطاة بنباتات شائكة، أو أسوار متتالية تنذر بالوعيد كل من تسول له نفسه اجتيازها إذا كان أجنبيا عن التجمع، ومن الأدوات التي استعملت لذلك منحوتات خشبية وحجرية وهياكل عظمية مرعبة.

وبذلك نخلص إلى ما يلي : ان السور في المفهوم البدائي كان يعني أهدافا أقوى من الأدوات المستعملة، ذلك هو دفع الاعتداء الأجنبي عن التجمع.

لأسوار في فترة ما قبل التاريخ :

ان نمط التجمع في المدن الجمهوريات، اقترح تلقائيا هندسة خاصة تحيل تراص البناءات بما فيها مرافق عمومية ومتاجر ومساكن على شكل تجمع مستطيل مفتوح على باب كبير من جهة واحدة يمكن التحكم فيها بصفة فعالة بحيث تشكل المرافق مجموع السور أمثلة ـ مدن ـ صور ـ وعيلام ـ وبابل (بلاد ما بين النهرين).

وقد وضعت للحراسة أعراف يضيق المجال عن تفصيلها لكنها تتلخص في توظيف قائم على الباب الرئيسي يفتحه عند الفجر، بعد أن يغلقه عند الغروب إضافة إلى عرف العقوبات في حالة التخلي عن الحراسة الدورية أو التفريط في احكام تزليج الباب الرئيسي.

وفي المغرب تشابهت القصور (التجمعات السكنية عند الواحات) تشابهت جدا مع نمط التخطيط في المدن الجمهوريات ببلاد ما بين النهرين، غير أنها لم تكن مستقلة عبر تاريخ الدول المغربية العظمى.

الأسوار في العالم الإسلامي، والمغرب على الخصوص

لقد قام التشريع الإسلامي على أساس حماية وسلامة الرعايا المسلمين من الداخل ومن الخارج، ووضعت تبعات ذلك على كاهل الخليفة أو الملك أو الأمير، وكانت إقامة الأسوار حول الحواضر الإسلامية جزء من مهمة الأمير في تحقيق ذلك، أمثلة الفسطاط في مصر، القيروان في تونس. غير أن قيام الحواضر لا يستوجب إقامة الأسوار مباشرة لكن تبقى على كاهل الأمير إقامة السور كدين حتى ينجزه. لذلك نجد أن كثيرا من الأسوار في فترات أتت بزمن بعد قيام التجمعات وتكون لذلك حوافز تختلف بحسب الأحداث.

الأسوار في المغرب الأقصى :

تعاقبت على المغرب منذ انفصاله عن الخلافة العباسية، دول مركزية انطلقت من الشرفاء الأدارسة إلى دولة العلويين وكان لكل من الدول المتعاقبة هاجس الحماية والبناء والفتح وتوطيد الشريعة والمذهب المالكي. وكانت لا تحيد عن المبدأ الإسلامي الذي يحمل الأمير مهمة التسوير، فوجدنا المرابطين يأتون بشعار (الرباط)، التحصين في أبعاده الثلاثة التعاطي العقائدي والحرفي والاستعداد للجهاد والدفاع في كل حين.

نص : قال ابن خلدون اتخذ يوسف بن تاشفين مراكش لنزوله وعسكره والتمرس بقبائل المصامدة في (جبل درن).

وفي القرطاس لما شرع يوسف بن تاشفين في بناء مسجد مراكش كان يحتزم ويعمل في الطين والبناء مع الخدمة تواضعا لله.

ولم تزل مراكش بدون سور حتى مضى معظم دولة ابنه علي فأدار السور سنة ست وعشرين وخمسمائة هجرية حين نبغ ابن تومرت مهدي الموحدين بجبال المصامدة.

ولعل اشتغال يوسف عن تسوير عاصمته عائد إلى الاسبقيات، فدولة المرابطين جاءت لمناهضة امارات البدع الدينية في اغمات وتامسنا وتوحيد البلاد أمام دولة مركزية قوية، فلم تظهر الحاجة إلى التسوير إلا بعد طعن دولة الفقهاء أمام المد المصمودي. وعمل الموحدون أيضا على إقامة الأسوار حول الحواضر منها سور الرباط وسور آسفي.

نص : سور آسفي (من خريطة برتغالية تعود إلى القرن الخامس) عنونت ب : اسفين

وكان السور يفصل مابين المدينة ومينائها، فيقع الاتصال بواسطة باب والسور مبني بالطريقة الغربية (طوب وجير) أكبر من السور البرتغالي القائم إلى اليوم، طوله 2.234 مترا تتخلله 87 من الأبراج وأبوابه -١- الباب الغربي أو(باب البحر) 2 - باب الشعبة 3 - باب الرباط (رباط الشيخ أبي محمد صالح) 4 - باب أكوز 5 - باب المجاذيم.

مادة بناء الأسوار المغربية :

يستنتج من النصوص السابقة أن المادة الأساسية لبناء معظم الأسواروالقصبات التي بنيت حول الحواضر خلال حكم الدول المركزية الآنفة الذكر هي مادة الطين. وقد ورد لدى البكري وابن خلدون وصف دقيق لذلك، سواء من حيث المادة المستعملة أو المسافات بين الأبراج وطول الأسوار وسمكها وعرض السجون وممرات الحراسة فوقها. وقد وردت التسمية عند الوزان (الطين المدكوك) وعند الناصري - رواية عن آخرين - بالتسمية المغربية (الطابية).

والطابية أيضا وردت في (امتلاك المولى إسماعيل لأبناء عبيد البخاري) أن المنخرطين في سلك الجندية من أبناء العبيد يتعلمون صناعة الآجر والضرب بالطابية.

وهي دك طين مخلوط بتبن شقين من خشب. وقد بنيت معظم الأسواروالقصبات في العهد العلوي منذ ذلك بالطابية : سور مكناس في العهد الإسماعيلي، سور تزنيت في عهد الحسن الأول، وهو آخر الاسوار التي بنيت في المغرب إلى الآن وكان السلطان المقدس يزعم الانطلاق منها نحو مناهضة بداية التسرب الأجنبي في الجنوب الصحراوي المغربي.

الاسوار البرتغالية في المغرب الأقصى

لما تحركت آلة الاستعمار البرتغالي نحو السواحل المغربية إبان ضعف الدولة المرينية المركزية شرع في بناء مجموعة من الاسوار خاصة في الجنوب حول مدن أزموروالجديدة وآسفي، وقد جاءت الأسوار البرتغالية في صورة جديدة من حيث مادة البناء ونمطه.

1) المادة وتتلخص في.الصخرالمقدود

2) النمط ويتميز باستدارة الابراج واتساع المرات والسجون فوق الأسوار من أجل تمكين الحاميات الصغيرة المرابطة بها من الحماية الفعالة. وقد عمل البرتغال في الجنوب، على تضييق المساحات التي تحتويها الاسوار لأسباب أهمها رفض المغاربة خارج الأسوار الخضوع والتعامل.

نص : السور البرتغالي بمدينة آسفي (إبيد)

الطريقة البرتغالية في بناء الأسوارتختلف عن الطريقة المغربية (الحجر) يقلع بعين المكان باستثناء احجار تحمل شعارات معينة وكتابات ترد من البرتغال، كذلك كانت الاخشاب والاعمدة ومادة السقوف .

وقد استعمل في هندسة الأسوار آخر ما اهتدى إليه ذاك هو النسق الأمانويلي دون زخرفة أو تنميق نظرا لظروف البناء المستعجلة.

أسوار المدن الما قبل إسلامية بالمغرب

ذ.عمر اكراز

سوف أتطرق خلال هذه المداخلة إلى بعض نماذج الاسوار ما قبل الاسلامية التي كشفت عنها الحفريات، وحين نتكلم هنا عن أسوار ما قبل الاسلام فنعني بذلك أسواراً تنتمي إلى ثلاث فترات متباينة :

أ- أسوار الفترة الموريطانية، أي القرون الثلاث الاولى قبل الميلاد.

ب - أسوار الفترة الرومانية التي بنيت خلال القرون الاربعة الأولى بعد الميلاد.

ج - ثم أسوار الفترة ما بعد الرومانية أي من القرن الرابع الميلادي إلى مجيء الاسلام.

ومن تم فان تصميم هذا العرض يطرح نفسه بنفسه إذ سوف ينقسم إلى ثلاثة أقسام حسب الفترات السالفة الذكر. وعند كل قسم سوف يتم وصف موجز لبعض الاسوار والوقوف على بعض الاشكاليات التي تطرحها. أريد أن أقول كذلك في هذه المقدمة، انني لن أتطرق الى الاسوار الما قبل إسلامية من الناحية التقنية بل من الناحية التاريخية وسوف أركز إذن على العلاقة بين الاسوار التي تهمنا والدور الذي كانت تلعبه وكذا العوامل التي دفعت المدن الى بناء هذه الاسوار.

أسوار الفترة الموريطانية

ففيما يخص أسوار الفترة الموريطانية فقد كشفت الحفريات عن سورين يحيط الاول منها بمدينة وليلي الموريطانية والاخر بمدينة ليكسوس.

* أستاذ بالمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث ومحافظ موقع شالة الأثري بالرباط.

أما عن سور موقع وليلي، ورغم أنه لم يتم بعد الكشف عنه بأكمله فيمكننا القول على أن ما تم كشفه حتى الان هو عبارة عن مجموعة جدران يتميز كل جدار منها بتقنية بناء مختلفة عن الاخرين، كما أن مواد بنائه ليست متشابهة. وأخيرا فقد أظهرت الاستبارات المتعددة التي اجريت قصد التأريخ لكل قطعة من السور على أن تواريخ بناء هذه الجدران تختلف من جدار لاخر. لذا، فهذا السور الذي تمت دراسته من طرف الباحث الفرنسي اندري جودان A. JODIN كسور متناسق لا يمكن اعتباره كذلك، وانما هو مجموعة جدران خارجية لمنازل أو لبنايات عمومية، بنيت الواحدة قرب الأخرى بمواد مختلفة وفي فترات متباينة الى أن كونت في آخر المطاف حدودا للمدينة وليس سورا.

نفس الوصف يمكن تطبيقه على السور المسمى بالسور الهلينستي بلكسوس والذي يتكون كذلك من عدة أجزاء مختلفة من ناحية طريقة بنائها ومن ناحية المواد التي استعملت في بنائها.

من خلال هذا الوصف الوجيز جدا يمكننا أن نقول أن المغرب لم يعرف خلال الفترة الموريطانية بناء أسوار بمعنى الكلمة أي أسوار متناسقة، بنيت حسب تصميم واحد وبنفس طريقة البناء. وأعتقد أن هذا راجع الى كون المدن الموريطانية كانت مدنا مفتوحة ولم تتأثر بعد بهندسة المدن الهلينستية أو الرومانية التي كانت الاسوار عنصرا هاما من عناصرها الحضرية الاخرى كالمعابد أو الساحات الخ.

أسوار العهد الروماني :

واذا لم تكن المدن الموريطانية قد عرفت بناء الأسوار فإن الفترة الرومانية عرفت بناء العديد من الأسوار نذكر منها أسوار المدن التالية :

وليلي، تموسيدا، باناصا، طنجة، زيليل طوكولوسيدا وشالة أو سلا كولونيا. وسوف لن أتطرق هنا الا لسوري مدينة وليلي وشالة لأن أسوار المدن الاخرى لم تتم دراستها بعد أو تكتشف إلا خلال السنوات الاخيرة كسور مدينة زيليل الذي

لازالت الحفريات جارية للكشف عنه وسور مدينة طنجة كذلك.

بني سور مدينة وليلي سنتي 168-169 بعد الميلاد في عهد الإمبراطور ماركوس أو ريليوس. وقد تم هذا البناء حسب برنامج وتصميم واحد وفي نفس التاريخ وبنفس مواد البناء ونفس الطريقة، ويبلغ طول هذا السور، حوالي 2300م وله ثمانية أبواب وتتخلله عدة أبراج نصف دائرية.

أثار بعض الدارسين لهذا السورعلاقة بنائه بالأحداث التي كانت تعرفها المنطقة ابتداء من أوائل القرن الثاني بعد الميلاد والصراعات التي كانت تدور بين الادارة الرومانية وقبيلة الباكوت التي كانت تقطن بالمناطق المجاورة لوليلي. وقد عثر على عدة نقائش كتبت بمناسبات عقد سلام بين الادارة الرومانية وبين أمراء القبيلة، وأولى هذه النقائش كتب سنة 122م وآخرها سنة 282 م. يقول هؤلاء الدارسون إذن على أن بناء سور مدينة وليلي تم تحت ضغط هذه القبائل التي كانت تهدد أمن المدينة، إلا أن بعض العلماء الاخرون يقولون على أن السور بني خلال فترة أمن واستقرار وبدون تسرع ويعتمدون في رأيهم هذا على أن السور بني بطريقة جيدة لا تدل على تسرع في البناء، زيادة على هذا فإنه عند بناء هذا السور حاول المصممون أن يعطوه تصميما هندسيا جميلا وخاصة من جهة الشمال الشرقي وأن يتركوا مساحات شاسعة لم يمسها العمران، حتى تتمكن المدينة من أن تتطور داخل السور، وهذا يدل على أن بناء السور تم في هدوء وبعد التفكير بعيدا عن أي ضغط أو خوف. وبالنسبة لهؤلاء الباحثين فإن بناء السور كان فعلا مرغوب فيه من طرف السكان إلا أنه لم يتم تحقيق ذلك إلا عندما توفرت لديهم الامكانيات المادية.

إذن يمكن تلخيص المشكل فيما يلي: إن المدينة كانت تعيش فعلا عدم استقرار خلال التواجد الروماني بها أي منذ سنة 40 ميلادية وأنها كانت في حاجة إلى سور يقيها من اعتداءات القبائل المجاورة وأن يحس السكان بالهدوء وراء أسوار المدينة، إلا أنهم لم يتمكنوا من بناء السور إلا عندما تمكنوا ماديا من

تحمل مصاريف البناء وذلك بسنة 168 ـ 169م وبناء السور خلال تلك السنة لا يعني أنه في ذلك الحين كانت المدينة تعيش أزمة بل العكس، إذ يعني بأن المدينة كانت مزدهرة وتمكنت من بناء سورها على غرار باقي مدن الامبراطورية الرومانية.

وفي هذا السياق، لابد لنا من الاستعانة بنقيشة مشهورة عثر عليها بمقر المجلس البلدي لمدينة سلا أو شالة وهذه النقيشة تخبرنا على أن مدينة سلا الرومانية (شالة حاليا) احيطت بسور حوالي بسنة 144م (أي تقريبا عشرين سنة قبل بناء سور مدينة وليلي) إلا أن الحفريات لم تتمكن من الكشف عليه إلى الآن. هذه النقيشة هي ما بسمي بنقيشة سولبيسيوس فيليكس Sulpicuis Felix وهي عبارة عن قرار لمجلس شيوخ المدينة يقيم على اثره سكان المدينة، كمثال على شرف القائد العسكري سولبيسيوس فيليكس وذلك اعترافا منهم لما وفره للمدينة من رخاء، وهنا اعطي ترجمة لقائمة الأعمال التي قام بها هذا القائد لصالح المدينة تقول النقيشة أنه بفضل القائد:

1 ـ رجع الأمن إلى المدينة وخاصة امن الممتلكات.

2 ـ إن مراقبة تدبير أموال المدينة كانت عند حسن ظن السكان وفي صالحهم.

3 ـ إن الشكايات التي لم تكن قد أدرجت من قبل، تم البت فيها واستفادت من ذلك خزينة المدينة.

4 ـ إن بناء سور المدينة لم يتطلب إلا القليل من أموال المدينة.

5 ـ وأخيرا : أن فائض من كانت تزود به الجيوش، بيع للمدينة بأثمان مناسبة مما مكن من تحسين وضعية أموال المدينة.

يلاحظ من خلال الخمس نقط أنها نقط تتعلق كلها بالحالة المالية والاقتصادية للمدينة. وأن بناء السور تم أولا بثمن معقول حسب ما تقوله النقيشة وأن فترة

قيادة سولبيسيوس ساهمت في إغناء الخواص وتحسين الامور المالية كانت خلال تلك الفترة وأن المدينة كانت تتوفر على الاموال الكافية لإنجاز ذلك المشروع.

إذن فبناء السور لم يتم تحت ضغط عدم الاستقرار والامن وإنما، تقول النقيشة، بعد أن رجع الأمن للمدينة ومن هنا يمكن تعميم هذه الخلاصة على العديد من الاسوار التي شيدت خلال الفترة الرومانية بالمغرب وخاصة منه سور وليلي. ذلك بأنه إذا كانت الأسوار الرومانية تلعب دورا دفاعيا لانقاش فيه، فإن لها دورا آخر، حيث أنها كانت عنصرا رئيسيا من بين العناصر الأخرى التي تتحلى بها المدن الرومانية، إذ أن كل مدينة كانت تفتخر عند اكتسابها لمجموع المرافق التي كانت تحتوي عليها مدينة روما من معابد وحمامات ومحاكم وسقايات وساحات عمومية.. الخ.

وهنا سوف أغامر ربما، وأطرح للمناقشة مقارنة بين أسوار المدن المغربية خلال القرون الوسطى، ذلك أن بناء السور الموحدي لمدينة الرباط وسور شالة على سبيل المثال لم يتم تحت ضغط العدو بل تم انجازهما لأن السور كان عنصرا من عناصر تجهيز أية مدينة ويتم بناؤه خلال فترات السلم وليس دائما في حالات الحرب أو تأهبا لها وهنا تنتهي المقارنة.سوف أتكلم فيما يأتي عن نوع آخر من الأسوار عرفته الفترة الرومانية وهو ما اصطلح على تسميته بالأسوار المصغرة وأسوار الأزمة (Enceintes de crises ou Enceintes réduite) وهي نوع عرفه العالم الروماني خلال النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي. وقد تم التعرف على هذا النوع من الأسوار بمدينة لكسوس، سبق لي أن قدمته في مناسبة آخرى، ولن أتطرق إليه هنا إلا بإيجار لمقارنته بالأسوار التي تم الكلام عنها.

بني سور مدينة لكسوس هذا ليشمل جزءا صغيرا جدا من مجموعة اجزاء المدينة القديمة، تاركا خارج المدينة الجزء الأكبر منها وهذا يدل بوضوح على أن المدينة كانت تعيش أزمة اقتصادية من جهة لأن بناء السور بمواد اخذت من

البنايات التي هجرت ولم يشملها السور، ومن جهة أخرى يدل على أن المدينة خلال هذه الفترة كانت في حالة حرب والدليل على ذلك هو السرعة الذي تم بها انجاز السور.

هناك كذلك نوع رابع من الأسوار تم اكتشافه أخيرا بمدينة وليلي، يرجع عهده الى الفترة المسمات بالقرون الغامضة أي تلك الفترة التي تفرق بين التراجع الروماني عن المغرب في القرن الخامس من جهة والقرن الثامن الميلادي من جهة أخرى، وهذا السور هو المثال الوحيد الذى عثر عليه والذي يمثل أسوار هذه الحقبة من تاريخ المغرب.

تم بنا هذا السور خلال القرن السادس أو السابع الميلادي. وهذا السور يمكن أن ننعته بالمصغر كما هو الحال بالنسبة لسور مدينة لكسوس المتأخرة، لأنه يقسم مدينة وليلي الرومانية إلى قسمين قسم شرقي وقسم غربي. أما القسم الشرقي الذي كان يشمل كل المرافق العمومية للمدينة خلال الفترة الرومانية، فإنه قد هجر ولم يشمله السور وكانت المنطقة المسكونة حين بناء هذا الحائط حي المنطقة الغربية التي توجد على مقربة من الماء ومن الوادي ومن الأراضي الفلاحية. وبني هذا السور بأحجار كبيرة أخذت من المعالم الرومانية التي هجرت ولم تعد تستعمل آنذاك. ولكن هل يمكننا أن نصنف هذا السورضمن نوع الأسوار المصغرة وأسوار الأزمة كما لاحظنا ذلك عن سور مدينة لكسوس ؟

في الحقيقة يصعب الجواب عن هذا السؤال ويصعب معه تصنيف سور مدينة وليلي المتأخر، لأنه ليست لدينا إلا معلومات جد محدودة عن الفترة التاريخية الذي بني خلالها، ورغم ذلك فيمكننا القول بأن سور مدينة وليلي ورغم استعماله لمواد بناء استخرجت من بنايات قديمة فهذا يعني بأن البناء تم بتسرع فقط مع انني قلت أننا لا نعلم أي شيء عن ظروف البناء، بل لأن هذه المواد والاحجار كانت تتواجد بكثرة في الجهة التي هجرت أي الجهة الشرقية الشيء الذي سهل عملية البناء.

وختاما، فقد تعرفنا بطريقة جد موجزة على بعض أنماط الأسوار التي عرفها المغرب خلال الفترة ما قبل الإسلامية وخلصنا إلى أن بناء الاسوار لايتم دائما خلال فترات الحرب والأزمات بل كذلك أثناء فترات الإزدهار الاقتصادي وبعيدا على أية ضغوطات خارجية، وهنا لابد من الاشارة إلى رواية بناء مدينة روما من طرف رومولوس؛ وما يهمنا من هذه الرواية هو أنه بعد استشارة الآلهة من طرف الاخوين Romulus - Remus لمعرفة من سيكون له شرف بناء مدينة روما، وبعد فوزROMULUS بهذا الشرف أول ما قام به هو شق خط بواسطة محراث حول المساحة التي اختارها لتكون نواة المدينة، وأقسم بعد ذلك على أن يقتل كل من اجتازذلك الخط الرمزي، وكان، دائما حسب الرواية، أول من تجرأ تهكما بذلك هو Romus.

ربما تكون هذه مجرد رواية، لكن الرومان تقبلوها ولما كانت تشمله من معاني، ذلك أنهم كانوا يؤمنون أن مدينتهم لم تكن مجرد مجموعة سكنية ولكنها مساحة مقدسة وملك للآلهة.

مقدمة لقراءة أسوارالمدن

ذ. أحمد التوفيق(*)

أسوارمدننا العتيقة ألواح من تراب وألواح كتبت تمائم لديار المارة ومراكز العمالة. ألواح نصبت حروز للأسواق ورحاب المتاجرات، فهي تراث الاجيال والدول من أقدم العهود إلى يومنا هذا، وهي أصح الرسوم والبيانات على ما انتهت إليها، على توالي العصور، من أسباب الحضارة، تلك الحضارة التي لما زخمت حتى خيفت عليها أن تنبذ بالعراء.

والأسوارمفتاح من مفاتيح الحضارة نفسها : فهي من خلال معنى الأسوار لم خيف عليه من فضاء غير محدد، وهي الغنى المادي والفكري الموزع في الامة، المشتت في إمكاناتها، وعندما يخصص مجال لبلورة ذلك الغنى وتجميعه وتركيزه تكون المدينة، وإذا أريد استمراره والحفاظ عليه عملت الأسوار.

فالأسوار هي الرحم الذي ضمن ظروف النشأة للدول وهي ذراع السلطان إذا نما، وهي رمز سيادته وهيبته وهي الحلق الضروري لحفظ جباياته وتوفير عدته وكفايته.

والأسوار حدود فاصلة بين عالمين : عالم البادية وعالم المدينة حدود أقيمت لأحكام العلاقة بين المجالين المذكورين حتى تكون علاقة انضباط قائم على الإقتناع الضروري لقيام مصالح متبادلة، وهي علاقة دورية "اعترتها أيام الاذعان وفترات العنف الذي حسمت كثير من فصوله تحت الأسوار.

غير أن الأسوار وإن شيدت من منطلق العنف ظلت تبهر النفوس وتخلب المناظر، دالة بذلك على ما للخوف من دخل في تركيب الجمال، إذ لا يكاد يتميز في شموخ الأسوار وعلوها وفي تماثل المسافات بين أبراجها وفي رشاقة "شرفاتها ما

(*) كلية الآداب ـ الرباط ـ

هودعوة"للعناق وما أعد للدرع يوم التلاق : ففي وجه السور ألف عين للغمز ومائة شفة للهمس، وفي صدره ألف مقبرة ورمس.

ما استحق أن يعلو على الأسوار غير المآذن والمنارات، وما فتح في السور باب إلا استحق أن تكون له هيبة المحراب. أسوار هذه المدن ألواح تقص قصص الأمس بإبائها وعنادها وتصبرها على الثلم والجروح، ومايظن بها اليوم أن تكون قد شقيت بشيء مثل شقوتها بالانصراف عن حلقة حكيها وبقلة البرور بالإصغاء إليها.

ومما تحكيه بعض الأسوار قصّة فاس ادريس بن ادريس لما كثرت عليه الوفود وأراد أن يقيم قيروان المغرب الأقصى وقصة بدر مغراوة لما عظم وجده بالاستقرار فحط الرحال ببناء عاصمة بيداء الشيخ، وقصة أمراء زناتة الأول في تحصين رباط الفتح، وقصة أبي بكر بن عمر اللمتوني إذ كان جالسا على السور حتى بلغه وقائع الصحراء فغادر سوره وتخلى عن زينبه، وتحكي هذه الأسوار قصصا أخرى تنطلق كلها بحقائق منها أن بناء سور من الأسوار كان مقترحا في غالب الأحيان بتحول في تاريخ السياسة على الخصوص، ومعنى هذا أن الأسوارشواهد على الصراع الإجتماعي، فالعاصمة، محلية كانت أو مركزية إنما يصدق عليها هذا الإسم لأن الاعتصام بها يكون اتقاء المحيط يفترض فيه تدبير المكايد ومناصبة العداء.

ومما يلاحظه الباحث في التاريخ أن الأسوار لم تكن شائعة على نطاق واسع بالمغرب بكيفية متأصلة وهذا ما تصدقه الرواية القائلة أن بناء أسوار مدينة مراكش على يد علي بن يوسف كان بإشارة من ابن رشد الفقيه وذلك لما رأى من ميل الصناهجة لطراوة النعماء وما كان يتهدد من الأخطاردولة الفقهاء، ذلك لان الأسوار لم تكن تحمي التجارة وحدها بل كانت تحمي أيضا نظام السياسة ومذهب العقيدة وأوقاف الجوامع والمساجد والمدارس.

إن تاريخ المغرب السياسي والحضاري قد ارتبط لعدة قرون بتاريخ الأندلس ارتباط تداخل وتفاعل وتوجيه ولكن العدوة الأندلسية ظلت تستدل على العدوة الغريبة بالتفوق في كثير من الصنائع ومنها صناعة الأسوار فهذا لسان الدين بن الخطيب يقول في رحلته الموسومة بنفاضة الجراب (ص73).

"ثم سافرنا إلى سور موسى من مجامع دكالة، وهو حلق حرز ذو شرفات وأبراج، بادي الإنثلام والتشحيث غير حرز الغلق لجهل هذه الأمة المحصرة بالتحصين.

ومأأقرب هذا القول إلى مزالق التعميم وما أبعده عن مواضع الانصاف فقد حمت الأسوارفي المغرب مدنها، وكم طال عليها الحصار وكسرت السواقي وقطعت شرايين الطرق والمحجات، ففتحت الأمراس ورتب السقي من الآبار والنطافي ستعيض عن خضرالجنات المحيطة بمنابت البحائر التي بداخل الأسوار، فما تجدي المجانيق وقادفات الحجروماتغني السلاليم والمراقي. ولكن الأسوار، إذا طعنت فإنما تطعن من خلفها، وما استبيحت المدينة في معظم الحالات الا بمؤامرة من الداخل.

إن أسوار كل مدينة شاهدة على كبريائها وعلى ذلتها وآلامها، وإذا أهمل الشهود سقطت العدالة. مرود الذل ومرود الكبرياء بهما كحلت أعين الأسوار ولولا حنان أذرعها لتركت المدائن لحما على عضم، ولأفنت سيوف الجهالة أمما راكعة ولتناولت أيدي الاتلاف مساعي نافعة، بل إن الأسوار كانت في تاريخها مائدة لتعلم حكمة المفاوضة، وفي مشرفها سلخ نهار الصلح من ليل العنوة.

كم حملت الأسوار أعلام نصر أو حملت أعلام الاستسلام وكم من أميرأحالها إلى لوحة إعلان سياسي مرير كما فعل أبو العلاء الموحدي عندما "زينها" برؤوس المغلوبين من معارضيه فقال (البيان، 2 :285)

أهل الحرابة والفساد من الورى	يعزون في التشبيه للذكار
ففساده فيه الصلاح لغيره	بالقطع والتعليق في الأشجار
ذكارهم ذكرى إذا ما أبصروا	فوق الجدوع وفي ذرى الأسوار

للسور كما للدهر وجهان : مشرق وعبوس قمطرير قناعان متبدلان في وجهي السور بتبدل الأحوال، تمتص المدينة المسورة دم الحياة من البداية، فتكثر به حتى إذا أخذت زخرفها وواتت فيه الفرصة وسنحت زحفت إليها أشباح النقمة على المطايا فسلبتها مالها ومرحاها، وتبقى الاسوار وعاء لامتلاء متجدد.

إن الأسوار لم تكن تخلق المدن من عدم، ولكن توسع المدينة ونموها مما كان متخدرا بدون منعة الأسوار، وهكذا لم يخل وضع الأسوارمن الالتباس المقترن بالمجهول

والمحتمل، فقد كان تأسيس الحاضرة المسورة مصحوبا بامتيازات وإعفاءات تعطى لمن بداخلها، وكانت الأسوارحدودا لهذا التمييز الذي يقصي ما هو خارج الأسوار من الارباض وحارات المرضى. الأسوار كالأيام : سور لك وسورعليك، وطالما خنق ختمها حرية الفرسان المتضايقين بالجدران، فقد تكون معقلا وقد تكون مصيدة، لذلك فمبادرة الامير بتسوير مدينة قد تنطوي على مراهنة من هذا القبيل قيام شيخ تزروالت في أواخر القرن التاسع عشر بتقديم نصح مكتوب إلى السلطان بعدم تسوير مدينة تزنيت إذا كان يرى أن أهل هذه البلدة سيتمنعون عن المخزن بأسوارهما، ولكن هذه الإشارة، لحسن الحظ، لم تؤخذ بعين الإعتبار فأديرت تزنيت بأسوار، وأمن بها الصناع والتجار ونافست غيرها من أسواق الجنوب وبوابات الصحراء التي كانت منها دار إيليغ.

وفي هذا القرن حلت نكبة الاحتلال بالبلاد تمهد لها عدة كاسحة لم تنفع فيها الاسوار، ولكن الأسوار ظلت حصنا لشخصيتنا البلدية، ومبعث هيبتنا الوطنية عندما أقام الاجانب مدنهم الجديدة إلى جانب المدن القديمة، وفي أحضان الأسوارترعرع نشاط الوطني وها نحن نرث هذه الأسوار تركة من التاريخ ونحن مطالبون بحمايتها بعد أن كانت تحمينا، وإن المرء منا ليطوف زائرا لاروقة المتاحف ببرلين وباريس ونيويورك فيجد كل شيء من تحف تراثنا : حليا وأثوابا وصنائع وكتبا وأبوابا، إلا هذه الأسوار وإنه لامر عجب أن تشد عن بضائع التصدير، بسيما إن كان أهلها فيها من الزاهدين عن نقلها الطرف إستثقالا لمشاكلها وتلافيا لارهاقها ولو أن ألواحا من الاسوار حملت إلى تلك الاروقة لبانت نضارتها ولا ستجد نهارها عندما يجليها عارف برواها، فيقيم عند أقدامها وردا يتعهده بالسقي كل صباح حتى يكسو إهابها حلة تصير بها "كالمانكان" يعرض قدها في كل محفل استعراض.

وعندئذ قد نكتشف أسوارنا من جديد، وقد لانتردد في استردادها في عداد االضروريات التي لا غنى عنها لمدننا ولو اقتضى الأمر عقد قرض دولي لاداء ثمنها الباهض ولكننا عندما نجلبها ونركبها ربما تكون قد فقدت مناعتها لمقاومة الأنواء.

إن في معنى السور شيئا من قدسية السورة في اللوح، وإن في مبناها شيئا من زينة السور في المعجم وفي حروفه قسم: بسلام ورجاء أن تحمي الأسوار.

المدن المسورة في المغرب الاسلامي من خلال المصادر التاريخية (الرحلات والمعاجم)

مداخلة الأستاذ : محمد العناوي

تهدف المداخلة الى توضيح إشكالية تاريخية عمرانية والمتمثلة في محاولة رسم خريطة مغربية للمدن المسورة إنطلاقا من بعض المصادر التاريخية الاسلامية مثل بعض كتب الرحلات وبعض المعاجم التاريخية، لهذا فالعملية هي رصد معالم عمرانية (الاسوار) وهي معالم منها ما اندثر، ومنها لا زال مقاوما لعامل الزمن التاريخي.

لم ينفرد المؤرخون الجغرافيون المغاربة وحدهم بتدوين أسماء مدن منطقة المغرب الاسلامي، بل نجد من المؤرخين الجغرافيين المسلمين من زار المنطقة منذ أوائل القرن الثالث الهجري، وانطلاقا من هذه الوضعية توجب علينا أن نأخذ عينتين من هذه المؤلفات حتى تكتمل لنا الصورة من ناحية المادة التاريخية المتعلقة بالمدن المسورة فجاءت على الشكل التالي :

- كتاب البلدان ـ اليعقوبي ـ (ت . ق . 3 هـ)
- صورة الأرض ـ ابن حوقل ـ (ت ـ النصف الثاني ق 4 هـ)
- المغرب في ذكر افريقية والمغرب ـ أبو عبيد البكري ـ (ت أواخر القرن 5 هـ)
- تاريخ المغرب العربي (نزهة المشتاق) ـ الادريسي (ت النصف الثاني ق 6 هـ)
- معجم البلدان ـ ياقوت الحموى (... ت النصف الأول من ق 7 هـ)
- الروض المعطار (عبد المنعم الحميري) (ت النصف الأول من ق 8 هـ)

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر مهراز ـ فاس ـ

انطلاقا من المصادر المذكورة توصلنا الى العملية الاحصائية التالية :

المؤلف	عدد المدن المسورة المذكورة
اليعقوبي	10 مدينة مسورة
ابن حوقل	49 مدينة مسورة
البكري	70 مدينة مسورة
الادريسي	50 مدينة مسورة
الحموي	31 مدينة مسورة
الحميري	74 مدينة مسورة

وانطلاقا من هذا الجدول نستخلص ما يلي :

- اهتمام المؤرخين الجغرافيين بهذه الظاهرة العمرانية، (الاسوار) كما نلاحظ على أن الجغرافيين المغاربة أوردوا معلومات جد كثيرة حول هذا الموضوع، فاليعقوبي الذي لم يعط إلا نصيبا قليلا من جغرافيته لهذا الاقليم فإن البكري قد أولاه كتابا خاصا به ومن المنطق أن تأتي معلوماته وفيرة حول هذه المدن، هذا مع العلم أن هذا الاخير لم يغادر الأندلس طيلة حياته، بل كان الجغرافي الاندلسي المغربي الكبير الوراق خير سند له في هذا الموضوع، والمعروف عن الوراق أنه عاش في قرطبة والقيروان، بل ألف كتبا خاصة بالمدن الاسلامية التي أنشأت في القرن الثامن الهجري مثل تاهرت وسجلماسة، ولازالت هذه المؤلفات في طي الكتمان ولو ظهرت لأغنت هذا الموضوع بكثير من المعلومات التاريخية النادرة.

لم تقم هذه المصادر المذكورة بإخبارنا بعدد المدن التي كانت موجودة في منطقة الغرب الاسلامي، بل تقدم لنا معلومات من الاهمية بمكان في مجال خاص، مثل مادة البناء، صخرا صلبا أو طينا أو لبنا، وهذا ما يدفعنا الى معرفة تقنيات خاصة بهذا

البناء، بل ميزت بين هذه المضامين بين طبيعة الأسوار المبنية في المدن الساحلية وبين مادة بناء المدن الداخلية، بل هناك من النصوص التي تقول بازدواجية المادتين معا نصف السور من حجر صلب جليل ونصفه الآخر من طين أو تبن (الطابية) كما تشير بعض النصوص لذلك الى أصل هذه المادة أكان من مدينة قضت نحبها وأصابها الدمار وبقيت مواد بنائها مندثرة تنتظر من ينقلها الى مكان آخر لتوظيفها من جديد في بناء سور جديد لمدينة جديدة، وإذا لم يكن هذا فإنها تجمع بعد مرور عدد من السنين وربما القرون لتجمع من جديد في نفس المكان لتعطي نفسا جديدا للمدينة التي كانت قائمة في نفس الموضع والموقع معا.

لم تكن المادة التاريخية (الصخر ـ الطين ـ التبن) والمصطلح هنا مقصود فالصخر واللبن والطين لم تكن من المواد التي صنعت تاريخ بلادنا منذ القدم، فهي صانعة تاريخ لانها الوحيدة التي يمكن لها أن تعمر أكثر من ذلك الكائن (الإنسان) الذي يريه ليجمعها ويرممها وينظفها ليقدم لنا في الاخير صورة عمرانية هي الأسوار، وكم من أجيال غابرة أفناها الزمان في حين بقيت الأسوار معلمة مؤكدة لنا على صمودها أمام نوعين من الزمن، التاريخي والجغرافي.

بالنسبة للزمن الاول، تبدو الأسوار ومن خلال النصوص التاريخية انها كانت دائما وأبدا وعبر مرور فترات الزمن معرضة للخطر، فالسور هو أول مقصد وآخر مقصد.

أول هدف للهدم عند حدوث هجوم على مدينة أعلنت عصيانها للسلطة الحاكمة أو عبرت عن رفضها لعملية الخضوع، وآخر هدف هو هدمه كاملا لتصبح هذه المدينة خرابا كأمس الغابر وبالتالي لا المدينة بقيت ولا السور بقي قائما.

أما بالنسبة للثاني، فإن السور هو ذلك الانتاج الفكري اليدوي للجسد فوق الأرض، وبالتالي فهو ذلك الذي يقاوم طيلة قرون ذلك الخطر الذي يسميه ابن الأزرق (ت قـ9 هـ) بالخطر السماوي، والمقصود به عوامل المناخ التي تتغير وتغير بشكل غير مرئي على الأسوار، ومهما يكن من أمر فقد انتبه الفقهاء الى هذين الزمنين منذ القديم.

ولا شك أن نص ابن الأزرق الذي نذكره هو خير دليل على هذا إذ يقول : تجدفع المغار وجلب المنافعتج ثم يضيف أن المغار نوعان : أرضية تجهودفعها بإدارة سياج الأسوار على المدينة ووضعها في مكان ممتتع إما على هضبة متوعدة من الجبل إما باستدارة بحر أو نهر بهاتج ثم يضيف تجسماوية وهي ما جاء من السماء من أمطار وريح وغير ذلك.

لم يكن ابن الأزرق هو الاول الذي اهتم بهذه الظاهرة، بل سبقه اليها في الشرق ابن الربيع (ق 3 هـ) الذي ألف كتابه "سلوك المالك على التمام والكمال" وقد كان الكتاب أحسن مؤلف، في عصره حتى أنه قدم الى الخليفة المعتصم حول المشاكل التي طرحتها بغداد آنذاك، ولا شك أنها كانت نموذجا للمشاكل التي طرحتها كل من مدينة تاهرت وسجلماسة وفاس والقيروان في أواخر القرن الثاني الهجري.

إن ذكر ابن الربيع، وابن الأزرق والجغرافيين الذين اعتمدنا عليهم في جمع هذه المادة المتعلقة بالأسوار بدليل على أن منطقة المغرب الاسلامي قد عرفت مشكلة بناء الأسوار ولازالت تعرف الى يومنا هذا النوع من المشاكل، والمداخلة في حد ذاتها تحاول رسم خريطة جغرافية المدن المسورة، في زمن قديم منها ما اندثر، منها ما زال يقاوم الزمن، بل هي إلتفاتة أبناء هذا الوطن الكبير (المغرب الاسلامي) ليعيروا انتباها بصيانة والحفاظ على هذه المعالم التاريخية والا أصبحت عبارة عن حبر في كتب قديمة طواها النسيان كما طوى الأسوار من قبل.

قضية أسوار المدن المحتلة : نموذج سبتة

(ذة) زليخة بنرمضان(*)

لا شك أن الندوة أعطت لمدن المغرب المستقل حظا وافرا من البحث والدراسة، فلماذا لا نلتف ولو قليلا إلى مدن المغرب المحتل، فإذا كان مجتمعنا هذا يسعى إلى محاولة علاج تراثنا العريض، ولن أقول الشائخ، أذكر عن شيخ حسن جميل المنظر فما بالنا من تراثنا بالمدن المحتلة، خصوصا سبتة.

فاهتمامنا بسبتة جاء نتيجة أصالتها الحضارية ونتيجة الدور الطلائعي الذي لعبته في تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط عموما وتاريخ المغرب على وجه الخصوص. لم تكن الحضارة الإسلامية السبتية وليدة جنس واحد وزمن واحد بل هي حضارة إنسانية تفاعلت فيها مختلف الأفكار الإنسانية الموروثة عن الحضارات السابقة، قبل أن تطبعها بطابعها الإسلامي، العربي الإفريقي الذي كانت تدوب فيه جغرافيا وجنسيا ولغويا وتطبعها تاريخيا، فإن خلافات هذا المفهوم القائم على احترام وتدريس الفكر الإبداعي، لم يعهد السلم الفاتح على محو آثار الشعوب التي وجدت بالمنطقة من رومان وبتنظيم، بل على العكس من ذلك، فقد عمد إلى الحفاظ على هذه النشآت دينية كانت أم عسكرية أم مدنية، وتكيفها وفق متطلبات الدين الجديد، كما تدل على ذلك البحوث الاركيولوجية والمصادر العربية واللاتينية، لقد ظلت الكنيسة تؤدي دورها العقائدي لكن وفق المفاهيم الإسلامية فأصبحت تعرف "بالمسجد الجامع"، كما استمرت الحمامات والفنادق والأسواق. وغيرها من المرافق العامة أو الخاصة تؤدي أدوارها كما كانت عليه سابقا.

وما دمنا بصدد الحديث عن الحضارة المادية السبتية خصوصا أسوارها يبدو من الضروري البحث عن جذورها وأدوارها التاريخية.

---

* أستاذة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - بالمحمدية -

عموماً كان ظهور النسيج الحضري بسبتة مرتبط بموقعها الاستراتيجي من جهة، بأحداث البحر الأبيض المتوسط، شارع Boulevard مختلف الحضارات المتوسطية (البحث عن العيد والمعادن)، لقد اعتبر الناشئين الإغريق كأول شعب وطأت أقدامه منطقة سبتة وحجتهم في ذلك معلمة أوديسا المشهورة والأسطورة المرتبطة بهرقل وأعمدته. في حين يذهب فريق آخر إلى جعل الفنيقيين أول من استقر بجبل الميناء (جبل آشو)، حيث أنشأوا لهم حصنا مهمته مراقبة حركة المرور عبر مضيق جبل طارق بل يذهب الباحث الإسباني C. Garçia Fernandez إلى اعتبارها من أقدم الثلاثة مائة قاعدة التي أنشأها الفنيقيون على سواحل موريطانيا لأن هذا الأساس يرجح الباحثون كفة القرطاجنيين كأول باني حصن بسبتة، مستندين في ذلك على الأدلة المادية التي توصل إليها الأركيولوجيون (نقود) علاوة على المصادر التاريخية المكتوبة.

مع الاحتلال الروماني لسبتة بعد هزيمة القرطاجيين البحرية أمام جيوش روما الفتية وفي الحروب المعروفة تاريخيا بالحروب الفينيقية الثانية Deuxième Guerre Punique دخلت سبتة عهدا جديدا من حيث التحصينات بحيث عمل الرومان ثم البزنطيون في ما بعد على تشديد تحصيناتها باعتبار الدور الذي أنيط بسبتة وسط إفريقيا الرومانية، أولا على المستوى الإداري كعاصمة لإفريقيا الطنجية ثم كعاصمة لموريطانيا الثانية (Mauritanie Seconde) خلال مرحلة ثالثة، ثم على المستوى العسكري كمركز وحصن لمراقبة وتصدي تحركات القبائل الموريطانية المتمردة، لكن يبدو أن هجومات برابرة أوربا من وندال وغيرهم من شعوب الشمال الأوروبي على الممتلكات الرومانية المتوسطية قد أضرت بأسوار سبتة بالشكل الذي أضرت به "تمودا ليكسوس وغيرهما. تتحدث المصادر عن عمليات تجديد أسوار سبتة في عهد الامبراطور جوستيان، إلا أنه يصعب تحديد تاريخ هذا التجديد، هل سبق المحاولة القوطية لاحتلال سبتة، أم كان نتيجة لها ؟

بعد الفتح الإسلامي ظلت المدينة محتفظة بتحصيناتها الموروثة عن العهد السابق إلى حين ظهور الثورة الخارجية، وهي الثورة التي عرفتها منطقة الشمال الغربي كرد فعل على الإجراءات الضرائبية التي سنها حاكم الأمويين بإقليم طنجة

(123 هـــ/740م). تتحدث المصادر عن عمليات التخريب التي لحقت بالمدينة وعمليات الطرد والتشريد التي لحقت بسكانها العرب. وقد ظلت مدة يصعب تحديدها زمنيا مخربة مهجورة إلى حين استقرار بنو عصام بها، فعمرت من جديد، لكن لا نعتقد أن يكون هؤلاء قد أعادوا تحصينها باعتبار قصر فترة حكمهم لها فمهمة إعادة تحصينات سبتة ستلقى على الأمويين بالأندلس. فبعد استيلاء هؤلاء على سبتة كرسوا جهودهم من أجل وضع حزام قوي ومتواصل يحيط المدينة برمتها. وقد كان باني هذه الأسوار الخليفة الناصر، ويسعى هذا العهد المعماري بإصطلاح الاركيولوجية "بالعهد الخليفي" (Epoque Khalifale)، وقد استكمل بناء هذه الأسوار خلال العهد العامري، باستثناء أسوار جبل المينا أو ما يعرف بجبل الآشو بالاصطلاح الإسباني، والتي لم يكتمل بناؤها إلا خلال العهود الإسلامية المتأخرة على ما يبدو.

لكن ما هو الدافع إلى بناء هذه الأسوار؟ لقد كان العامل المحرك والدافع إلى اتخاذ هذه الإجراءات الدفاعية مرتبط بالخطر الجاثم الذي أصبح يشكله الفاطميون على المعاقل الأموية بشمال غرب إفريقيا، خصوصا سبتة، مفتاح الأندلس الأموي، فهل معنى هذا أن الأسوار الموروثة عن العهد البيزنطي السابق قد أصابها من الخراب ما أفقدها قدرتها على الدفاع وعلى رد وكسر الخصم، أم لأنها تجاوزت تاريخيا، نظرا لتطور وسائل الدفاع (العتاد العسكري آنذاك من جهة، ولتطور فن ومواد العمارة العسكرية من جهة أخرى؟ فلا يستبعد أن تكون أسوارها قد خربت بعد اندلاع الثورة الخارجية مما حولها بقعة مفتوحة بعد أن كانت حصنا منيعا، فإلى حدود القرن 5 هـ/11م كانت اشلال ونتف من الأسوار البزنطية ما تزال واقفة على مرأى من العيان على حد قول البكري : وإذا ما اعتمدنا كتاب (المسالك والممالك) نفسه، يتبين أن سبتة ـ بعد أن تم تنفيذ المشروع الأموي، تحولت إلى حصن حصين. لقد كانت الأسوار تحيط بها من الشرق إلى الغرب على طول 2.500 ذراع (1 ذراع = 50 سنتم). لقد كان السور الشرقي مجاور لسور آخر أصغر منه علوا إذ كان يكفي لإخفاء رجل، كما كان مدعما بتسعة أبراج وبباب في الوسط وفي اتجاه الجنوب يمتد هذا السور تسلقا للهضاب

والمرتفعات ثم ينحدر صوب الشرق ليمتد على طول الخط الشمالي وهي المنطقة الأكثر خطورة لمقابلتها لكل الأخطار القادمة من البحر، الشيء الذي يجعل تعدد الأبراج ضرورة ملحة، وإن كان البكري لم يذكر إلا برجا واحدا باسم "برج سابق".

ظلت أسوار سبتة تشكل سدا مانعا في وجه الأخطار الخارجية إلى حين وصول الموحدين إلى المدينة، بحيث تتحدث عن تهديم أسوار سبتة بأمر من السلطان الموحدي عبد المومن، وهو قرار لا يمكن تفسيره إلا من زاوية واحدة وهي معاقبة أهل سبتة نتيجة تمردهم وثورتهم على حاكم موحدي بالمدينة بايعاز من فقهائها المالكيين خصوصا عياض اليحصبي، أو قد يدخل ذلك ضمن الاستراتيجية السياسية العامة التي نهجها الموحدون في عهد عبد المومن والتي استهدف تحطيم أسوار بعض الحواضر الكبرى التي كانت تشكل أوكارا للفتن والثورات كفاس وتلمسان ومكناس ووهران وغيرها، هذا في وقت لم يكن فيه الموحدون قد استكملوا بعد نشر دعوتهم وتمكين سلطتهم للمغرب الكبيرة لكن من المحتمل جدا أن يكون الموحدون - بعد أن تم لهم زمام الأمور السياسية - قد أدركوا خطورة تواجد مدنهم معراة من حصونها في وقت كان فيه الصراع الإسلامي المسيحي قد بلغ أشده، قد عمدوا إلى إعادة بناء أسوار سبتة بالشكل الذي حدث بالنسبة للمدن الأخرى التي كان قد أصابها غضب الموحدين، وإلا كيف تفسير صمود أهل سبتة وراء أسوارها لمدة ثلاثة أشهر أمام حصار المأمون الموحدي لها (629 هـ/1332م).

فالحديث عن الأسوار يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن الأبواب التي كانت تتخلل أسوار المدينة والتي كانت تفي أيضا بضرورات الدفاع العسكري، تميزت هذه الأبواب عموما بضخامتها واحتوائها لعدة منعطفات، فالقباب العشرة التي تحدث عنها الأنصاري أثناء وصفه "للباب الجديد" أو ما يعرف أيضا "بالباب الأعظم" كانت تغطي بلا شك القاعات التي كانت تكون هذا الممر، كما يدعم الباب برجين عظيمي الارتفاع، باعتبار هذا الوصف يتبين أن هذا الباب كان يتوفر على جميع الخصائص المعمارية التي تميزت بها الأبواب الموحدية والمرينية، إذ لايستبعد أن يكون من إنشاء الأمير الموحدي أبي العلى حاكم المدينة وأمير بحرها

(599 ـ 618 هـ/1202ـ1221م). وفقا لما تقوله المصادر، إلا أنه سوف يعرف مجموعة من الاصلاحات والتحسينات ليعطي الشكل الذي وصفه به الانصاري.

تتفق المصادر على أن سبتة خلال فترات ازدهارها خصوصا خلال العهد المريني، كانت تتمتع بوسائل دفاعية من أسوار وأبراج وأبواب وحفائر وغيرها، مما جعل قوتها لم يكن من السهل قهرها خصوصا من جهة البر، و خير دليل على ذلك أنه من الثابث تاريخيا أن أبا يعقوب المريني عندما استعصي عليه دخولها عقب ثورتها عليه، و هي الثورة التي اندلعت في الوقت الذي كان منشغلا في حصار مدينة تلمسان عاصمة بني عبد الواد طلب من ملك ارغونا مساعدات عسكرية و من بينهما محاصرة سبتة بحرا، حتى يحرمها من متنفسها الوحيد الا و هو البحر، وبالتالي يسهل عليه تكسير صمودها و أخيرا اعادها الى حضيرة الوطن. بل تقول الوثيقة أن من بين ما اقترح على هذا الملك الاسباني، هو تحطيم سبتة برمتها بما في ذلك أسوارها. الا أن هذا المشروع لم ينفذ لرضوخ سبتة طواعية الى الحكم المريني، و لعل شهادة ابن ابي زرع خير ما يبرر حصانة سبتة العتيقة، اذ يقول أن أهل سبتة كانوا يتهكمون ممن كان يحاصرهم برا و ذلك لحصانتها من جهة ثم لاعتمادها تقريبا كليا على ما ياتي به البحر.

يتبين إذن أن سبتة كانت تشكل خلية مغلقة على نفسها كباقي مدن المغرب العربي، و ضمن هذا الاطار الكبير كانت تدوب خلايا صغرى مسورة ايضا تمثلها ارباض المدينة الست، لقد كانت الظروف الامنية وراء ظهور هذا النوع من الاشكال العمرانية سواء على المستوى الداخلي بين ربض وآخر، أو على المستوى الخارجي.

لقد كانت علاقة الخلية الصغرى أي الربض أو الخلية الكبرى ونعني بها المدينة تتم مع الخارج وفق نظام موفوق ومحكم يسهر على تطبيقه المحتسب وأعوانه من حراس الابواب وغيرهم، ولم تكن وظيفة المحتسب مقتصرة على تقنين علاقة المدينة بالخارج ، بل يعمد إلى العمل على الحفاظ عليها وابعاد كل ما يمكن أن يضربها كالنجاسات وغيرها، وذلك انطلاقا من مفهوم "المصلحة العامة " ومن قوله (ص)"لا ضرر ولا ضرار". كما أن موقف الفقهاء من مسألة الحفاظ على الاسوار واضح جدا، لقد افتى مثلا أحد الفقهاء في حبس موقوف على المسجد وما

فاض عن حاجة المسجد يبنى به سور البلد "إذ لا مسجدا للصلاة ولا صلاة فيه الا بتحصين سور الموضع "(الونشريسي ج 7/ص 132).

فالسؤال المطروح هو أين أسوار سبتة الاسلامية من كل هذا؟ عرفت تحصينات سبتة تصفية جذيرية بعد مرور حوالي قرن على احتلالها (1415). لقد عمد البرتغال إلى وضع مشروع استهدف تخريب الأسوار الإسلامية، وتعويضها بأسوار أخرى وفق تقنيات جديدة مستوردة خصوصا من إيطاليا، وقد وضع هذا المشروع بمبادرة من مهندسين أحدهما آيطالي والثاني إسباني وحددت مدة تنفيذه مـــا بين سنتي1541-1549-إلا أنه لم يتم تطبيقه إلا على مراحل عديدة خصوصا خلال العهد الاسباني، كما يفهم ذلك من خلال خريطة سمانك (Simancas) المؤرخة سنة 1585 ثم من خريطة 1774، لقد كان الدافع من وجهة نظر إسبانيا إلى تنفيد مثل هذا المشروع هو عدم قدرة الاسوار الموروثة عن العهد الاسلامي، على مقاومة ضربات مدفعية المقاومين المغاربة على الحدود قد يكون هذا صحيحا بالنسبة للاسوار الغربية، لكن يستحيل أن نعتبرها كذلك بالنسبة لباقي الاسوار سواء منها الخارجية أو الداخلية كأسوارجبل المينا (آشو) والارباض وغيرذلك، فإن كان العامل العسكري هو الدافع وراء تخريب الاسوار بسبتة الاسلامية، فلا يمكن اعتباره ـ على كل حال ـ الوحيد، سيما وأن آلية المستعمر لم تصب الاسوار فحسب، وإما استهدفت منشآت اسلامية كانت تمثل قمة ماأبدعه السبتيون خلال العصر المريني الزاهر على الخصوص كالمدرسة الجديدة مثلا التي فككت إلى قطع لتزيين أروقة متحف قادس، أو كالمدرسة الشارية أو المسجد الجامع العتيق وغيرها.

المهم لا يمكن أن نهمل العامل التعصبي وخصوصا العامل السياسي.

لقد استحدثت أسوار جديدة ذات أحجام كبيرة، كما وسعت مواقع الابراج وحول حفيرالسهاج الجاف إلى قنات صالحة للملاحة، كما محى هذا المشروع معظم أبواب سبتة وحتى الابواب التي أبقى عليها، أدخلت عليها تغيرات جذرية غيرت كثيرا معالمها الحضارية الاسلامية مثل La puerta d'al - Mina - La puerta del campo فكل مايمكن أن نحصيه الآن نحصيه مما تبقى من تحصينات المدينة

الاسلامية عبارة عن نتف مترامية هنا وهناك، فقد كان يرى بالقرب من مرسى الميناء الحالي برجا يعود إلى العهد الاموي الاندلسي كما دلت كل ذلك الدراسات الاركيولوجية، كما يمكن معاينة بقايا أسوار افراك، وهو الذي كان أبو سعد المريني قد شيده ليجعل منها مقرا لسكنى الامير وللجيوش الوافقة له، يقترب هذا السور من حيث تقنية البناء من الاسوار المرينية بفاس الجديد، وتوجد أجزاء كبيرة من هذا السورفي حالة جد سيئة نتيجة إهمالها وإذا ما استمرت إلى الحالة هذه، فقد لا يطلع عليه فجر القرن·التالي.

إذن، فقبل أن تجرف آلية التغيير بآخر أثر للتراث الاسلامي بهذه المدينة نرى أنه من الامور العاجلة التدخل لذى الهيئات المعنية بالامر، لكي تعطى لهذا الموضوع ما يستحقه من التفكير سواء على المستوى العملي أو على الأقل على المستوى الاعلامي لتحريك المنظمات العالمية المهتمة بالثرات الانساني.

* * *

المراجــــع

ابن أبي زرع، الانيس المطرب ...) ط 1843.

الانصاري : اختصار الأخبار ...) ط، عبد الوهاب ابن المنصور، الرباط 1983/1403.

البكري : كتاب المسالك والممالك ، ط، دوسلان الجزائر، 1857.

الونشريسي، المعيار، الرباط1401،1981،13،جزء.

-ALARCON Y SANTON(M) et GARCIA DE LINARS (B) los documentos arabe diplomaticos del archivo de la corona de Aragon, Madrid -Grende, 1940

- CODERA Y ZAIDIN (Don Francisco), Los numasmaticos extranjeros, Revista de la Unversidad de Madrid; abril y junio, 1974

- CODERA DE FRANCA : Historia de la muy noble et gidelisima ciudad de ceuta, tansfretana, Ceuta, n°3, 1983.

LATHAM (J. Derek), The strategic poshtion and defence of Ceuta in the later muslim period, Islamic quartely; vol. xv, 1971 n°4.

POSACMON (Carlos), Monedas punicas hispano -romanas halladas en Ceuta, Tamuda, T VI, 1958.

- TERRASSE (Henri) : Un vestige des fortifications oméyades de Centa al.- Andalus, vol. XXVII, 1962, Fasc1.

أسوار سلا الموحدية والمرينية ودورها في رد الغارات المسيحية

د. محمد حجي

إذا كانت سلا من المدن القديمة التي يرجع تاريخها إلى عهد الفنيقيين والقرطاجيين والرومان، فإن أول ذكر لها في التاريخ الإسلامي يرجع إلى مطلع القرن الثالث (9م) حين وزع الأمير محمد بن إدريس الأزهر حكم الأقاليم على إخوته بإشارة من جدته كنزة، فكان من نصيب عيسى بن إدريس سلا وشالة وأزمور وتامسنا.

ولما اشتدت شوكة البرغواطيين بسبب تفرق كلمة الأدارسة وانحلال أمرهم خربوا مدينة شالة التي كانت تحاربهم مع من انضاف إليها من المرابطين في سهل الرباط الممتد على الضفة الجنوبية لأبي رقراق وطردهم إلى ما وراء النهر.

التجأ أهل شالة بعد خراب مدينتهم إلى سلا وتكونت منهم تجمعات سكنية وعمائر متفرقة، ثم جاء بنو عشرة الفنزاريون في مطلع القرن الخامس (10م) وكان أبوهم عاملا لبني أمية الأندلس على المغرب الأوسط، فأذن لهم خليفة قرطبة هشام المؤيد بالمقام في سلا وأقطعهم بها أرضا بنوا فيها دورهم حول الجامع وشيدوا قصرا تغنى به الشعراء كثيرا في القصائد التي امتدحوا بها أمراء بني عشرة الكرماء، وتكاثر البناء في ناحية القبلة حتى أصبحت سلا تتكون من أربعة أحياء : حي الجامع في الطالعة لبني عشرة، وحي لعلو أسفل الطالعة لقبيلة يعلو، وحي البليدة خلفه، وحي زناتة أمراء بني يفرن.

ولما استولى بنو يفرن الزناتيون في نهاية القرن الرابع على نواحي سلا وملكوا بلاد تادلا ثم فاس، اتخذوا من مدينة سلا عاصمة لإمارتهم وأنشؤوا فيها حيا هو حي زناتة بالجهة الشمالية الشرقية، وأحاطوا المدينة كلها بالسور لتصبح حاضرة المنطقة الشمالية الغربية ودار جهاد ضد البرغواطيين. فكان الأمير تميم بن زيري اليفرني يغزوهم مرتين

في السنة إلى أن توفي، ثم خلفه ابنه إلى أن مات في مدافعة اللمتونيين المرابطين.

السوار بالمعصم. وقد عثر على أجزاء من هذا السور القديم أثناء عملية استصلاح بالمنطقة في عهد الحماية.

وإذا كانت مدينة سلا فتحت أبوابها للمرابطين، بعد مقاومة بسيطة، بسبب اتحاد نظر اللمتونيين واليفرنيين في مجاهدة البرغواطيين. فإنها بالعكس من ذلك تمنعت على الموحدين بعد إقامة دولتهم، واضطر عبد المومن إلى محاصرتها قبل أن تفتح له أبوابها سنة 1146/540. ثم لم تلبث سلا أن خرجت عن طاعة الموحدين بقيادة ابن هود الماسي السلوي الذي تعبت الدولة الناشئة كثيرا في القضاء على ثورته. ولما فتح عبد المومن سلا للمرة الثانية 1148/543 هدم سورها الشرقي والجنوبي عملا بشعاره القائل : "أسوارنا سيوفنا" على غرار ما فعل بسبته وفاس ومكناس وغيرها من الحواضر التي استعصت عليه.

ومع ذلك اتخذ عبد المومن وبنوه من بعده من مدينة سلا مركزا حربيا بريا وبحريا متميزا. تجتمع جيوشه فيها وفي رباطها الفسيح على الضفة اليسرى قبل بناء مدينة الرباط وتستعد للعبور إلى الأندلس لجهاد النصارى أو التوجه لفتح أقطار المغرب الكبير وتوحيدها تحت السلطة الموحدية إلى تخوم مصر. كما شيد دار الصناعة التي كانت من أنشط معامل السفن بحلق المعمورة المكونة للأسطول العظيم الذي وطأ أكناف الإمبراطورية الموحدية وقهر بحرية الروم في البحر المتوسط وطرد الصقليين من مهدية تونس.

وقد أعاد يعقوب المنصور الموحدي بناء سور سلا من ناحيتي الشمال والجنوب الشرقيين، وبقيت الجهتان المشرفتان على النهر والبحر مكشوفتين، فكان ذلك سبب أكبر كارثة عسكرية عرفتها سلا. ذلك أنه لما اختل أمر الموحدين بعد هزيمة العقاب، أخذ المرينيون يقتطعون أطراف دولتهم، وتمكنوا من الدخول إلى سلا سنة 1251/649. وتولى أمرها منهم يعقوب بن عبد الله بن عبد الحق. غير أن جيوش المرتضى الموحدي استطاعت في السنة الموالية أن تسترد مدينة سلا مرة ثانية، وكان أمر المرينيين قد استفحل وتولى الملك منهم يعقوب بن عبد الحق، غير أم حاكم سلا دخلته نشوة الملك وأعلن استقلاله بالحكم وانفصاله عن عمه يعقوب بن عبد الحق. ولما أحس بانحراف

السلويين عنه جردهم من السلاح ونفى بعضهم إلى وراء النهر وربط حبل الاتصال مع القشتاليين في شبه جزيرة إيبريا، وتختلف الروايات في كيفية هذا الاتصال، يذكر بعضها أن يعقوب طلب من ملك قشتالة أن يبعث إليه بمائتين من فرسان الروم يركبون معه، وتقول رواية أخرى إنه شجع فقط توافد القشتاليين على سلا خاصة تجار السلاح، فاجتمع فيها عدد كثير منهم. ومهما يكن من أمر فإن ملك قشتالة الفونسو العاشر اهتبلها فرصة لتجهيز حملة عسكرية ضخمة في إشبيلية، لكن عيون أحمد العزفي حاكم سبتة تعرفوا عليها فاستعد وكتب إلى الثغور المغربية الأخرى ينذرها بخطر هجوم مسيحي محتمل، ولم يعر يعقوب بن عبد الله اهتماما لهذا الإنذار، إلي أن وصلت 37 سفينة حربية قشتالية أمام سلا في آخر يوم من رمضان عام 658/8 شتنبر 1260. وفي غداة يوم الجمعة ثاني شوال نزل المقاتلون الإسبان من الأسطول وانقضوا على السكان العزل المشتغلين بالعيد. دخل المهاجمون إلى سلا من الجهة المكشوفة المقابلة للوادي، فكانت مذبحة رهيبة، قتل فيها الكثير، وحوصر النساء والأطفال والعجزة في المسجد الأعظم، وأسر منهم ثلاثة آلاف حملوا إلى إشبيلية كأرقاء.

لم تطل محنة سلا سوى أسبوعين، إذ ما كاد يعقوب بن عبد الحق المريني، وهو يومئذ في تازا، يعلم بجلية الخبر حتى أخذ السير فوصل إلى سلا بعد يوم وليلة وحاصر النصارى بها أربعة عشر يوما ثم اقتحم عليهم المدينة وقتل كل من وجد منهم بها، وفر الباقون في أساطيلهم بعد أن خربوا المنازل ونهبوا الأسواق وحرقوها. وكان أول ما قام به يعقوب هو بناء السور الجنوبي الغربي المقابل للوادي، وبنى في طرفه المقابل للبحر برجا عظيما سمي برج الدموع. وتربط الذاكرة الشعبية بين هذه التسمية الحزينة ومآسي الهجمة المسيحية الغادرة. وتذكر كتب التاريخ أن يعقوب بن عبد الحق سهر على هذا البناء بنفسه، وكان يناول الحجارة مع العمال تواضعا واحتسابا لله تعالى.

وبنى يعقوب بن عبد الحق في الطرف الآخر للسور الجديد عند التقائه بالسور الموحدي القبلي "دار الصناعة" على يد مهندس من مهاجرة الأندلس يدعى محمد بن علي ابن الحاج الإشبيلي - ت. بفاس عام 714/1314. "وكان عارفا بالحيل الهندسية، ومن أهل المهارة في نقل الأجرام ورفع الأثقال، بصيرا باتخاذ الآلات الحربية الجافية". حفر هذا المهندس ترعة تربط دار الصناعة التي كانت تقع في أرض فسيحة تشمل ما

يسمى اليوم بالملاح وسانية التجام وتصلها بالوادي بحيث يدخل ماؤه من "باب دار الصناعة" في السور المريني الجنوبي الغربي ويخرج من "باب المريسة" في السور الموحدي القبلي. بطريقة هندسية محكمة، إذ كان البحر يقترب عند المد أو يصل إلى سور المدينة من ناحية الوادي، فتمتلئ الترعة بالماء ويتجدد امتلاؤها بتجدد المد. كانت السفن تركب بدار الصناعة حتى إذا تم صنعها اندفعت في الترعة عند المد سابحة فتخرج من الباب الشرقي الشاهق منشورة القلاع.

وإلى أواخر الأربعينات من القرن العشرين كانت بسلا صورة زيتية كبرى تمثل ترعة دار الصناعة ممتلئة وبعض السفن الشراعية سابحة فيها وهي خارجة من باب المريسى القبلي، كما كان السكان يمرون على بقايا هذه الترعة التي تجري فيها فضلات ملاح اليهود.

وبالجملة فإن مدينة سلا طوال تاريخها الإسلامي المتميز بتصديها للهجمات المسيحية لم تنتهك حرماتها إلا عندما ثلمت أسوارها. ومنذ أن أعاد تحصينها أول ملوك بني مرين، لم تنل منها الهجمات المسيحية المتوالية أو القرصنية. كما يقولون. لا سيما بعد أن أصبح الأسطول الجهادي السلوي يخوض عباب البحر ويلحق بالأعداء بالغ الأضرار. وقد تعرضت مدينة سلا خلال القرون الثلاثة الأخيرة بصفة خاصة إلى هجومات عنيفة من مختلف الدول الأوروبية لكن مأساة سنة 658 لم تتكرر قط، وما ذلك إلا بفضل الله وصبر المجاهدين وحصانة الأسوار.

بناء الأسوار وصيانتها في أوربا :
نموذج منطقة كاسكونيا الفرنسية في القرن الثالث عشر للميلاد (*)

محمد حمام (**)

تدخل مشاركة السكان في عملية بناء وصيانة أسوار قراهم ومدنهم خلال العصور الوسطى بغرب أوربا ضمن الخدمات والواجبات ذات الصبغة العسكرية التي كانوا يؤدونها داخل ما يسماها المؤرخون المعاصرون : «السيادة الاقطاعية»[1]. وهذه المشاركة تتم إما في إطار الحملة العسكرية الحقيقية التي يقوم بها جيش منظم وتسمى OST)[2]، أو في إطار حملة عسكرية محدودة في الزمان والمكان يقوم بها بعض السكان وذلك وفق ارتباطاتهم الفيودالية بالسيد الذي يستنفرهم كلما دعت الحاجة إلى ذلك وهذه الحملة تسمى Chevauchée أو Cavalcata. وهناك مظهر آخر لتلك المشاركة يتجلى في المشاركة المرتبطة بحماية الجماعة كلها وتتعلق ببناء وصيانة أسوار التجمعات السكانية بما في ذلك القرى والمدن وكذا الحصون السيادية.

وعرضنا سيقف عند النقطة الأخيرة انطلاقا من بعض أعراف القرن الثالث عشر في منطقة كاسكونيا الوسطى.

كانت مدينة أوش من أهم مدن هذه المنطقة خلال نفس الفترة وحتى في وقتنا الحاضر. من الناحية الفيودالية، كانت تتقاسم هذه المنطقة عدة كومطيات وفكومطيات هي : «أرمنياك، فوزونساك، أستراك، بارديال، كور، فوزانساكي ولومانيا. وتوجد داخل هذه الكيانات الكبرى المتنافسة كيانات سيادية صغيرة هي أيضا في تنافس. فخلق ذلك

(*) هذا المقال سبق نشره بمجلة 5 أ، ع، إ – بالرباط عدد 17 / 1992 صص 87-94.

(**) أستاذ جامعي بكلية الآداب ـ الرباط.

جوا مشحونا بالتوتر زاد من حدته الصراع القائم بين المملكتين الفرنسية والانكليزية حول منطقة اكتانيا التي توجد بها منطقتنا هذه. وما انفك ذلك الصراع يتفاقم بتقدم القرن الثالث عشر بين الفريقين ليؤدي فيما بعد إلى حرب بينهما وهي حرب مائة عام خرجت منها المملكة الفرنسية منتصرة في نهايتها[3].

المساهمة في بناء الأسوار وترميمها : ممّا لاشك فيه أن لحركة تشييد الأسوار وترميمها علاقة بالحالة العامة التي كانت عليها المنطقة آنذاك. وتحسبا لكل اعتداء محتمل كان لابد من تنظيم وإيجاد جهاز دفاعي يمكّن الجماعة من حماية نفسها ودرء الأخطار عنها. ومن هنا جاءت فكرة تسوير القرى والتجمعات السكانية. ففي القرنين الثاني والثالث عشر الميلاديين لا نجد قرية أو مدينة أو حصنا في كاسكونيا الجيرسية إلا وهي محاطة بسور يحميها شأنها في ذلك شأن باقي مناطق أوربا الغربية خلال هذه الفترة. وهذا ما تؤكده لنا بعض أعراف هذه المنطقة. وقليلة هي النصوص التاريخية والتي وصلتنا والتي تتحدث عن ذلك بصورة واضحة.

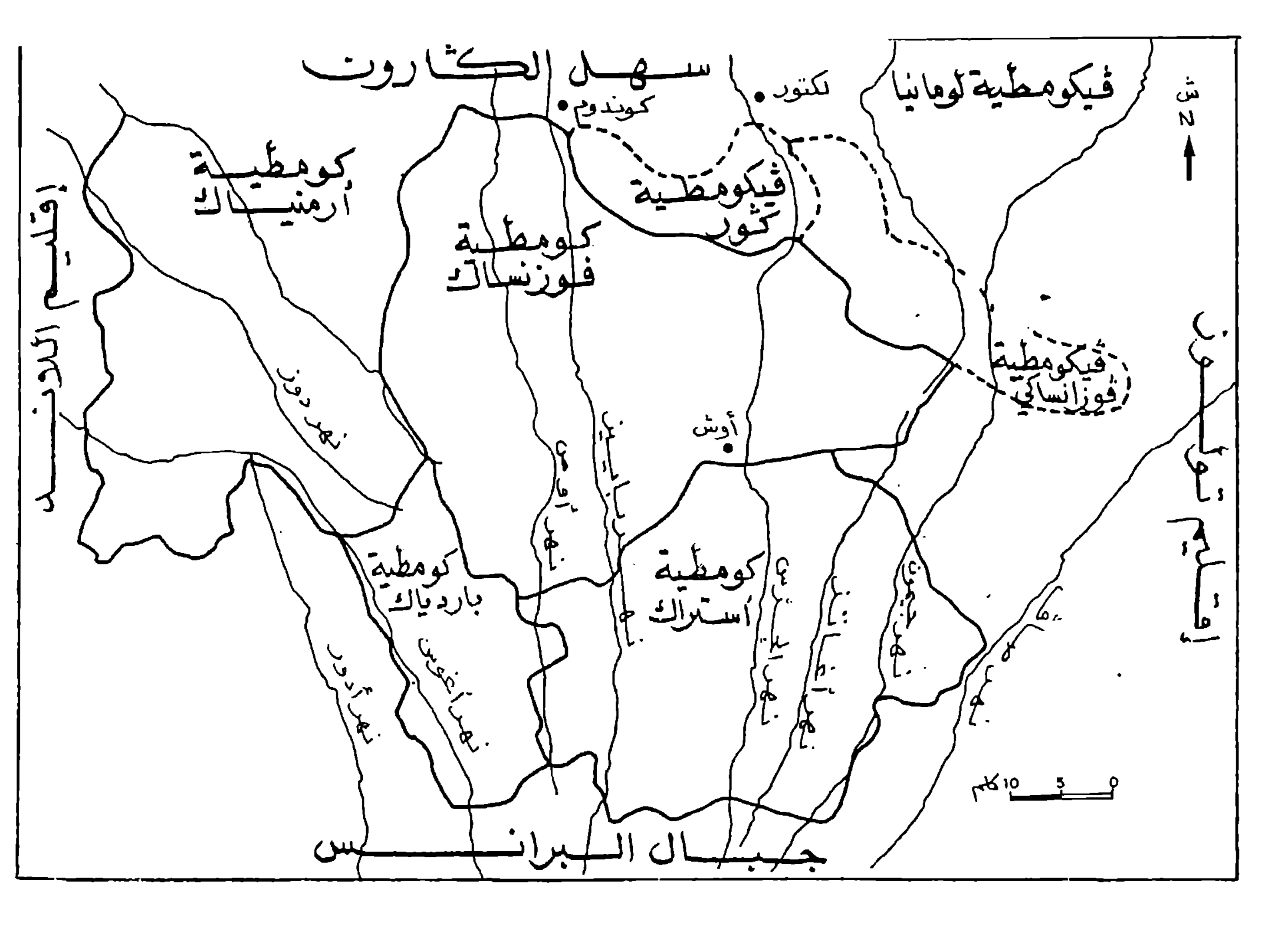
وبديهي أن عملية بناء الأسوار وصيانتها ليست من السهولة بمكان إذ تثير مشاكل عويصة وتتطلب تنظيما محكما.

فخلال القرن الثالث عشر تميزت مسألة الدفاع وحماية التجمعات السكانية ـ حسب بعض أعراف كاسكونيا ـ بثلاثة مظاهر متكاملة تتجلى في بناء الأسوار، وما يتصل بها من خنادق، وبناء الأبراج ثم حراسة الأبواب.

ففي سنة 1205 م قام سيد حصن فورنصوب Fonsorbes [4] ببناء السور الذي يتكون من أربعة عناصر متكاملة هي : الخندق Vallum المنحدر، الحاجز Paries، والممر Corsaria إلا أن البند الذي يشير إلى بنائه في أعراف ذلك الحصن لم يدقق طبيعة ذلك الحاجز ولا يستبعد أن يكون عبارة عن أوتاد «مغروسة» على الأرض. أما البند السادس والعشرون من أعراف ساران Sarrant [5] سنة 1265 م فهو يشير إلى أن مصاريف بناء سور القرية تعود على جميع سكانها دون تمييز للوضعية الاجتماعية لهم (أي الفرق بين الحر وغير الحر). وقبل ذلك بأربع سنوات أكدت أعراف أندوفيل Endoufielles [6] أنه من الواجب على كل من سكن هذه القرية أن يشتغل شخصيا في السور على الأقل مرة واحدة في العام بالإضافة إلى الاشتغال فيه

يوما واحدا كل أسبوع في الفترة التي تقع بين عيد جميع القديسين وعيد القديس يوحنا. أما في سانت جيم Sainte Gemme [7] سنة 1275 م فلا يتعلق الأمر فحسب بإقامة سور بل بحفر خندق يحيط بالحصن والقرية معا. وحسب البند 65 من أعراف هذه القرية فإن على القناصلة الاشراف على هذا المشروع والقيام بإغلاق الأبواب أثناء الحرب. غير أن أعراف لاكرولي Lagraulet [8] (1262-1285 م) تظهر لنا السيد وهو يقوم ببناء الأبواب إضافة إلى بناء الجسور التي تؤدي إلى حصنه بينما يقوم السكان ببناء جسور القرية (البند العاشر). أما في مدينة لكتور Lectoure [9] سنة 1294 م فكانت مساهمة السكان في عملية صيانة وترميم أسوارها تتم بواسطة أداء قدر معين من المال عن ذلك لقناصلة[10] المدينة، وتجدر الإشارة هنا أن تلك المساهمة لم تكن لتتم بصورة موحدة بين جميع سكانها حيث إن القانون يفرق بين المنازل العليا والسفلى التي يؤدي أصحابها دينارا[11] واحدا والمنازل الوسطى التي يؤدي أربابها أقل من الدينار الواحد، ومن الصعب معرفة طبيعة هذا التمييز.

بيد أن مدينة أوش Auch اتخذت لنفسها تنظيما يختلف عما رأيناه حتى الآن. ويبدو أن بناء وصيانة أسوار وأبواب المدينة كان من المهام الكبرى التي أسندها عرف سنة 1301 م[12] لقناصلتها. وللقيام بدورها في هذا الصدد كاملا، نظموا طريقة معينة تمكنهم من فرض ضرائب على سكان المدينة. وبموجبها تجب الضريبة على كل من كان يملك أكثر من عشرة ليرات[13]. وبمقتضاها أيضا ميزوا بين العقار الذي يؤدي عشرة فلسات[14] لكل عشرة ليرات والأثاث الذي يؤدي عشرين فلسا مورلان[15] لنفس القيمة. إلا أنه كانت تستثني من هذا الأخير أغطية السرير وبعض الأدوات المنزلية وكذا أدوات العمل. ونفس البند يقنن تخفيض الضريبة في هذا الباب حيث حدد لكل مقدار المبلغ الذي ينبغي تخفيضه. وهكذا فبالنسبة للأملاك التي تقدر بـ 500 فلس مورلان تخفض عنها خمسون فلسا مورلان. أما الأملاك التي تقدر قيمتها ما بين 1100 فلس و1500 فلس فتخفض عنها مائة وخمسون فلسا مورلان. أما الأملاك التي تصل قيمتها إلى 2000 أو 3000 فلس فتخفض عنها 100 فلس مورلان عن كل ألف فلس. غير أن تقدير الضريبة في هذا المجال يطرح مشكلا وهو إمكانية اخفاء بعض الأثاث من طرف السكان. وفي حالة ثبوت ذلك فإن عرف المدينة يعطي الصلاحية لقناصلتها بتعيين



خريطة التقسيمات السياسية بگاسكونيا الوسطى الفرنسية خلال القرن الثالث عشر الميلادي

أشخاص ممن لهم دراية ومعرفة بالعرف وخبرة بالشؤون العامة لإعادة تقدير الأملاك والمبالغ المستحقة عليها.

ولتطبيق هذا النوع من الضريبة يقوم قناصلة المدينة بتعيين ثمانية أشخاص من سكانها المعروفين باستقامتهم وذلك بالتساوي في التمثيل بين جزئيها : سانت ماري (Sainte- Marie) وسانت أورانس (Sainte-Orens). وهؤلاء الأشخاص الثمانية يمثلون الطبقات الاجتماعية المتواجدة بالمدينة : اثنان منهم يمثلان أغنياء وتجار المدينة وآخران يمثلان موظفيها (القناصل). أما الأربعة الباقية فيمثلون حرفييها، وبمجرد تعيينهم يؤدون القسم بين يدي القناصل بأنهم سيقومون بالواجب المنوط بهم على أحسن وجه. ومزاولة مهمتهم هذه لا تتعدى سنة واحدة. وخلال هذه المدة يلزمهم عرف المدينة بتقديم حسابات وتوضيحات عن نشاطهم للجنة معينة لهذا الغرض تتكن من ستة عشر عضوا.

وواضح إذن أن عملية ترميم أسوار وأبواب مدينة أوش Auch ما كان ليستأثر بهذا الاهتمام الكبير من طرف عرف المدينة إلا لكونها قضية أساسية بالنسبة لحماية وأمن سكانها في وقت تميز بالحروب الخاصة بين الكيانات الفيودالية المختلفة التي تتواجد بهذه المنطقة.

ومشكلة الحماية والأمن هذه نجدها أيضا في بعض أعراف المنطقة ويعبر عنها بكلمتي Gayeta وCustoda. ومن سمات هذه المؤسسة الديمومة والاستمرار ولذلك كانت ذات طبيعة مكرهة. وتتعلق بمراقبة وترصد أبواب التجمعات السكانية (قرية، حصن، مدينة).

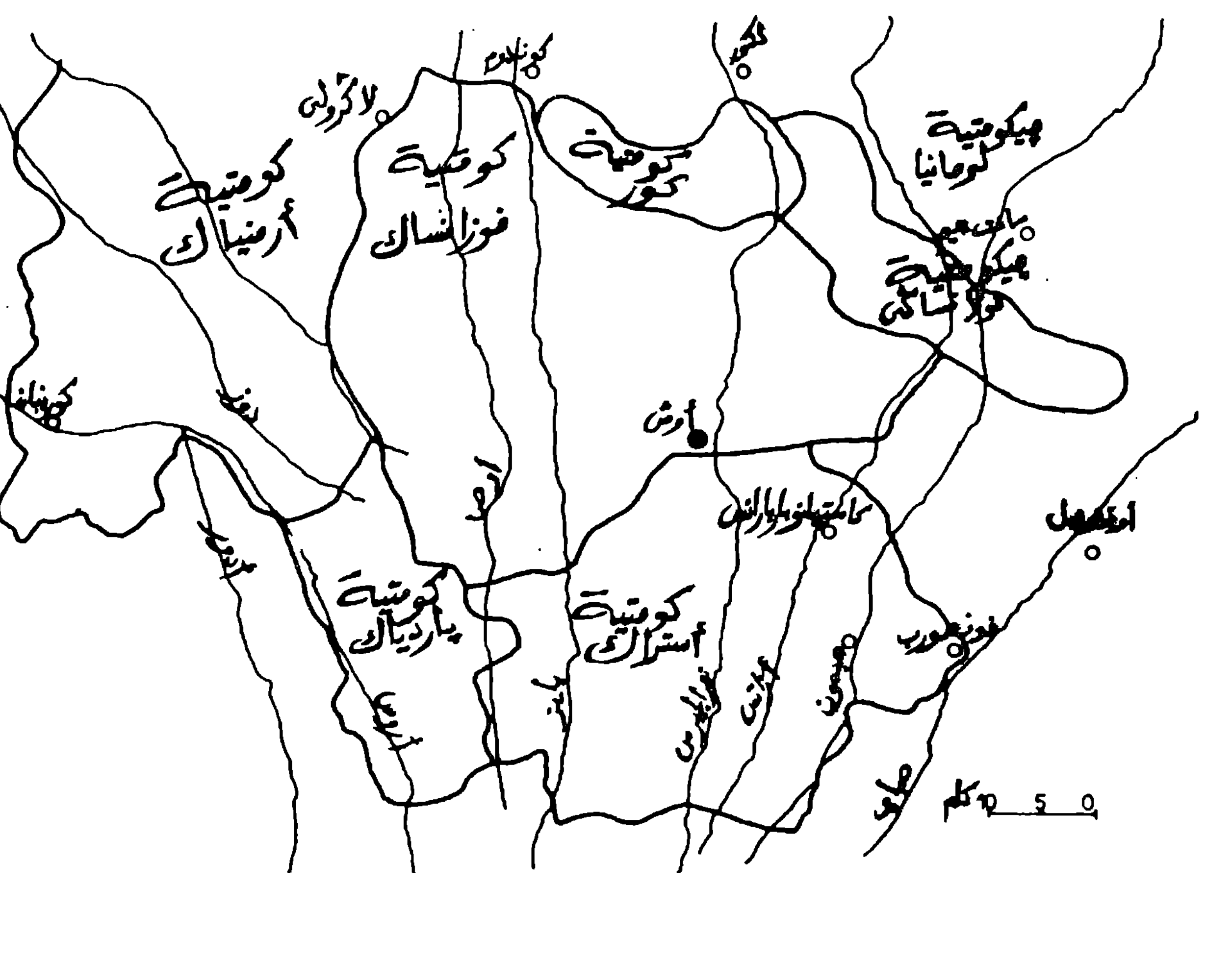
وهذه المهمة عادة ما يقوم بها شخص يدعى البواب Portier. وأقدم نص تاريخي معروف يشير إليه في كاسكونيا الوسطى يعود تاريخه إلى سنة 1142-1143 م[16]. وكان البواب يحظى ببعض الامتيازات يتلقاها من طرف السكان.

وهذا ما تبرره لنا مثلا أعراف كورنيان Corneillan سنة 1142-1143 [17]. غير أن نفس الأعراف تؤكد أن أداء تلك النفقات يقتصر فقط على بعض السكان وهو عكس ما نجده بعد ذلك بقرن ونيف في أعراف كاستلنوبارانس[18] -Castelnau Barbarens (1248) التي تجعل جميع سكان هذا الحصن خاضعين - دون استثناء لأداء تلك النفقات.

وهنا أيضا تتميز مدينة لِكْتُورْ عن غيرها في هذا الميدان، ذلك أن مشاركة السكان في حراسة أبواب مدينتهم كانت تتم عن طريق أداء ضريبة ذات طبيعة غير واضحة تسمى كابكازال Capcasal. وهذه الضريبة لا يؤديها إلا أرباب المنازل المصوفة بكابكازالييـر Capcasalieres تمييزا لهم عن أصحاب المنازل الحرة Maisos Francalesas التي لا تخضع منازلهم لتلك الضريبة (البند 39 من أعراف المدينة 1294). وفي مدينة أوش كان قناصلتها يقومون بتعيين حراسين مكلفين بمهمة حراسة أبواب المدينة ليل نهار. وقبل مزاولة عملهم يقسمون أمام قناصلة المدينة بأنهم سيؤدون هذا الواجب أحسن أداء. وحسب نفس عرف المدينة فإن التجوال يمنع ليلا. وإذا قبض على شخص ليلا وهو على بعد مسافة أربعة منازل من البيت الذي يقطنه فإن عليه أداء غرامة نقدية قدرها 5 فلسات مورلان لفائدة قناصل المدينة. ولا يطبق ذلك على السكان القادمين من خارج المدينة أو الأجانب الذين يتنقلون ليلا.

بصورة عامة يتضح جليا مما سبق أن عملية بناء وصيانة أسوار وأبواب التجمعات السكانية ارتبطت في كاسكونيا الوسطى خلال القرن الثالث عشر بمسألة الحماية والدفاع عن الجماعة. وأن مشاركة السكان في ذلك قننتها الأعراف التي بدأت في الظهور منذ القرن الثاني عشر. وكما رأيناه أيضا فقد اتخذت مساهمة السكان في ذلك مظهرين اثنين : اما المشاركة الفعلية وإما إداء تعويض مادي عن ذلك للقناصلة الذين أصبح لهم دور كبير في تسيير الشؤون العامة.

ومما تنبغي الإشارة إليه في نهاية هذا المقال، أن ما كان معروفا في العصور الوسطى بأوربا من أعراف وخاصة في مجال حماية المباني والمناطق الآهلة بالسكان، نجد له أمثلة متعددة في تاريخ المغرب : ولا أدل على ذلك ما يثيره صاحب كتاب «ألواح جزولة»[19]من قضايا من هذا النوع، أو ما تشير إليه أعراف مناطق أخرى مثل دادس التي عثرنا بها على وثيقة يعود تاريخها إلى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر تتعلق ببناء وصيانة أسوار أحد قصور هذه المنطقة. وكان ذلك موضوع دراسة مشتركة منشورة[20] تناولت الوثيقة المشار إليها.



التقسيم الفيودالى لمنطقة كاسكونيا الوسطى خلال القرن الثالث عشر الميلادي

الهوامــش :

1) «السيادة الاقطاعية» ترجمة لمصطلح Seigneurie وهناك دراسات كثيرة تناولت هذا الموضوع ونحيل القارئ هنا على بعض منها :

- M. Bloch, la société féodale, Paris, 1949 ; P. Bonnassie, la Catalogne du milieu du Xè siècle à la fin du IXè siècle, Toulouse, 1975 ; R. Boutruche, Seigneurie et féodalité, 2 vo, 1968-70 ;
F. Gardini, Alle radici della cavalleria medievale, Florence, 1981 ; G. Duby, la société aux XIè et XIIè siècles dans la région mâconnaise, Paris, 1953 ; F.L. Ganshof, Qu'est ce que la féodalité ? Bruxelles, 1957 ; P. Toubert, les structures du latium médieval, Rome, 1973.

2) يعتقد بعض الدارسين أن هناك فرقا بين OST وChevauchée ذلك أن الأول ينفرد به الأسياد الكبار بينما الثاني يحظى به صغارهم انظر خاصة :

J. Ellul, Histoire des institutions, Ed. P.U.F., Paris, 1969, t III, p. 158; P. Vaillant, Les libertés des communautés dauphinoises, Grenoble, 1951, Imprimerie Allier, P. 413.

3) انـظـر : Bordes (M.), Histoire de la Cascogne, Roanne, 1977 (Moyen âge : Chap. II et III par B. Cursente et G. Loubés).

4) Du Bourg (A.), Etude sur la ville et la communauté de Fonsorbes, Mém. Soc. du Midi de la France, t. X, 1874, p. 346-348.

5) Bladé (J.F.), coutumes municipales du Département du Gers, Paris, 1864, pp. 39-47.

6) Laporte (P.), Coutumes d'Endoufielles, Bull. Soc. arch. du Gers, 1910, P. 283-288.

7) Monlezun (J-J), Histoire de la Cascogne, Paris, 1849, t. VI, pp. 269-284.

8) Laplagne Barris (P.), Les coutumes de Lagraulet, in Revue de Gascogne, 1901, pp. 538-545.

9) Druichet (P.), Archives de la ville de Lectoure, Paris - Auch, 1885, pp. 23-80.

10) القناصل هم ممثلو السكان في تسيير الشؤون العامة بالمدينة.

11) الدينار هو ترجمة لـ Denier ومن الصعب جدا معرفة قيمته بالنسبة للدينار الإسلامي في ذلك الوقت علما بأن قيمة العملات تباينت من منطقة إلى أخرى. لهذا ننبه القارئ الكريم أن ترجمتنا للعملات في هذا المقال نرمي من ورائها تقريب المعنى وليس أي شيء آخر.

12) هذه الأعراف نشرها كل من :

- Monlezun (J.J.) Histoire de la gascogne, Paris, 1949, T, VI, pp. 60-79.
- Lafforgue (P.) Histoire de la ville d'Auch, Auch, 1851, t. II, pp. 2-33.

13) ليرة ترجمة لـ Livre : انظر ملاحظتنا حول مسألة النقود في هذه الفترة بالهامش رقم 11.

14) ترجمة لـ Sou راجع الهامش رقم 11 السالف الذكر.

15) نسبة إلى بلدة مورلاس Morlaas في منطقة بيارن Bearn وكانت تضرب بها النقود آنئذ.

16) Samaran (Ch.), Les coutumes inédites de Corneillan (Gers), Bull. Phil et hist. du Comité des travaux hist. et Scient., 1951-1952 (Paris - 1953). pp. 331-356.

17) البند 26 من أعراف كورنيان المشار إليها في الهامش السابق.

18) Cursente (B.), Coutumes inédites de Castelnau-Barbarens dans châteaux et peuplement en Gascogne (Gascogne gersoise) aux XIè, XIIè, XIIIè, thèse de 3è cycle dactylographiée, Bordeaux, 1978, pp. LVIII-LXVIII.

19) انظر محمد العثماني (السوسي)، «ألواح جزولة والتشريع الإسلامي»، رسالة دبلوم الدراسات العليا، بدار الحديث الحسنية، الرباط، بسنة 1970 (مصور على ميكرو فيلم رقم 1340، خ.ع. الرباط).

21) Abdelaziz Touri et Mohammed Hammam, Tradition écrite et architecture : acte coutumier d'un village du Dades, "Tirigiwt", in Hesperis - Tamuda, vol. XXIV, 1986, pp. 213-229.

الجلسة الثانية

المحور: الإجراءات المتخذة لحماية الأسوار التاريخية

المحافظة على أسوار المدن العتيقة وأهمية عملية ترتيبها

ذ. عبد العاطي لحلو(*)

ذ. مصطفى الإدريسي (**)

مقدمة – الوظائف الأساسية لاسوار المدن.

– إنقاذ المباني التاريخية : الحماية والترتيب.

– إجراءات الترتيب.

عمليات الإنقاذ.

خضعت تخطيطات المدن القديمة إلى اعتبارات استراتيجية، اقتصادية واجتماعية واختلفت هذه التخطيطات باختلاف الحضارات والفترات التاريخية، حيث كانت تتوخى سلامة وتأمين المدينة من كل الاخطار التي يمكن أن تهددها وعلى رأسها الهجومات الخارجية. من هنا أتت ضرورة إقامة الأسوار حول المدن المشيدة والمجمعات السكنية وتحصينها بالقلاع والابراج. وإذا كانت الوظيفة الدفاعية للأسوار بأبراجها وأبوابها الشامخة أول عنصر يثير الانتباه، فإن هذه الوظيفة كانت تكملها الأجهزة العسكرية الدفاعية وكل ذلك يدل على قوة ومكانة الدولة (الاسوار الاسماعيلية بمكناس مثلا). وتجدر الإشارة على أن الاسوار كانت تبنى في الغالب أيام السلم ترقبا لكل هجوم. وهناك مقولة من تراثنا المغربي، يمكن أن نسوقها، هنا تجمع بين الناحيتين وتريد تغليب قيم الشجاعة والشهامة للمحاربين والقائلة "سيوفنا أسوارنا"(عبد المؤمن الموحدي) كما أن ابن خلدون العلامة المؤرخ انتبه إلى هذه الناحية، فخلال تحليله لقيم البداوة والحضارة ذكر بأن سكان المدن يولون من يدافع عنهم ويشعرون بالامان وراء أسوارهم وحصونهم.

(*) مكلف بالبحث بمديرية الثرات الثقافي.

(*) مكلف بالبحث بمديرية الثرات الثقافي.

انطلاقا من موقع السور الذي يرسم حدود المدينة فقد كان لهذا العنصروالى الفترة الأولى للحماية بالمغرب وظيفة عزل المدينة وتمييزها عن المجال العام الذي تقع به – وتنظم حركة الداخل والخارج المحدثة في الجوانب الاساسية للمدينة، فمنها يتم الدخول إلى المجال الحضري (الاسواق – المرافق العامة – الأحياء ...) ومن تم الخضوع لقوانينه. وقد لعبت الابواب دورا في التحكم في الحركة التجارية خصوصا السلع الوافدة. بالإضافة إلى ما سبق فإن للاسوار وظيفة اجتماعية ثقافية بحيث أنها تساهم بشكل أساسي في ترسيخ االشعور بالانتماء إلى المدينة، وتقوي الروابط بين السكان المنتمين إليها، إذ يشعر كل فرد بأنه شخص معروف لدى الناس فهو لذلك مضمون، ومن تم يتمتع بقيمة معنوية تخول له كثير من الحقوق، ويزداد هذا الشعور كلما زاد تقادم إقامة الشخص وأسرته بالمدينة إذ يصبح من أهل البلد وعمدائها، وبالعبارة الدارجة يصبح من "قنوت البلاد " أو "ولد البلاد"، وتشكل هذه الشريحة من السكان أكثر من غيرها ذاكرة المدينة إذ تسجل الأحداث و الوقائع والتغيرات التي شهدتها حاضرتها، وهكذا تتكون نزعة الإنتماء، الشيء الذي يزكي روح الاختلاف الحضاري بين سكان المدينة (المدينيين أو الحضر) وسكان القرى والأرياف . ويلاحظ هذا الإختلاف في اللهجة وفي أنماط السلوك والقيم بين هؤلاء وأولائك (ابن خلدون عالج هذه الناحية وعقد مقارنات هامة بين البدو والحضر). وبما أن االوظيفة الاساسية للاسوار تتمثل في حماية المدينة من العدوان والاخطارالطبيعية (الرياح القوية الحيوانات المفترسة...) فإن السكان كانوا ينظمون جهازا للدفاع عن أرواحهم وممتلكاتهم، فكانت المدينة تحرس بالليل وهكذا كانت الابواب تقفل عند مغرب شمس كل يوم، لذا كان السكان الذين يشتغلون بالفلاحة وغيرها خارج الأسوار يسارعون بالدخول قبل سد الأبواب.

ولقد كانت الأبواب تحرس من طرف رجال مسلحين يعينهم شيخ المدينة فيمنعون دخول كل غريب إليها، وهناك.أمثلة عديدة عن عملية الحراسة وضبط السكان، من ذلك نسوق مثالا من مدينة مولاي إدريس زرهون التاريخية حيث كان الحراس يلزمون الداخلين اليها بتلاوة سور من القرآن الكريم : فمن توفق دخل المدينة ومن أخفق فهو غريب عنها، لأن سكان المدينة الحقيقيون كانوا معروفين بحفظهم للقرآن عن ظهر قلب الشيء الذي يميزهم عما عداهم من سكان جبال زرهون.

وقد تبدل الوضع كثيرا بالمدن التاريخية المغربية منذ عدة عقود، إذ سارعت التغيرات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية الى فتح المدينة على التيارات الجديدة. وكانت هناك محاولات عدة لتحطيم عدد من الاأسوار والأبواب العتيقة لتسمح بمرور السيارات ولاجل أن تنصهر النواة التقليدية في هذا المحيط الجديد وتندمج به. وهذا الوضع أضر بكثير من المدن وبمعالمها لان كثيرا من مشروعات التخطيط والتهيئة تتوخى في الغالب الحلول السهلة، وليس هناك أسهل من الهدم، وبذلك يغيب جانب المحافظة بشكل واع أوغير واع.

وبعد التعرض إلى الوظائف الأساسية التي تلعبها الاسوار على صعيد تحديد المجال كما على الصعيد الإقتصادي الاجتماعي والثقافي، نريد التركيز في هذه المداخلة على عملية إنقاذ المدن التقليدية من خلال المحافظة على أسوارها، أبراجها وأبوابها، وسنتعرض هنا إلى مسألة الحماية والترتيب.

لم تدخل فكرة وضع القوانين لحماية المباني التاريخية إلا مع بداية هذا القرن الذي شهد تحولات عميقة في البنيات الأساسية للمجتمعات وهذا الجانب يشمل النواحي الادارية والقانونية ويتبلور في ثلاث مبادئ أساسية:

– الحماية التي تنتج عن "ترتيب" أحد المعالم التاريخية المراد حمايتها بمبادرة من الدولة.

– والحماية هاته تكمن في منع ملاك عقارات قديمة من أجل أن يحدثوا تغيرات أو أن يجددوا أو يحوروا شكل البناية التي بحوزتهم دون استشارة الادارة الوصية – الشؤون الثقافية – وموافقتها على عمليات الصيانة والترميم إن كان هناك لزوم.

– كما تشمل الحماية محيط البنايات التاريخية، إذ تصحب عملية ترتيب الأسوار مثلا، وهي عملية لا تقل عن الأولى أهمية وتتعلق بتحديد مسافة معينة لحماية الاسوار وللحفاظ على منظرها وطابعها، ويترتب على ذلك منع زحف البنايات من أن تسند على الأسوار أو أن تغطيها، إذ تحدد المسافة القانونية الواجب احترامها داخل السور وخارجه، كما يحدد العلو الذي لا يجب تعديه عند تشييد بنايات مجاورة للاسوار.

وقد صدرت بالجريدة الرسمية منذ العشرية الثانية من القرن الحالي عدد من النصوص القانونية الخاصة بحماية عدد من الأسوار التاريخية بالمدن العتيقة، وقد

نشطت هذه العملية على الخصوص سنة 1914.

وتأتي عملية الترتيب لتفرض قيودا حمائية بالإضافة إلى مايمكن أن يوجد من قوانين خاصة بكل نوع من أنواع الممتلكات الصادرة عن الجهة الوصية عنها والهدف من عملية الترتيب هو تدعيم توحيد الإجراءات الخاصة بالحماية. ويعتبر"الترتيب" على العموم كإجراء للمحافظة والدفاع، للوقوف في وجه التغيرات التي لا تراعي الشكل الاصلي والاصيل للبنايات التاريخية وحتى لا تطمس عناصرها المميزة.

أهمية الترتيب (انظر ظهير 25 دجنبر1980)

لم تأت إجراءات الترتيب جزافا ولا قيدا، بل لأن أشكال التغيير المتسارعة والقصرية ونمو المدن المتزايد نتيجة الضغط الديمغرافي الكبير والطفرات التكنولوجية وأنماط البناء الحديث، كل ذلك من شأنه أن يعجل بامتصاص الفضاءات التقليدية والقضاء عليها وبذلك يندثر الجزء الهام من تراثنا الوطني الذي تظافرت في بلورته جهود أجيال عديدة، ولحماية هذا التراث الحضاري من كل أشكال التشويه والاندثار كان لابد من سن قوانين لحمايته والمحافظة عليه. وهكذا انطلاقا من الغيرة على هذا الارث الذي هو ملك للجميع ولا جل حمايته وضمان استمراريته وذلك باعتبار قيمته والتعريف به كمعطى حضاري يشهد على مجهودات السابقين وإبداعاتهم وتصوراتهم، ولاجل الحفاظ على الهوية الوطنية، نمى الشعور بضرورة الاسراع بتطبيق الاجراءات الحمائية بدءا من عملية الجرد والترتيب.

عملية الجرد:

وهي عملية إحصائية أولية للتعرف على الممتلكات الثقافية وتصنيفها والوقوف على وضعها القانوني وتحديد أهميتها التاريخية، الهندسية والفنية.

وانطلاقا من المعلومات التي يمكن جمعها من عين المكان أو عبر الوثائق المختلفة يتكون ملف تقني شامل عن المبنى المعني بالامر، وقد قامت وزارة الشؤون الثقافية بمجهودات في هذا الشأن للاحاطة بكل المباني التاريخية والمواقع المميزة بالمغرب أيا كان نوعها ومكان تواجدها. والهدف من عملية الجرد هاته هو التعرف على المباني التاريخية وأنواعها وأعدادها وتوزيعها على الخريطة الوطنية وللتعريف بها وطنيا ودوليا

بشتى الوسائل : دلائل، دراسات، أفلام، معارض، وأيضا عقد ندوات بشأنها لإثارة الانتباه إليها قصد إعادة الاعتبارإليها وتوظيفها .

وهذه العملية أساسية لاستيعاب القيم الكامنة في تراثنا المعماري والحضاري إذ أنه رغم مجهودات المصالح المختصة لوزارة الشؤون الثقافية في هذا الشأن فإن عملية الجرد لا تزال في حاجةإلى مجهودات إضافية وإلى التعاون مع الجهات المسؤولة بكل إقليم من أقاليم المملكة للالمام وفي ظرف وجيز بكل الممتلكات الثقافية الوطنية. ويمكن أن يتجسد التعاون في إحداث لجان إقليمية أو جهوية لجرد الممتلكات الثقافية والمحافظة عليها كما يجب تجاوز عملية إلجرد العام وذلك بالقيام بدراسة مفصلة وشاملة عن كل مبنى : القيام بالرفع الهندسي، التغطيات الفتوغرافية، التصوير الفتوغرامتري، الصور الجوية...الخ.

إجراء الترتيب :

<u>**تحديد الارتفاقات داخل المجال الذي ستشمله عملية الترتيب**</u>

أ/ الشروط القانونية لتحديد الارتفاع :

هذه الشروط هي التي يحددها الظهير الشريف رقم 341-8-1 بتاريخ 25 دجنبر 1980.

ب/ الارتفاقات الضرورية للمحافظة على المواقع : (تحديد المنطقة الممنوعة البناء)

الارتفاع النافع للمحافظة على الموقع – منع تعدي الارتفاع القانوني.

من أهم الارتفاقات التي توضع في أغلب الحالات ارتفاق منع البناء وهو ارتفاق يحترم البنايات الموجودة إلا أنه يمنع إقامة بنايات جديدة)

ويطبق الارتفاق على الشكل التالي :

<u>**داخل المدن والمراكز والمجتمعات السكنية:**</u>

1 ـ منطقة تمتد ثلاثون (30) مترا خارج الأسوار المرتبة.

2 ـ منطقة تمتد بستة (6) أمتار داخل الاسوار المرتبة من جميع جهاتها.

ارتفاق منع العلو :

---

* انظر النصوص التشريعية المرفقة.

حين يسمح استثناءا بإقامة بناء غير مضر بالموقع المرتب يفرض ارتفاق منع العلو، وفي هذه الحالة فإن العلو لا يجب أن يتعدى الارتفاع الأصلي للسور.

إجراء بحث الترتيب :

حين تقوم السلطات المحلية، المعنية أو الأشخاص .. بإرسال طلب إلى وزير الشؤون الثقافية لاجل ترتيب موقع طبيعي أو مبنى تاريخي ... تقوم الوزارة الوصية (وزارة الشؤون الثقافية) بإصدار قرار يأذن القيام ببحث الترتيب.

ولهذه الغاية يتم :

1 ـ تنفيذ المرسوم المتعلق بإجراء بحث الترتيب وذلك تتبعا للخطوات التالية :

تتم دراسة الملف المتعلق.بترتيب بناية تاريخية بالمصالح المختصة لوزارة الشؤون الثقافية التي تقوم بالاتصالات اللازمة مع الهيئات الادارية المعنية ؛ العمالة، المجلس المحلي، البلديات...) وإذا اقتضى الحال يتم الاتصال بإدارة الأشغال العمومية، إدارة المياه والغابات إدارة الأملاك المخزنية، إدارة الأحباس ... الخ ويعهد للمصلحة المكلفة بالترتيب بتهييء كل عناصر الملف ودراستها (التصاميم، نبذة تقديمية تتضمن كل المعلومات التاريخية الفنية الادارية وغيرها ...) كما تحدد المنطقة التي يجب أن تخضع للإرتفاق... ويتم تهييء النصوص القانونية اللازمة وتقديمها مرفوقة بكل الوثائق الضرورية. وبعد هذه الخطوة، أي حين يهيأ نص المشروع، تقوم مديرية التراث بإرسال ملف لكل جهة معنية وتحدد موعد لافتتاح البحث، ثم يرسل مشروع المرسوم الى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الادارية قصد تنفيذ المرسوم ولكي ينشر بالجريدة الرسمية، وتخبر بذلك جميع السلطات الادارية المحلية، وخلال المدة القانونية للبحث، تقوم السلطات المحلية بإرسال الملاحظات المسجلة أثناء مدة إجراء البحث.

2– وهناك حالات لا تقتضي إجراء بحث لاجل الترتيب ويدخل في هذا الاملاك المحبسة والاملاك المخزنية.والجماعية، وتتم عملية الترتيب وفقا لنفس الشروط والاجراءات الآنفة الذكر ويصدر مرسوم الترتيب بشأنها بالجريدة الرسمية.

<u>دور مصلحة الترتيب</u> : يتلخص دور هذه المصلحة في النقط التالية :

ـ تهيئ مشروع البحث أو ملف أولي لتنفيذ مرسوم الترتيب

- المشاركة في أعمال مختلف اللجان التي تكون للبث في مشاريع الترتيب المقدمة.
- التنسيق مع السلطات المحلية لاجل عقد جلسات عمل وتقديمها التوضيحات اللازمة بكل مشروع.
- تهيئ النصوص القانونية بتعاون مع المصلحة القانونية، والعمل على المصادقة عليها.
- متابعة الملفات والاتصال في شأن ذلك بالادارات المعنية
- تبليغ السلطات المحلية كتابة بالنصوص التي تمت المصادقة عليها والتي صدرت بالجريدة الرسمية.

وتجدر الملاحظة إلى أن المدن العتيقة (المجالات التاريخية)، تشكل موضوع ترتيب للمحافظة على مقوماتها الهندسية والفنية (تحديد المناطق الممنوعة البناء ...)

ويكمل هذه الإجراءات الحمائية قانون الترخيص بصيانة العقارات داخل المدن التقليدية الشيئ الذي يزيد من تفادي كل عمليات التغيير الغير ملائمة لطبيعتها.

عملية التسجيل :

وبهدف وضع القوانين التشريعية الملائمة حتى تستجيب للاهداف المتوخاة منها، عمدت وزارة الشؤون الثقافية إلى مراجعة القوانين السابقة الصادرة إبان فترة الحماية، وذلك لضمان فعالية أكثر للاجراءات الحمائية من العوامل المختلفة التي تؤدي إلى اندثار البنايات التاريخية، ومعها تفقد المدن العتيقة مقوماتها، وهكذا فإن الظهير الشريف رقم 1-80-341 بتاريخ 17 صفر1401 (25 دجنبر 1980) والمتضمن الامر بتنفيذ القانون 22-80، نجد أنه ينص بالإضافة إلى إجراء الترتيب على إجراء التسجيل. وإذا كانت نتائج عملية التسجيل قد تبدو غير كافية بالمقارنة مع ما يمكن أن توفرها عملية الترتيب، فإن المبنى المسجل يمكن أن يرتب لضمان حمايته. وللإشارة فإن التسجيل يتم بكيفية أسرع من الترتيب لأنه يصدر بقرار من وزير الشؤون الثقافية بخلاف إجراء الترتيب الذي يصدر بمرسوم.

عملية الإنقاذ

الترميم والصيانة :

تتطلب عملية ترميم وصيانة المباني التاريخية بالإضافة إلى مهندسين معماريين مختصين إشراك"معلمين" لهم دراية بتقنيات البناء التقليدية واستعمال المواد المحلية إذ أن المحافظة على المعالم التاريخية متوقفة أساسا ومرتبطة بعدد من المهارات التكنولوجية والصناعات التقليدية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بفنون العمارة. أما عملية الإنقاذ والمحافظة فهي عملية شمولية إذ بالإضافة إلى تدعيم البناية المراد صيانتها في كليتها، فإنها تتطلب العناية بالمرافق وغيرها بكيفية تحترم كل العناصر الهندسية والجمالية . وصيانة أسوار المدن العتيقة بأبراجها المتعددة وأبوابها يجب أن تأخذ بعين الإعتبار ما سبق ذكره. وكذلك الامر بالنسبة للمعالم التاريخية المرتبة أو التي تستحق الترتيب، إذ أن حالة جل المعالم التاريخية غير سارة، الشئ الذي يفرض التدخل السريع لانقاذها بدءا بتدعيم بنياتها الاساسية.

التوظيــــف :

لعل أهم العمليات التي يمكن أن تنعش التراث المعماري هو إعادة الاعتبار له وتوظيفه بما يكفل له الاستجابة لمتطلبات السكان راهنا ومستقبلا وهكذا فإن كل مشروع تهيئة، إعادة الاعتبار أو كل توظيف يتطلب مسبقا دراسة معمقة للنسيج الحضري التقليدي بكل عناصره، الذي يعاني أكثر فأكثر من اختلالات تكاد تكون نهائية، فنمو المدينة المتزايد، والمشاكل المزمنة التي غالبا ما يكون أساسها الضغط الديموغرافي، مع ضرورة تكيفها مع الاحتياجات الحالية دون المساس بأصالتها تفرض إيجاد حلول تعيد للمدينة وحدتها العضوية وتكامل وظائفها، وترشيد تطور المدينة بهذه الكيفية يتطلب القيام ب:

1 ـ جرد الانشطة التقليدية لاجل إيجاد حلول لانعاشها.

2 ـ جرد شامل للبنايات الواقعة بالمدينة العتيقة فضلا عن البنايات المرتبة المستحقة للصيانة والحماية القانونية.

ـ رفع الوعي لدى المواطنين بالاخطار المحدقة بالقيم الثقافية الكامنة في التجمعات السكنية التقليدية، وإشراكهم في كل عملية تهدف إلى الحفاظ على عناصر ثقافتهم الاساسية.

ـ إنعاش عدد من الأنشطة والصناعات التي من شأنها المساهمة في إعادة الاعتبار للمعمار التقليدي المتمثل أساسا في المدن العتيقة بدءا من الأسوار.

وهكذا فالمدن العتيقة باعتبارها تمثل مجالا وإطارا حضاريا خاصا والذي يعرف كثيرا من المشاكل، لا يمكن تفهمها الا من خلال تحليل مدقق لموقع المدينة، مكانتها وظائفها والوضع الذي توجد عليه، وكذا الحال بالنسبة لعملية الانقاذ التي يجب أن تدخل ضمن استراتيجية شاملة.

وأما عملية الانقاذ والصيانة للمعالم التاريخية فتتطلب إمكانات مادية وبشرية هامة. وبماأن التراث ملك للجميع ونظرا لثقل المسؤولية فإن العملية لا تتوقف على وزارة الثقافة التي لا يمكن أن توفر كل متطلبات الترميم والمحافظة لذا فالجماعات المحلية، الجمعيات الثقافية والمواطنون الغيورون على تراث بلادهم ومعالمها ، كل من جهته يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في الحفاظ على المقومات الثقافية والحضارية لبلادنا . ومن جهتها فوزارة الشؤون الثقافية تولي منذ سنوات عناية خاصة بمناطقنا الواقعة بالاطلس وجنوبه لما لها من طابع مميز ولاسهاماتها الثقافية والحضارية في تطعيم وتدعيم الثقافة الوطنية. وقد توجت هذه المجهودات بإحداث مركز لصيانة وتوظيف التراث المعماري بمناطق الأطلس والجنوب بورزازات، حيث افتتح هذا المركز رسميا منذ شهر. وستكون هذه المؤسسة أداة فعالة لصيانة وتنشيط معالمنا الحضارية بشكل إيجابي يخدم وينعش الجانب الثقافي والاجتماعي للمناطق التي تقع فيها هذه المعالم.

ظهير شريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 صفر 1401 (25 دجنبر 1980) يتضمن الأمر بتنفيذ القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف ـ بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصل 26 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الفصل الأول : ـ ينفذ القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات، والمثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب في 27 من رجب 1400 (11 يونيه 1980).

قانون رقم 22.80 يتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات.

الجزء الأول
أحكام عامة

الفصل 1 : يمكن أن تقيد أو ترتب في عداد الآثار والعاقارات بالأصل أو التخصيص وكذا المنقولات التي في المحافظة عليها فائدة بالنسبة لفنون المغرب أو تاريخه أو حضارته.

الفصل 2 : تجري أحكام الفصل الأول :

1 ـ فيما يخص العقارات :

ـ على المباني التاريخية أو المعالم الطبيعية

ـ على المناظر التي لها طابع فني أو تاريخي أو أسطوري أو طريف أو تهم العلوم التي تعنى بالماضي والعلوم الإنسانية بوجه عام.

وتدخل في حكم المباني التاريخية من حيث التقييد أو الترتيب الصور المنقوشة والرسوم الصخرية والأحجار المكتوبة والكتابات على المباني التاريخية أو على القبور أو غيرها أيا كان العهد الذي ترجع إليه واللغة التي كتبت بها أو الخطوط أو الأشكال التي تصورها إذا كانت لها قيمة فنية أو تاريخية أو أسطورية أو طريقة أو كانت تهم العلوم التي تعنى بالماضي والعلوم الانسانية بوجه عام.

2 ـ فيما يخص المنقولات :

على المنقولات التي لها طابع فني أو تاريخي أو تهم العلوم التي تعنى بالماضي والعلوم الانسانية بوجه عام.

الجزء الثاني
تقييد المنقولات والعقارات
الباب الأول
مسطرة التقييد

الفصل 3 : يباشر تقييد المنقولات والعقارات وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها.

الباب الثاني
الآثار المترتبة على التقييد

الفصل 4 : يجوز نشر جميع الوثائق المتعلقة بمنقول أو عقار مقيد، وليس لمالك أن يطالب بأي حق عن ذلك.

الفصل 5 : يتعين على ملاك العقارات والمنقولات المقيدة أن ييسروا الاطلاع عليها ودراستها للباحثين المأذون لهم في ذلك.

الفصل 6 : لا يجوز تغيير طبيعة العقار والمنقول المقيد ولا إتلافه ولا ترميمه ولا إدخال تغيير عليه مالم يعلم المالك أو الملاك الادارة بذلك قبل التاريخ المحدد للشروع في الأعمال بستة أشهر على الأقل.

الفصل 7 : يمكن أن تمنح الادارة إعانات مالية لملاك العقارات أو المنقولات المقيدة قصد ترميم أملاكهم أو المحافظة عليها..

ويمكن أن تتكفل الادارة بعد موافقة الملاك بجميع الأعمال الرامية إلى صيانة العقار أو المنقول المقيد وتحسين قيمته.

الفصل 8 : يجوز للملاكين المشار إليهم في الفصل 5 أن يقوموا وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها باستغلال أملاكهم لأغراض تدر عليهم ربحا طبق الشروط المحددة في النصوص التنظيمية المذكورة.

الفصل 9 : يمكن تفويت العقارات والمنقولات المقيدة التي يملكها الخواص.

غير أنه تجري على هذا التفويت الشروط المنصوص عليها في الجزء الخامس المتعلق بحق الشفعة المخول للدولة.

الجزء الثالث

ترتيب المنقولات والعقارات

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل 10 : يقرر ترتيب العقارات والمنقولات طبقا للنصوص التنظيمية المعمول بها.

الفصل 11 : يدخل في حكم العقارات أو المنقولات المرتبة العقار أو المنقول الذي أجري بحث بشأنه قصد ترتيبه وذلك خلال مدة سنة تبتدئ من التاريخ الذي ينشر فيه بالجريدة الرسمية المقرر الاداري الصادر بإجراء البحث المذكور. ويسقط أثر البحث إذا انصرم الأجل المشار إليه ولم ينشر المقرر الاداري الصادر بترتيب العقار أو المنقول.

ولا يمكن حينئذ أن يقرر الترتيب الا بعد إجراء بحث جديد طبق نفس الكيفيات المتبعة في البحث الأول غير أن العقار أو المنقول لا يجري عليه في هذه الحالة حكم العقار أو المنقول المرتب حسبما ورد في المقطع السابق.

الفـصل 12 : يجب أن يبدى المجلس الجماعي التابع له موقع العقار رأيه في مشروع الترتيب خلال مدة البحث. ويعتبر المجلس موافقا على هذا المشروع إذا لم يبدى رأيه خلال الأجل المذكور.

ويمكن أن تطلب الادارة استدعاء ممثلها لحضور إجتماع المجلس الجماعي المعني بالأمر قبل أن يبدي هذا المجلس رأيه.

الفصل 13 : إن المواقع الطبيعية أو المناظر الطبيعية أو الحضرية التي لها طابع فني أو تاريخي أو أسطوري أو طريف أو تهم العلوم التي تعنى بالماضي والعلوم الانسانية بوجه عام وكذا المناطق المحيطة بالمباني التاريخية ينتج عند الحاجة عن ترتيبها فرض ارتفاقات تحدد في المقرر الاداري الصادر بالترتيب وعند الاقتضاء منع إقامة المنشآت المشار إليها في المقطع الأخير من الفصل 23 وذلك لأجل حماية نمط البناء الخاص بجهة أو محل معين أو طبيعة النباتات أو التربة.

الفـصل 14 : إن مخططات التهيئة والتنمية وغيرها من وثائق التعمير أو إعداد التراب الوطني يمكن أن تغير الإرتفاقات المفروضة عملا بالفصل 13 طبق الشروط المحددة في النصوص التنظيمية المعمول بها.

الفصل 15 : لا يخول الحق في التعويض إلا الارتفاقات التي تغير الغرض المعدة له الأماكن واستعمالها وحالتها في تاريخ نشر المقرر الاداري الصادر بالترتيب.

ولا يمكن منح التعويض الا عن الضرر المباشر المادي المحقق الحالي الناتج عن فرض الارتفاقات المشار إليها في المقطع الأول.

الفـــصل 16 : لا يمكن أن يطالب بالتعويض إلا الافراد الذين أبدوا ملاحظات خلال البحث السابق للترتيب.

ويجب أن يقدم طلب التعويض في أجل ستة أشهر يبتدئ من تاريخ نشر المقرر الاداري الصادر بالترتيب في الجريدة الرسمية طبق الشروط المحددة في النصوص التنظيمية المعمول بها والا سقط الحق في ذلك.

ولا يوقف طلب التعويض تنفيذ المقرر الاداري الصادر بالترتيب وكذا الشأن عند الاقتضاء فيما يخص الدعوى المقامة فيما بعد أمام المحاكم.

الفصل 17 : يحدد مبلغ التعويض بالمراضاة أو على يد المحكمة.

ويترتب على الاتفاق الحاصل بعد عرض الامر على القضاء لرفع يد المحكمة عن الدعوى.

الفصل 18 : إن ارتفاقات تصفيف المباني وبوجه عام جميع الارتفاقات المفروضة بحكم القانون والمبنية في الظهير الشريف رقم 19 من رجب 1333 (2 يونيه 1915) بتحديد التشريع المطبق على العقارات المحفظة لا تطبق على العقارات المرتبة إذا كان من شأن هذه الارتفاقات أن تؤدي إلى تلاشيها.

الفصل 19 : يسجل المقرر الاداري الصادر بالترتيب في الرسم العقاري إذا كان العقار محفظا أو كان موضع تحفيظ في المستقبل.

ويباشر هذا التسجيل تلقائيا أو بطلب من الادارة أو من مالك العقار. ويعفى من جميع الواجبات.

الباب الثاني
ماينتج عن الترتيب
القسم الأول
العقارات
الفرع الأول
أثر الترتيب على العقارات

الفصل 20 : لا يجوز هدم العقار المرتب ولو جزئيا إلا إذا أخرج سلفا طبقا لأحكام الفصل 36 من هذا القانون

الفصل 21 : لا يجوز ترميم العقار المرتب أو تغييره إلا بعد الحصول على رخصة إدارية.

الفصل 22 : لا يمكن إنجاز أي بناء جديد في عقار مرتب دون رخصة تنمح وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها.

ويتوقف على الرخصة المشار إليها في المقطع السابق تسليم السلطة الجماعية المختصة رخصة البناء اللازمة عند الاقتضاء.

الفصل 23 : لا يمكن ادخال أي تغيير كيفما كان ولا سيما عن طريق التجزئة أو التقسيم على مظهر الأماكن الواقعة داخل دائرة العقارات المرتبة إلا بعد الحصول على رخصة إدارية.

ويتوقف تسليم رخصة البناء أو التجزئة أو التقسيم من لدن السلطة الجماعية المختصة على الرخصة المشار إليها في المقطع السابق.

وفيما يخص المناظر والمناطق المفروضة عليها ارتفاقات منع البناء فإن البناآت الموجودة بها قبل صدور قرار الترتيب لا يمكن القيام بها إلا بأعمال الصيانة بعد الحصول على رخصة. ولا يجوز تشييد بناآت جديدة مكان البناآت التي تم هدمها.

أما إقامة خطوط الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية الخارجية أو الظاهرة فتتوقف بالاضافة إلى ما ذكر على رخصة ما لم ينص على منعها في المقرر الاداري الصادر بالترتيب.

الفصل 24 : إن الاعلانات بواسطة الواح الاشهار أو اللافتات الخاصة أو النقالات الخاصة وبوجه عام جميع الاعلانات أو الشارات كيفما كان نوعها وصبغتها سواء كانت مطبوعة أو مصورة أو متألفة بأي طريقة يمنع وضعها على العقارات المرتبة ما عدا بموجب رخصة إدارية.

الفصل 25 : يجوز أن تقرر الادارة تلقائيا القيام على نفقة الدولة وبعد إعلام المالك بجميع الأعمال التي تراها مفيدة للمحافظة على العقار المرتب أو صيانته.

ولهذا الغرض يمكن أن تأذن الادارة في الاحتلال المؤقت للعقار المذكور أو العقارات المجاورة له. ويبلغ الاذن في الاحتلال المؤقت إلى الملاكين المعنيين بالأمر.

ولا يمكن أن تتجاوز مدة الاحتلال سنة واحدة.

أما التعويض الذي قد يستحقه الملاك فيحدد بالمراضاة أو عند عدمها على يد المحاكم.

الفصل 26 : إن العقارات المرتبة التي تملكها الدولة أو الأحباس أو الجماعات المحلية أو الجماعات الجارية عليها أحكام الظهير الشريف الصادر في 26 من رجب 1337(27 أبريل 1919) بتنظيم الوصاية الادارية على الجماعات القبلية وسن نظام لتسيير الاملاك الجماعية وتفويتها لا تقبل التفويت ولا التقادم.

الفصل 27 : يمكن تفويت العقارات المرتبة التي يملكها الخواص. غير أنه تجري على هذا التفويت الشروط المقررة في الجزء الخامس المتعلق بحق الشفعة المخول للدولة.

الفرع الثاني
آثار الترتيب على العقارات المجاورة

الفصل 28 : لا يجوز إسناد أي بناء جديد إلى عقار مرتب.

أما البناآت الموجودة قبل الترتيب فلا يمكن أن تسند مباشرة إلى العقارات المذكور عند مباشرة أعمال فيها باستثناء أعمال الصيانة.

وفي الجزء المشترك من العقار المرتب يجب أن يشيد الملاك في الأرض الخاص بهم جدارا داعما لتحمل البناآت.

ويمكن في هذه الحالة منح تعويض عن الحرمان من مرفق الاسناد إلى المعنيين بالأمر. ويحدد هذا التعويض حسبما هو مقرر في المقطع الأخير من الفصل 25.

ويلزم ملاك العقارات المجاورة خلال انجاز الأعمال في عقاراتهم باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية العقار المرتب من كل اتلاف قد ينتج عن الأعمال.

ويمكن عند الاقتضاء أن تفرض عليهم الادارة اتخاذ التدابير المذكورة.

القسم الثاني
المنقولات

الفصل 29 : تطبق أحكام الفصل 26 على المنقولات المرتبة والداخلة في الأصناف المبينة في الفصل المذكور.

الفصل 30 : يمكن تفويت المنقولات المرتبة التي يملكها الخواص . غير أنه تجري على هذا التفويت الشروط المقررة في الجزء الخامس المتعلق بحق الشفعة المخول للدولة.

الفصل 31 : لا يجوز اتلاف المنقول المرتب أو تغييره أو تصديره، غير أنه يمكن منح رخص للتصدير المؤقت ولا سيما بمناسبة تنظيم المعارض أو لأجل الدراسة في الخارج.

الفصل 32 : يمكن أن تقرر الادارة تلقائياالقيام على نفقة الدولة وبعد اعلام المالك بجميع أعمال الصيانة التي تراها مفيدة للمحافظة على المنقول المرتب. ولهذا الغرض يمكن أن تقوم بناء على مقرر يبلغ إلى المالك بحجز المنقول مؤقتا لمدة لا يمكن أن تتجاوز ستة أشهر.

القسم الثالث
العقارات والمنقولات الداخلة
في حكم العقارات والمنقولات المرتبة

الفصل 33 : تجري على العقارات والمنقولات الداخلة في حكم العقارات أو المنقولات المرتبة عملا بالفصل 11 طيلة سريان الحكم المذكور عليها، الفصول 13 و15 إلى 17 وأحكام القسمين 1 و2 من هذا الباب باستثناء الفصل 20 ومع مراعاة الأحكام الآتية.

الفصل 34 : إن العقار الداخل في حكم العقار المرتب لا يجوز هدمه ولو جزئيا دون الحصول على رخصة.

الفصل 35 : إن مدة الإحتلال المؤقت المنصوص عليها في المقطع 2 من الفصل 25 لا يمكن أن تتجاوز المدة التي يسرى خلالها على العقار حكم العقارات المرتبة.

الجزء الرابع
إخراج المنقولات والعقارات

الفصل 36 : يمكن أن يطلب إخراج العقار كلا أو بعضا أو إخراج المنقول من لدن الادارات أو الأشخاص المؤهلين لطلب ترتيبه.

ويقرر إخراج العقار أو المنقول طبقا للنصوص التنظيمية المعمول بها.

الجزء الخامس
حق الشفعة المخول للدولة

الفصل 37 : للدولة حق في شفعة كل عقار أو منقول مقيد أو مرتب في حالة تفويته ويمارس حق الشفعة المذكور طبق الشروط المحددة بعده.

الفصل 38 : يتوقف التفويت الاختياري بعقار أو منقول مقيد أو مرتب على تقديم تصريح بذلك من لدن المالك.

ويعتبر ملغي كل تفويت لا يحترم هذا الشرط.

الفصل 39 : يجب أن تبلغ الادارة إلى المالك خلال الشهرين المواليين لتاريخ تسليم التصريح قرارها بإقتناء العقار أو المنقول مقابل الثمن والشروط المحددة أو بالعدول عن الاقتناء.

ويعتبر عدم الجواب عند انصرام أجل الشهرين المشار إليه في المقطع السابق عدولا عن ممارسة حق الشفعة.

وفي حالة عدول صريح أو ضمني يمكن انجاز التفويت مقابل الثمن والشروط المحددة في التصريح.

ويستوجب كل تغيير يدخل على الثمن والشروط المحددة تقديم تصريح جديد.

الفصل 40 : إذا أراد المستفيد من حق الشفعة ممارسة حقه ولم يبرم عقد الاقتناء خلال أجل شهر يبتدئ من تاريخ تبليغ مقرره إلى المالك جاز لهذا الأخير التفويت مقا بل الثمن والشروط المحددة في التصريح.

الفصل 41 : يمارس حق الشفعة في حالة بيع بالمزاد العلني مقابل ثمن البيع الأصلي والمصاريف بناء على تصريح يعبر فيه عن إرادة الشفعة يوجه إلى كاتب الضبط لدى المحكمة الإبتدائية التابع لها موقع العقار في رسالة مضمونة خلال الثلاثين يوما الموالية لتبليغ محضر إرساء المزاد من لدن الموظف المذكور إلى الإدارة عند انصرام أجل تقديم العرض بالزيادة عما رسابه المزاد.

ولا يصبح البيع نهائيا إلا ابتداء من التاريخ الذي تبلغ فيه الإدارة مقررها إلى كاتب الضبط أو إذا لم يتخذ أي قرار في هذا الشأن، عند انصرام أجل الثلاثين يوما المنصوص عليه في المقطع السابق.

الجزء السادس

حماية التحف الفنية والعاديات المنقولة

الفصل 42 : يمنع اتلاف أو تغيير طبيعة جميع التحف الفنية والعاديات المنقولة رغبة في المحافظة عليها إذا كانت فيها بالنسبة للمغرب فائدة تاريخية أو أثرية أو انتروبولوجية أو كانت تهم العلوم التي تعنى بالماضي والعلوم الإنسانية بوجه عام.

الفصل 43 : إن المنقولات المشار إليها في الفصل السابق والداخلة في الأصناف المبينة في الفصل 26 لا تقبل التفويت ولا التقادم.

الفصل 44 : لا يجوز تصدير المنقولات المشار إليها في الفصل 42 ، غير أنه يمكن منح رخص للتصدير المؤقت ولا سيما بمناسبة تنظيم المعارض أو لأجل البحث والدراسة.

الجزء السابع

أعمال الحفر والاستكشاف

الفصل 45 : لا يجوز لأي كان القيام دون رخصة بأعمال الحفر البحث في الأرض والبحر قصد استكشاف مبان أو منقولات تكون فيها بالنسبة

للمغرب فائدة تاريخية أو أثرية أو انتروبولوجية أو تهم العلوم التي تعنى بالماضي والعلوم الانسانية بوجه عام.

أما المنطقة البحرية المفروض عليها المنع المذكور فهي منطقة الصيد البحري الخاصة المحددة في الفصل 4 من الظهير الشريف رقم 1.73.211 الصادر في (2 مارس 1973) بتعيين حدود أو في النصوص التشريعية الصادرة بتتميمه أو تغييره.

الفصل 46 : إذا أنجزت خلال أعمال ما عملية حفر لم يقصد منها البحث عن آثار قديمة واكتشف على أثرها مبان أو نقود أو تحف فنية أو عاديات وجب على الشخص الذي أنجز أو عمل على إنجاز هذه العملية أن يخبر باكتشافه في الحال السلطة الجماعية المختصة التي تطلع الادارة فورا على ذلك وتسلم إلى المعنى بالأمر ايصالا بتصريحه مع الاشارة إلى أنه يمنع عليه أن يتلف بأي وجه من الوجوه أو ينقل المباني أو الأشياء المكتشفة ما عدا لأجل حفظها والا فإن عملية الحفر تعتبر خرقا لاحكام الفصل السابق.

ونتيجة لهذا التصريح فإن الأعمال الجارية يسري عليها حكم عملية الحفر المأذون فيها والمراقبة ويمكن بذلك مواصلتها إلى أن تحدد الادارة الشروط النهائية التي تفرض على هذه الأعمال مالم يقرر إيقافها بصفة مؤقتة.

الفصل 47 : إن أعمال رفع الأنقاض أو التنظيف أو الهدم المنجزة في الاطلال غير المرتبة وكذا إزالة الأحجار والبقايا القديمة وكسرها واستعمالها يسرى عليها حكم عمليات الحفر وتتوقف على الرخصة المنصوص عليها في الفصل 45.

الفصل 48 : يجب على كل من يريد استعمال أو إتلاف المواد المشار إليها في الفصل السابق أن يطلب الرخصة بذلك، ويعتبر عدم الجواب في أجل ثلاثة أشهر بمثابة رخصة.

تطبق أحكام الجزء السادس إذا اكتشفت خلال أحد الأعمال المشار إليها في الفصل السابق بعض المباني أو النقود أو الكتابات أو التحف الفنية والعاديات المنقولة المبنة في الفصل 2 (المقطع 3 من الفقرة 1) والفصل 42.

الفـصل 49 : إن التحف الفنية أو العاديات المنقولة المكتشفة خلال عمليات حفر مأذون فيها أو خلال أعمال ما، تصبح ملكا للدولة.

وفي هذه الحالة يدفع تعويض إلى حائزها، ويحدد مقدار هذا التعويض بالمراضاة أو على يد المحاكم.

الفـصل 50 : يمكن أن ينص في رخصة القيام بعمليات الحفر الأثرية على بعض الواجبات والشروط التي يلزم المستفيد بالوفاء بها،

وتسحب الرخصة في حالة عدم الوفاء ببعض الواجبات والشروط المنصوص عليها فيها. ويجب أن تنتهي الأبحاث بمجرد ما يتسلم المستفيد من الرخصة رسالة مضمونة يبلغ فيها إليه سحبها.

الجزء الثامن
إثبات المخالفات وإصدار العقوبات وإبرام المصالحات

القسم الأول
إثبات المخالفات

الفـــصل 51 : يؤهل لاثبات المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص الصادرة بتطبيقه زيادة على ضباط الشريعة القضائية، الأعوان الذين تنتدبهم الادارة لهذا الغرض..

القسم الثاني
العقوبات

الفـــــصل 52 : يعاقب على المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة بتطبيقه بغرامة من الفين إلى عشرين ألف درهم (2.000 إلى 20.000).

وفي حالة العود يعاقب المخالف بغرامة لا يمكن أن تقل عن ضعف الغرامة المحكومة بها سابقا من غير أن تتجاوز أربعين ألف درهم (40.000).

الفصل 53 : إن المخالفات للفصول 28.23.22 وعدم احترام الارتفاقات المفروضة وفقا للفصل 13 يعاقب عليها طبق الشروط المقررة في الفصل 19 وما يليه إلى الفصل 33 من الظهير الشريف الصادر في 7 ذي القعدة 1371 (30 يوليوز 1952) بشأن التعمير مع مراعاة تطبيق أحكام الفصل السابق.

الفصل 54 : زيادة على العقوبات المنصوص عليها في الفصلين 52 و53 يمكن الحكم : بغرامة تعادل عشر مرات قيمة الشيء المرتكبة المخالفة بشأنه. وتكتسي هذه الغرامة صبغة تعويض مدني.

– ـ بمصادرة الشيء المذكور

وتكون المصادرة إجبارية في حالة تصدير خلافا لأحكام الفصول 58.44.31 وفي حالة استكشاف غير مصرح بها وعمليات حفر غير مأذون فيها.

القسم الثالث

المصالحات

الفصل 55 : يحق للإدارة ابرام المصالحة بشأن المخالفات لهذا القانون والنصوص الصادرة بتطبيقه سواء قبل صدور الحكم أو بعده.

الفصل 56 : يجب أن تبرم المصالحة كتابة على ورق مدموغ في عدد من النسخ الأصلية يساوي عدد الأطراف الذين لهم مصلحة مستقلة.

الفصل 57 : تسقط المصالحة المبرمة بدون تحفظ دعوى النيابة العامة ودعوى الادارة على السواء .

وفي حالة تعدد المخالفين بالنسبة لمخالفة واحدة :

ـ يسري أثر المصالحة بعد الحكم مع أحد الشركاء المتواطئين على الجميع وفي كلتا الحالتين يسري أثر المصالحة دائما على المسؤول مدنيا .

الجزء التاسع
أحكام مختلفة وانتقالية

الفصل 58 : زيادة على الموانع المقررة في الفصلين 31 و44 يمنع أن تصدر بدون رخصة جميع أو بعض المواد الناتجة عن هدم العقارات المقيدة أو المخرجة من عداد الاثار.

الفصل 59 : إن الإختصاصات المخولة للسلطة الجماعية بحكم الفصول 22 و 23 و 46 من هذا القانون يمارسها العامل في عمالة الرباط وسلا طبقا للفصل 67 من الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي.

الفصل 60 : ينسخ الظهير الشريف الصادر في 11 من شعبان 1364 (21 يوليوز1945) بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر البهيجة والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات وصيانة المدن القديمة ومعالم الهندسة المعمارية الجهوية، حسبما وقع تغييره.

الفصل 61 : يبقى العمل جاريا بأنظمة صيانة معالم الهندسة المعمارية المتخذة لتطبيق الفصل 44 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 11 من شعبان 1364 (21 يوليوز 1945) إلى أن يتم تعويضها أو نسخها صراحة.

الفصل 62 : تطبق الأحكام الجديدة المنصوص عليها في القانون على جميع المنقولات والعقارات الجاري عليها بتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أحكام الظهير المشار إليه أعلاه والمؤرخ في 11 من شعبان 1364 (21 يوليوز 1945) ولا سيما فيما يتعلق بمفعول الترتيب ومنع التصدير.

الفصل الثاني

- ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية .

وحرر بالرباط في 17 من صفر 1401 (25 دجنبر1980)

وقعه بالعطف : الوزير الأول

الإمضاء : المعطي بوعبيد

الجريدة الرسمية عدد 3564ـ 12ربيع الاخر1401
(18فبراير 1981)

مرسوم رقم 2.81.25 الصادر في 23 ذي الحجة 1401 (2أكتوبر 1981) بتطبيق القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات المتضمن الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25 دجنبر 1980).

إن الوزير الأول :

بناء على القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف والعاديات المتضمن الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25 دجنبر1980) .

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 17 من شوال 1398 (20 دجنبر 1978).

يرسم ما يلي :

الفصل1 : يجوز للإدارات العامة والجماعات المحلية واللجنة الوطنية للمحافظة على البيئة المحدثة بالمرسوم رقم 2.74.361 الصادر في 6 جمادي الأول 1394 (28 مايو 1974) وكذا المؤسسات العامة ونقابات الارشاد والسياحة والشركات والجمعيات العلمية والهيئات الفنية أو أرباب الأشياء المراد تقييدها أو إدراجها في عداد الآثار أن يقترحوا على السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية أن تقيد أو تدرج في عداد الآثار والعقارات المنصوص عليها في الفصل الأول من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه.

الجزء الأول

مسطرة تقييد المنقولات والعقارات

الفصل 2 : يجب أن يوجه طلب المنقولات والعقارات إلى السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية.

ويتضمن هذا الطلب المكان الذي يوجد فيه الموقع أو المبنى أو الشيء، ووصفه بتفصيل وبيان تاريخه أو العهد الذي يرجع إليه ووضعيته القانونية.

الفصل 3 : يقيد المبنى أو الشيء بعد استشارة لجنة يرأسها ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية وتضم ممثلا للسلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني وممثلا لوزير الداخلية.

الفصل 4 : يتم تقييد المنقولات والعقارات بقرار تتخذه السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية.

وينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

الفصل 5 : تدرج المنقولات والعقارات، التي صدر قرار بتقييدها، في سجل الجرد العام للتراث الثقافي أو الفهرس الوطني للنقوش والرسوم الصخرية والأحجار المكتوبة والكتابات المنقوشة على الأثار، وتضطلع الوزارة المكلفة بالشؤون الثقافية بإحداث وتعهد كل من السجل والفهرس المذكورين.

الجزء الثاني

مسطرة إدارج العقارات والمنقولات في عداد الآثار وإخراجها منه

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل 6 : يجب أن يوجه طلب إدراج المنقولات والعقارات في عداد الآثار إلى السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية.

ويتضمن هذا الطلب تعيين المكان الذي يوجد فيه الموقع أو المبنى أو الشيء ووصفه بتفصيل وبيان أصله وتاريخه أو العهد الذي يرجع إليه ووضعيته القانونية، وإذا تعلق الأمر بعقار إلحاق بطلب مخطط تعين فيه حدود العقار المراد إدراجه في عداد الآثار وكذا رقم صكه العقاري أو مطلب تحفيظه إن كان ، وجميع الوثائق المتعلقة به .

وتعرض طلبات الادراج في عداد الأثار على اللجنة المنصوص عليها في الفصل 3 أعلاه لإبداء رأيها في ذلك.

الفصل 7 : يتم إدراج العقارات والمنقولات في عداد الآثار بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية وبعد استشارة الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني.

ويشفع المرسوم القاضي بالترتيب بمخطط تعين فيه حدود الدائرة التي يشملها الادراج وكذا حدود منطقة الحماية المحدثة بداخل الدائرة المذكورة إن اقتضى الأمر ذلك.

وتبين في المرسوم الارتفاقات المترتبة على الادراج كما تحدد فيه، إن اقتضى الأمر ذلك، فيما يخص منطقة الحماية، الارتفاقات الخاصة اللازمة لحماية العقار وكذا أحوال الإعفاء من الارتفاقات العامة المقررة في الفصل 18 من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه.

الفصل 8 : تقييد العقارات المدرجة في عداد الآثار، أو العقارات الجاري عليها حكمها بمقتضى الفصل 11 من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه، في قائمة تضعها السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية أو في الفهرس الوطني للنقوش والرسوم الصخرية والأحجار المكتوبة والكتابات المنقوشة على الآثار، وتضطلع وزارة الشؤون الثقافية بإحداث وتعهد كل من القائمة والفهرس المذكورين.

ويمكن علاوة على ما ذكر أن يترتب على إدراج النقوش والرسوم والكتابات المذكورة وضع علامة خاصة تتألف من نجم خماسي الفروع تحيط به عبارة «المملكة المغربية » يتلوها، وفق مقتضى الحال، عبارة «نقش أثري» أو «رسم أثري» أو «كتابة أثرية».

وتقيد المنقولات المدرجة في عداد الآثار في فهرس المنقولات المدرجة في عداد الآثار أو الجاري عليها حكمها تضعه السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية.

الباب الثاني

إدراج العقارات والمنقولات الموقوفة أو التي تملكها الدولة أو الجماعات العامة المحلية أو القبلية في عداد الآثار

الفصل 9 : إن العقارات الموقوفة أو التي تملكها الدولة أو الجماعات العامة المحلية أو الجماعات القبلية الجارية عليها أحكام الظهير الشريف الصادر في 26 من رجب 1337 (27 أبريل 1919) بتنظيم الوصاية الادارية على الجماعات القبلية وبسن نظام لتسيير الأملاك الجماعية وتفويتها يتم إدراجها في عداد الآثار، دون إجراء بحثها باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية وبعد موافقة :

وزير التجهيز فيما يخص العقارات التي تدخل في ملك الدولة العام.

- وزير المالية أو الوزير المكلف بالفلاحة، وفق ما يقتضيه اختصاص كل منهما، فيما يتعلق بالعقارات التي تدخل في ملك الدولة الخاص.
- وزير الداخلية فيما يخص العقارات التي تدخل في الملك العام أو الخاص للجماعات المحلية وعقارات الجماعات القبلية.
- الوزير المكلف بالأوقاف فيما يخص العقارات الموقوفة.

ويجب أن يبدى المجلس الجماعي للجماعة التي يوجد فيها العقار رأيه في مشروع ادراجه في عداد الآثار بعد أن يستدعي سلفا لحضور اجتماعه ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية إذا ما طلبت منه ذلك.

ويجب كذلك أن يستشار الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني عندما يترتب على إدراج عقار في عداد الآثار فرض ارتفاقات أو تغيير ارتفاقات ناتجة عن مخطط للتهيئة أو التنمية أو عن وثائق أخرى تتعلق بالتعمير أو إعداد التراب الوطني.

الفصل 10 : إن المنقولات الموقوفة أو التي تملكها الدولة أو الجماعات العامة المحلية أو الجماعات القبلية يتم إدراجها في عداد الآثار دون إجراء بحث

باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية وبعد استشارة الوزير المعني بالأمر.

الفصل 11 : تبلغ السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية المرسوم القاضي بادراج عقار أو منقول في عداد الآثار، بمجرد نشره بالجريدة الرسمية إلى المصالح المعنية والسلطة الجماعية المختصة التابع لها موقع العقار أو المنقول المدرج في عداد الآثار.

الباب الثالث

إدراج العقارات والمنقولات الخاصة في عداد الآثار

القسم 1

أحكام مشتركة

الفصل 12 : يجب أن يسبق إدراج العقارات والمنقولات الخاصة في عداد الآثار إجراء بحث تأمر به السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية بموجب قرار ينشر بالجريدة الرسمية.

ويحدد في هذا القرار تاريخ الشروع في البحث كما تبين فيه، إن اقتضى الأمر ذلك، الارتفاقات التي ستترتب على الادراج، وتضاف إليه الوثائق التالية :

- فيما يخص العقارات : المخططات والبيانات والرسوم الاعدادية المفصلة أو المجملة ونسخ الصكوك العقارية ومطالب التحفيظ وكذا إن اقتضى الأمر، الصور الشمسية والمخططات المعينة فيها حدود العقار المدرج في عداد الآثار ومنطقة الارتفاقات ان كانت.
- ففيما يخص المنقولات : الرسوم والصور الشمسية وجميع الوثائق المتعلقة بها.

وتستغرق مدة البحث في العقارات شهرين، وفي المنقولات شهرا واحدا.

الفصل 13 : تتولى السلطة الجماعية المختصة إجراء البحث بعد ان تطلب السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية منها ذلك وتوجه إليها ملف الإدراج في عداد الآثار المشتمل على القرار الصادر بإجراء البحث كما نشر بالجريدة الرسمية وكذا الوثائق المضافة إليه.

الفصل 14 : يجوز لكل من يعنيه الأمر الاطلاع خلال مدة إجراء البحث على ملف الادراج في عداد الآثار، وتضمين ما يعين له من ملاحظات في سجل معد لهذا الغرض كما يمكنه توجيه ملاحظات برسالة إلى السلطة الجماعية المختصة.

الفصل 15 : يجب أن يستدعي ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية إذا طلبت هذه السلطة دعوته لحضور اجتماع المجلس الجماعي قبل أن يبدى رأيه في مشروع الادراج في عداد الآثار.

الفصل 16 : تقترح السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية على الوزير الأول بمجرد تسلم الملف، ادراج العقار أو المنقول المقصود في عداد الأثار. وينشر المرسوم القاضي بالادراج في الجريدة الرسمية.

القسم 2

إدراج العقارات الخاصة في عداد الآثار

الفصل 17 : تنشر السلطة الجماعية المختصة بمجرد تسلم ملف الادراج في عداد الآثار إعلانا يعين تاريخ افتتاح البحث وتاريخ اختتامه، ويشار فيه إلى إيداع الملف بمقر السلطة المذكورة، كما يتضمن موجز القرار الصادر بإجراء البحث..

ويجب أن ينشر هذا الإعلان مرتين تفصل بينهما ثمانية أيام في جريدتين مأذون لهما في نشر الاعلانات القانونية، وأن يعلق أيضا بمكاتب السلطة الجماعية المختصة، ويعمل رئيس المجلس الجماعي على المنادات به ثلاث مرات في السوق الأسبوعية أو السوق المحلية إذا تعلق الأمر بعقارات قروية.

وتقوم عمليات التعليق والاشهار المنصوص عليها في الفقرة السابقة مقام التبليغ إلى المعنيين بالأمر.

الفصل 18 : توجه السلطة الجماعية المختصة بمجرد اختتام البحث إلى المصلحة الجهوية للشؤون الثقافية أو، إن لم توجد، إلى السلطة الحكومية

المكلفة بالشؤون الثقافية مباشرة نظيرين من ملف المسطرة مع المستندات التي تثبت استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في الفصول 12و13و14و15 أعلاه وكذا نسخة مشهود بمطابقتها لكل من سجل المطالبات ورأي المجلس الجماعي.

الفصل 19 : إذا كانت مميزات الادراج في عداد الآثار المقترح وفقا للفصل 16 تختلف عما هو منصوص عليه في قرار إجراء البحث وجب أن يضاف إلى المرسوم مخطط جديد تعين فيه حدود ما تشمله عملية الادراج.

الفصل 20 : تبلغ السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية أو ممثلها الجهوي برسالة مضمونة قرار الإدراج في عداد الآثار إلى الملاك المعنيين بالأمر بمجرد نشر المرسوم القاضي بذلك.

وتوجه نسخة من كل تبليغ، قصد الاخبار إلى السلطة الجماعية المختصة التابع لها موقع العقار المدرج في عداد الآثار.

الفصل 21 : توجه السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية أو رب الملك إلى المحافظة على الأملاك العقارية التابع لها موقع العقار المدرج في عداد الآثار طلب تقييد المرسوم القاضي بذلك في الصك العقاري.

القسم 3

إدراج المنقولات في عداد الآثار

الفصل 22 : تقوم السلطة الجماعية المختصة، بمجرد تسلم ملف الادراج في عداد الآثار، بتبليغ القرار الصادر بإجراء البحث برسالة مضمونة إلى مالك المنقول، ويتضمن هذا التبليغ إجراء البحث وتاريخ اختتامه وإشعار المعني بالأمر بإيداع الملف ودعوته إلى الاطلاع بمقر السلطة الجماعية المختصة، وتقوم السلطة المذكورة، علاوة على ما ذكر، بتعليق القرار المشار إليه أعلاه في مكاتبها مشفوعا بإعلان يتضمن تاريخ افتتاح البحث واختتامه وتاريخ إيداع ملف الادراج في عداد الآثار.

الفصل 23 : توجه السلطة الجماعية المختصة، بمجرد اختتام البحث إلى السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية نظيرين من ملف المسطرة مع المستندات التي تثبت استيفاء الاجراءات المقررة في الفصل السابق ونسخة مشهودا بمطابقتها لكل من سجل المطالبات ورأي المجلس الجماعي.

الفصل 24 : تقوم السلطة الجماعية المختصة، بطلب من السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية، بتبليغ المرسوم القاضي بالإدراج في عداد الآثار بعد نشره إلى الملاكين المعنيين بالأمر.

الباب الرابع

إخراج العقارات والمنقولات من عداد الآثار

الفصل 25 : يجب أن يوجه طلب إخراج عقار أو منقول من عداد الآثار إلى السلطة الحكومية المكلفة بالشوون الثقافية.

الفصل 26 : إن إخراج العقارات والمنقولات الموقوفة أو التي تملكها الدولة أو الجماعات العامة المحلية أو الجماعات القبلية من عداد الآثار يباشر وفق نفس الاجراءات المتبعة قصد إدراجها في عداد الآثار.

الفصل 27 : تخرج العقارات والمنقولات الخاصة من عداد الآثار بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية وبعد استشارة المجلس الجماعي التابع له موقع العقار أو المنقول وكذا المصالح المعنية بالأمر.

وإذا اقتصرت عملية الاخراج من عداد الآثار على جزء العقار وجب أن يضاف إلى المرسوم مخطط تعين فيه حدود الجزء المخرج.

وينشر في الجريدة الرسمية المرسوم القاضي بإخراج العقار أو المنقول من عداد الآثار.

الفصل 28 : تتولى السلطة الجماعية المختصة بمجرد نشر المرسوم القاضي بإخراج عقار أو منقول من عداد الآثار في الجريدة الرسمية وبعد أن تطلب منها ذلك السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية تبليغ

عملية الاخراج بواسطة رسالة مضمونة إلى الأفراد المعنيين بالأمر وكذا، إن تعلق الأمر بعقار، إلى المحافظ على الأملاك العقارية التابع له موقعه.

الفصل 29 : تحذف العقارات والمنقولات المخرجة من عداد الآثار من القوائم والفهارس التي كانت مقيدة فيها.

الجزء الثالث

مايترتب على الادراج في عداد الآثار

الفصل 30 : تنجز تحت مراقبة أحد مفتشي المباني التاريخية عمليات ترميم أو تغيير العقار المدرج في عداد الآثار أو تغيير مظهر الأماكن التي تشملها دائرة الادراج بعد صدور الإذن في ذلك.

الفصل 31 : يتوقف على موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية إقرار كل تغيير تهدف إلى إدخاله على الإتفاقات المترتبة على الادراج في عداد الآثار مخططات التهيئة والتنمية وغيرها من وثائق التعمير وإعداد التراب الوطني.

الفصل 32 : تتوقف على إذن تصدره السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية بعد استشارة الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني وإقامة منشآت تقتضيها المصلحة العامة في العقارات أو جزء من عقارات مدرجة في عداد الآثار كالمباني التاريخية أو المعالم الطبيعية أو المواقع الحضرية أو الطبيعية التي لها طابع فني أو تاريخي أو أسطوري أو طريف أو تهم العلوم التي تعنى بالماضي والعلوم الانسانية بوجه عام وكذا المناطق المحيطة بالمباني التاريخية.

الفصل 33 : لا يجوز إجراء أي بحث من أجل نزع ملكية عقار مدرج في عداد الآثار الا بعد أن يطلب من السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية إبداء ملاحظاتها في ذلك.

الفصل 34 : يمنح الاذن المنصوص عليه في الفصلين 22 و34 من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه بموجب مرسوم يتخذ اقتراح من

السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية وكذا بعد استشارة الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني إذا كان المرسوم يرمي إلى منح الاذن المنصوص عليه في الفصل 22.

الجزء الرابع
حق الشفعة المخول للدولة

الفصل 35 : يوجه التصريح الواجب على المالك تقديمه قبل الاقدام على أي تفويت إرادي لعقار أو منقول مقيد أو مدرج في عداد الأثار إلى السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية، التي تسلم عنه وصل يثبت فيه تاريخ تسلم التصريح.

ويجب أن يتضمن التصريح المذكور بيان رقم تقييد أو إدراج العقار أو المنقول وثمنه وشروط تفويته واسم من سيتملكه.

الفصل 36 : توجه السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية التبليغ المنصوص عليه في الفصل 39 من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه بواسطة رسالة مضمونة مع الاعلام بالتسليم.

الجزء الخامس
أعمال التنقيب

الفصل 37 : توجه طلبات الاذن في القيام بأعمال التنقيب عن الأثار، أو بالأعمال الجاري عليها حكمها بمقتضى الفصل 47 من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه، إلى السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية قبل التاريخ المقرر للشروع في أعمال التنقيب المزمع انجازه بستة أشهر على الأقل.

وتكتب الطلبات المذكورة في استمارة معدة لهذا الغرض يمكن أن يتسلمها المعنيون بالأمر في المصالح الثقافية الجهوية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية.

الفـصل 38 : تختص بـالاذن في القيام بأعمال التنقيب أو الأعمال الجاري عليها حكمها.

- السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية فيما يتعلق بالتنقيبات الأرضية.
- السلطة المذكورة ووزير التجارة والصناعة معا فيما يخص التنقيبات البحرية.

الفـصل 39 : يظل الاذن المشار إليه في الفصل السابق صالحا للعمل به مدة بسنة واحدة تبتدئ من تاريخ فتح الورش.

ويجوز تجديد الاذن عدة فترات مدة كل منها سنة بشرط أن يطلب ذلك وفق الكيفية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل37 أعلاه قبل انصرام أجل صلاحية الاذن بثلاث أشهر.

وإذا انتهى أجل الاذن خلال بحث طلب تمديده مدد بحكم القانون إلى تاريخ البت في الطلب المذكور.

الفصل 40 : يوجه طلب الاذن المنصوص عليه في الفقرة الارلى من الفصل 48 من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية برسالة مضمونة مع الاعلام بالتسلم.

ويبتدئ أجل الثلاثة أشهر المنصوص عليه في الفصل المذكور من يوم توجيه الرسالة المضمونة.

الجزء السادس

أحكام مختلفة

الفصل 41 : يناط بالسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية، علاوة على الاختصاصات المسندة إليها بموجب هذا المرسوم :

تلقي الطلبات وتسليم الاذن المنصوص عليها في الفصول 5 و21 و23 و24 و 25 و31 و44 و45 و58 من القانون رقم 22 المشار إليه أعلاه.

- تلقي الاعلام السابق للقيام بالأعمال المشار إليها في الفصل 6 من القانون المذكور.
- تلقي تبليغ ارساء المزاد المتعلق بالنقولات أو العقارات المقيدة المدرجة في عداد الآثار وتقرير الأخذ بالشفعة أو عدم الأخذ بها.

- اعلام المالك في الحالة المنصوص عليها في الفصل 32 من القانون المذكور.
- القيام عند الاقتضاء بنشر الوثائق المتعلقة بالمنقول أو العقار المقيد.
- تلقي طلب التعويض المنصوص عليه في الفصل 16 من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه وابرام الاتفاقات بالمراضاة المنصوص عليها في الفصلين 17 و 49 من القانون المذكور مع الأفراد المعنيين بالأمر.
- اتخاذ مقررات ترمي إلى تحديد شروط استغلال أرباب العقارات أو المنقولات المقيدة لمتلكاتهم هاته قصد التكسب منها.
- منح الاعانات لارباب المنقولات أو العقارات المقيدة والقيام بجميع الأعمال الرامية إلي صيانة العقار أوالمنقول المقيد وإبراز قيمته.
- القيام في الحالة المنصوص عليها في الفصل 46 من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه بتسليم الاعلام الذي توجهه إليها السلطة الجماعية المختصة بشأن اكتشاف المباني أو النقود أو التحف الفنية أو العاديات وتحديد الشروط النهائية لمواصلة أعمال تنقيب أو تقرير وفق هذه الأعمال مؤقتا.
- ممارسة حق إبرام المصالحات.

الفصل 42 : يقصد بكلمة «الادارة» الواردة في الفصل 51 من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه، السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية أو وزير الداخلية أو الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني أو وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي أو الوزير المكلف بالتجهيز.

الفصل 43 : يجوز أن تفوض السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الثقافية الاختصاصات المسندة إليها بحكم هذا المرسوم إلى مفتشى المباني التاريخية وإلى رؤساء المصالح الثقافية الجهوية التابعة له.

الفصل 44 : يمارس عامل الرباط وسلا، وفقا للفصل 67 من الظهير الشريف رقم 583 .76 .1 الصادر في 5 شوال 1395 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي، الاختصاصات المخولة

للسلطات الجماعية بمقتضى الفصل 11 والفصل 13 وما يليه إلى الفصل 16 والفصول 20 و 22 و 23 و 24 و 27 و 28 من هذا المرسوم.

الفصل 45 : يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية ووزير الداخلية ووزير العدل ووزير المالية ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية ووزير السكنى وإعداد التراب الوطني كل واحد منهم فيما يخصه.

الوزير الأول

المعطي بوعبيد

وحرر بالرباط في 23 من ذي الحجة 1401

(22 أكتوبر 1981)

وقعه بالعطف :

وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية

الإمضاء : **الحاج أبا حنيني**

وزير الداخلية

الإمضاء : **إدريس البصري**

وزير العدل

الإمضاء : **المعطي بوعبيد**

وزير المالية

الإمضاء : **الدكتور أحمد رمزي**

وزير السكنى وإعدا التراب الوطني

الإمضاء : **عباس الفاسي**

الجريدة الرسمية عدد 3601 ـ 6 محرم 1402

(4 نونبر 1981)

الأسوار في المدن العتيقة
نموذج أسوار مدينة فاس

ذ. عبد القادر فنان

لازالت أحزمة الأسوار التي تؤطر عدة مدن سلطانية قائمة، في المغرب، لم تنل فيها لا الاحداث السياسية ولا المؤشرات الطبيعية والبشرية منالا كبيرا، بل بقيت شاهدة على غنى التاريخ المغربي بالأحداث والصعاب التي كونت وبلورت الشخصية المغربية.

لماذا بقيت الأسوار؟ وهل يجب أن تبقى كمعلمة تاريخية حتى ولو شكلت عائقا في وجه التطور السريع للمدن الحالية؟ أسئلة تطرح نفسها كلما واجهتنا الأسوار وواجهناها.

أعتقد أن التاريخ غير كاف لوحده لتبرير واستمرارية وجود الأسوار خاصة إذا علمنا أن المآثر التاريخية يمكن أن تقتصر على الرمز أكثر من الامتداد المجالي، كما هو الحال بالنسبة لبعض كبريات المدن العالمية مثلا (قوس النصر في باريس)، فحزام أسوار مدينة فاس يتعدى 14كلم، وأسوار مكناس يتجاوز طولها 40كلم الخ.

من الأمثلة، وهي مسافات مهمة بالنسبة لمدن مثل فاس أو مكناس. لذلك فإنه الاقتصار على الجانب التاريخي، فيه تقليل للوظائف الحقيقية التي لعبها حزام الأسوار على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية وفي بعض الأحيان السياسية.

إذن سنحاول انطلاقا من نموذج أسوار مدينة فاس تسليط الاضواء على الجوانب التي تفسر بقاء الأسوار الى حد الآن وضرورة بقائها مستقبلا.

(*) أستاذة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - بالمحمدية -

1 ـ الجدادة التاريخية للأسوار منذ تأسيس فاس إلى الآن :

إن تفحص المراجع والمصادر التاريخية المنعدمة حول مدينة فاس يسمح بتسطير المراحل التي مر بها حزام الأسوار حتى بداية القرن العشرين أما التطور المميز لفترة الحماية وما بعد الاستقلال فتم الاعتماد في تحديده على أرشيف مفتشية الآثار.

1 ـ فترة الأدراسة : تسطير حزام الأسوار قبل وجود المساكن سنة 808 و809 م ظل الحزام يفصل بين عدوة الاندلس وعدوة القرويين حيث تم التواصل بين القسمين بواسطة ستة قناطر (البكري)

2 ـ العهد المرابطي : توحيد العدوتين وهدم السور الذي كان يفصلهما وذلك خلال حكم يوسف بن تاشفين 462 هـ/ 1060م تم بناء قصبة بوجلود.

3 ـ المرحلة الموحدية : يمكن التمييز فيها بين مرحلتين :

أ ـ <u>المرحلة الأولى</u>: أمر عبد المومن بن علي سنة 540 هـ بهدم الاسوار السابقة على اعتبار أن الدولة القوية لا تحتمي بأسوارها بل بسيوف رجالها.

ب ـ <u>المرحلة الثانية</u> : أعيد بناء ما هدم سابقا تحت حكم الخليفة محمد الناصر سنة 601 هـ وبذلك يتطبع الحزام النهائي لاسوار المدينة القديمة بالشكل الذي يظهر حاليا، لذلك غالبا ما يؤرخ لاسوار المدينة انطلاقا من هذه الفترة.

4 ـ المرحلة المرينية : بناء فاس الجديد سنة 674 هـ/ 1276م، بحزام مهم من الاسوار ـ هدمت فاس سنة 1522 بزلزال.

5 ـ المرحلة السعدية : بناء أربعة قلاع ـ انطلاقا من 1554م، برج الشمال برج الجنوب، قصبة تمدرت، برج الشيخ أحمد. زلزال 1569 ثم زلزال آخر سنة 1624هدم عدة مساكن وعدة أجزاء من السور.

6 ـ المرحلة العلوية : وتتميز بتعاقب عدة فترات.

أ ـ <u>الفترة الأولى</u>: بناء قصبة الشراردة، وقصبة النوار من طرف مولاي رشيد.

ب ـ الفترة الثانية : أهملت فاس بعد مولاي رشيد وعرفت عدة اضطرابات، وتحولت العاصمة إلى مكناس، مما أدى إلى تدهور للاسوار مع ما خلفه زلزال سنة 1664م.

جـ ـ <u>الفترة الثالثة</u> : استعادت فاس أهميتها تحت حكم مولاي عبد الرحمان الذي أمر باصلاح الاسوار، خاصة الاجزاء المحصورة بين فاس الجديد، وبوجلود سنة 1824.

د ـ **الفترة الرابعة**: أقيم المشور الجديدة من طرف مولاي الحسن الأول 1894م كما بنيت الاسوار التي تحيط بحديقة بوجلود والتي تربط فاس الجديد بالمدينة القديمة.

هـــ ـ **الفترة الخامسة**: تبدأ مع بداية الحماية وتتميز على الخصوص ببناء باب بوجلود، وظهور النواة العصرية قرب محطة القطار وتعدد الترميمات التي قامت بها مفتشية الآثار إثر ظهير 12 يوليوز 1945 بعد استصدار مجموعة من الظهائر التي تصنف الاسوار ضمن المآثر التاريخية التي يجب الحفاظ عليها انطلاقا من 1914. في هذا الاطار تمت مجموعة من العمليات.

1928هدم باب السمارين ـ ثم باب الدكاكين ـ 1930 وبناء سور في اتجاه بوجلود ـ 1931 إصلاح باب لامر ـ 1932 تهدم قسم كبير من سور سيدي مجبر ـ مارس 1932 هدم بعض أجزاء أبواب الشراردة سنة، 1939 فتح 3 أبواب بسور بوجلود.

والفترة السادسة بعد الاستقلال استمرت مفتشية الآثار في العمل بالاضافة الى الانعاش الوطني، وتركز الاهتمام أساسا على أجزاء الاسوار المقابلة للساحات الكبرى أو الطرق الرئيسية ابتداء سنة 1975 وفي هذا الاطار استصلح باب الكيشة وباب المحروق، وباب الفتوح وباب قصر الجامعي سنة 1977 وباب لامر سنة 1984من طرف كل من مفتشية الآثار ومندوبية إنقاد مدينة فاس.أما آخر تدخل على مستوى الاسوار هم سور قصبة الشراردة وباب لامر من طرف الانعاش الوطني سنة 1986.

تسطر هذه الجدادة عمر أسوار مدينة فاس (12 قرن) والمراحل مر بها الا أنها تدفعنا إلى التساؤل عن الوظيفة التي أدتها مدة الاسوار طيلة عمرها الطويل.

2 ـ وظيفة الاسوار منذ تأسيس فاس إلى منتصف القرن العشرين :

من الواضح انطلاقا من الجرد التاريخي لتطور حزام الاسوار أنه كانت هناك رغبة متجددة في الحفاظ على هذا الحزام حول فاس وهذه الرغبة ليست نابعة من منطلقات ماثرية بقدر ما تعكس الحاجة إلى هذا الحزام لتوظيفه في أغراض تتباين حسب الفترات التاريخية، فعند تأسيس مدينة فاس شرع المولى ادريس في بناء السور قبل وجود التجمعات السكنية : صاحب جني زهرة الاس في بناء مدينة فاس يقول «وكان الامام إدريس رضي الله عنه في أثناء ذلك، أمر الناس ببناء الدور والغرس، ونادى فيهم أن كل من بنى موضعا واغترسه قبل تمام بناء السور فهو له هبة الله تعالى "[1] في

إطار نفس السياق يضيف صاحب جنى زهرة الاس[2]" أقام الامام إدريس منها بالموضع المعروف بكرواوة، حيث نزل بخيبته وقبابه وابتدأ سورها من جهة القبلة، وفتح هناك بابا سماه القبلة، ثم مر بين الموضع المعروف بالفوارة وموضع ريتون بن عطية وفتح هناك بابا سماه باب الفوراة ثم مر بالسور على الموضع المعروف بالمخفية، إلى الوادي الكبير إلى بروخ وفتح هناك بابا سماه القبلة، ثم مر بين الموضع المعروف بالفوارة وموضع ريتون بن عطية وفتح هناك بابا سماه باب الفوارة ثم مر بالسور على الموضع المعروف بالمخفية، إلى الوادي الكبير إلى بروخ وفتح هناك بابا سماه بباب المخفية، كان يقابل باب الفرج من عدوة القرويين، ثم مرّ بالسور على حدادة وفتح باب اسماه الكنيسة، يعرف الآن بباب الخوخة، وبخارجه كان يسكن المرضى لتكون روائحهم تحت الريح الغربية فانها الغالبة بفاس، وليكون تصرفهم من الماء بعد خروجه من البلد، ولا يصل من ضررهم إلى المدينة شيء...«يبرز جليا من هذا النص أنّ فتح الابواب بسور المدينة كان الهدف منه تنظيم الاتصال مع مختلف جهات المغرب، كما يمكن ملاحظة توطين المرضى خارج السور مما يدل على رغبة مؤسس المدينة في حمايتها من الأضرار الناجمة عن الاوبئة آنئذ وخلافا لما كان سائدا بخصوص الدور الدفاعي العسكري للاسوار فإن أسوار مدينة أقيمت تماما من أجل توفير الأمن الحضاري الاجتماعي المرتبط بتهيء ظروف جيدة للإستقرار، داخل مجموعة حضرية منسجمة، محدودة المعالم، وقابل للضبط من طرف السلطة الحاكمة.

إلا أن هذا التوظيف الذي صاحب تأسيس المدينة، عرف بعض التطور خلال الحقبات التاريخية اللاحقة فهو تارة يتخذ صبغة الجدار الدفاعي طيلة فترة الاضطرابات السياسية، وتارة يوافق توسيع مجال الرقعة الحضرية عن طريق مد حزام الاسوار مثل ما حدث في العهد المريني (فاس الجديد) أما المظهر العسكري الصرف. فيتجلى بالدرجة الاولى في الحصون والأبراج سواء التي تندمج مع السور أو المنعزلة (برج الشمال ـ برج الجنوب) كما أن الاسوار المزدوجة، التي يفصل بينها ممر المرتسلة.

مثل باب الدكاكين، باب السمارين، تعد من التحصينات العسكرية.

يبقى مع ذلك التمييز ضروريا بين التحصينات نفسها، فبرج الشمال والجنوب السعديين كان القصد من إحداثهما وضع فاس تحت رحمة مدافع الحكم السعدي مخافة أي انتفاضة ضده.

إذن هناك تباين في التوظيف تتحكم فيه السلطة الحاكمة التي تستعمل الاسوار كأداة لحل عدة إشكاليات معمارية أو عسكرية أو سياسية.

يأتي عهد الحماية فينتهي عمل الوظيفة الدفاعية للاسوار وانمحت معالم فاس الجديد بقطبين، فاس داخل الاسوار، وفاس خارج الاسوار Intra - Extra- muros muros أو ما يعرف عند المعماريين بازدواجية النسيج الحضري، أهم ماقام به المستعمر في هذه الفترة هو استصدار مجموعة من الظهائر أشهرها ظهير غشت 1419، الذي يصنف الأسوار ضمن المآثر التاريخية التي يجب الحفاظ عليها وصيانتها كما كان يسهر على تتبع أشغال الترميم مصلحة الفنون الجميلة Service des beaux-arts التي قامت باستصلاح وإعادة بناء مجموعة من الأبواب والأســـوار. إلا أن هذا الظهير والمجموعة التي لحقته مع أنها تبدو نبيلة الأهداف، كانت تخفي وراءها حاجة المستعمر فصل الاهالي Les indigènes من الجالية الأوربية. كان يقابل هذا التصور الاستعماري، موقف وطني لسكان فاس، وهو أن كل من حاول الاستقرار والسكن خارج أسوار فاس يعتبر خائنا للقضية الوطنية، ومتقربا من المستعمر.

فترة الحماية إذن تميزت بتوظيف ايديولوجي للاسوار، لا يهم الجهاز الحاكم فقط ولكن يشمل كذلك سكان المدينة الذين وظفوا بدورهم الاسوار.

جوابا على تساؤلنا المطروح ضمن المقدمة: لماذا بقيت الاسوار، يمكن القول لانها وظفت، ولم تكن قط عبارة عن معلمة تاريخية. السؤال المطروح الآن هو هل يجب أن تبقى هذه الأسوار سواء كمعلمة تاريخية، أو لتقوم بدور معين حسب مستجدات العصر؟ نلخص نتائج هذه الدراسة فيما يلي :

1 ـ عن سؤال ما إذا كانت الأسوار تلعب دورا واقيا من الظروف الطبيعية [أمطار ـ حرارة ـ رياح).

70 % من الأجوبة كانت إيجابية، مقابل 30% ترى العكس، مرد هذا الاختلاف، راجع إلى توزيع الاحياء وعلاقتها بالأسوار، فسكان باب الكنيسة الزنجيون وفاس الجديد يرون أنها تشكل حاجزا طبيعيا نسبيته 60 ٪ نظرا لانذماج السور مع سكانهم،

أما سكان باب الفتوح، الذي يبعدون عن السور فـ 90٪ يعتبرون أن السور لا يقيهم من التأثيرات المناخية.

2 ـ عن سؤال حول جدوى السكن داخل أو خارج الأسوار، 60% من السكان يعتزون بالانتماء إلى النواة التقليدية التي تحدها الأسوار، وتقل هذه النسبة بالأحياء التي يسكنها الوافدون الجدد على المدينة.

3 ـ عن سؤال حول مدى الشعور بالأمن داخل أو خارج الأسوار 70% من السكان المجاورين للسور يشعرون بالأمن داخل إطاره، هناك بعض الاختلافات الناتجة عن الخصوصيات المميزة للاحياء والانتماء الاجتماعي للقاطنين بها، بالإضافة إلى موقع المنطقة بالنسبة للرواج الاقتصادي للحي ومدى انفتاحه على خارج الأسوار، أحسن نموذج لهذا التباين هو سور باب المحروق 90% يرون فيه حاجزا أمنيا، بعكس جزء السور المقابل لباب الفتوح، حيث لا تتجاوز هذه النسبة 40%.

فكان جواب أحد الافراد المستجوبين بهذا الباب :

«كيف أشعر بالامن داخل الاسوار وهي مفتوحة من كل مكان»

4 – اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن أبواب فاس القديمة تستقطب أهم الانشطة الاقتصادية وتركز الحركة التجارية عبر محاور قارة، الشيء الذي يؤدي الى رواج يفوق ما تعرفه أكبر شوارع الاحياء العصرية من المدينة، فباب الفتوح مثلا يشكل مفترق طرق يصل عدد الراجلين به الى 6000 راجل من الساعة 5 الى 6 و 30د مساء في الوقت الذي لا تتجاوز فيه هذا العدد 4000 راجل بشارع الحسن الثاني، في نفس الساعة.

بالاضافة الى هذه العناصر المستقاة من دراسة ميدانية همت ساكنة النواة الاصيلة يمكن القول أن حزام الاسوار خاصة الاجزاء الشرقية تعتبر حاجزا صامدا في وجه المضاربة العقارية وزحف الاحياء السرية التي تفسد النسيج الحضري للمدينة (الجنانات).

إذن أسوار فاس يجب أن تبقى وتحمى وتصان لانها رمز لاستمرارية حضارة، وتنظيم محكم لمجال حضري، تغيب مقوماته وخصائصه بزوالها، فالتواصل الروحي الذي يربط بين سكان فاس والنواة، ترابط يرجع بالدرجة الاولى حسب اعتقادي الى احتواء المدينة على جهاز للحماية بالنسبة لكل من خرج للنزهة قرب المرينيين أو واد الزيتون أو برج الجنوب وهو شيء لا يتوفر في كل المدن السلطانية، ولم يكن ليأتي بدون وجود حزام الاسوار.

تقنيات بناء الاسوار المغربية من خلال النصوص العربية و الاروبية و الابحاث الاثرية

العربي الرباطي(*)

بسأتطرق في هذا العرض الموجز إلى الاسوار المغربية من خلال النصوص وخاصة أبسوار المدن العتيقة وكيفية بنائها باستعمال مواد محلية من تراب (طين) وحجارة ومدى استمرارية هذه التقنية في الوقت الحاضروذلك من خلال بعض الملاحظات الاثنولوجية.

سأبدأ أولا بالنصوص العربية بانتقاء بعض الاشارات الواردة فيها و المتعلقة بالاسوارثم أتعرض للنصوص الاوروبية و الابحاث الاثرية.

فبناء الاسوار في القرون الوسطى كان يتم بالتراب (الطين) أو الحجارة أو هما معا، إلا أن الطين كان هو الاكثر استعمالا، أظهر منذ القديم في بلاد حوض البحر الابيض المتوسط على أشكال مختلفة : هناك الطوب المجفف ،الاجور ثم ماأصبح يعرف بالطابية و هو التراب المدكوك بين لوحين من الخشب .

الباحث الاثري يلاحظ من خلال التحريات الميدانية في المواقع الاثرية انتشار البناء بالتراب المدكوك أو الطابية ، والبحث عن أصول هذه التقنية شائك و معقد نظرا لقدم البناء بالتراب من جهة و تهيئة و بساطة استعماله من جهة أخرى الشيء الذي ربما قد يؤدي الى ظهور هذه التقنية و اكتشافها في مناطق مختلفة دون ان يكون هناك اتصال بين الشعوب في ذلك الوقت .

من بين الاستعمال القديم للتراب الطوب أو اللبن المجفف عرف في العصر الروماني بحوض البحر الابيض المتوسط و بمنطقة الغرب هناك سور من الطوب تم الكشف عنه بموقع الدشر الجديد، كما عرف هذا النوع من البناء بالطوب بالشرق الاوسط القديم بآلاف السنين قبل الميلاد في بلاد الرافدين[1].

(*) باحث بالمعهد الوطني لعلوم الاثار و التراث.

أما في القرون الوسطى النصوص التاريخية لاتفيدنا كثيرا عن هذه التقنية أو ذكر مواد البناء ، كل ما نجده اشارات متفرقة في كتب التاريخ و الرحلات تذكر أن هناك"مدنا مسورة" أو "محاطة بسور" دون تحديد طبيعة هذا السور أو مواد بناءه ،كابن حوقل في كتابه صورة الارض.

أما عبيد الله البكري في كتابه المغرب في ذكربلاد افريقية و المغرب فقد ذكر حوالي 70 مدينة مسورة واحيانا يذكر مواد البناء. و هكذا "فسبتة مســـورة بسور صخر محكم البناء بناه عبد الرحمان الناصر لدين الله [2]. وعند الحديث عن سجلماسة ذكر أن "سورها أسفله مبني بالحجارة و أعلاه بطوب "و كذلك سور مدينة نكور مبني باللبن[3]. ....

الابحاث الاثرية أكدت بعض هذه المعطيات خاصة بالنسبة لسجلماسة و موقع تامدولت (اقليم طاطا) محاط بسور اسفله مبني بالحجارة و اعلاه مبني بالطوب.

أما مدينة البصرة الادريسية (موقع أثري حاليا بين سوق الاربعاء و وزان) فسورها مبني بالحجارة فقط و معالم هذا السورمازالت واضحة فوق سطح الارض.

يظهر من خلال هذه النماذج أن طبيعة كل منطقة و ظرفيتها كانتا تحددان مواد البناء بالنسبة للسور الذي يحيط بها .فهناك الحجارة ، والطوب والتراب المدكوك الحجارة في غالب الاحيان تبنى بها الاسس الى على متر واحد فوق مستوى الارض ثم يبنى الجزء العلوي من السور بالطوب أو التراب المدكوك وهذا الاخيرهو الذي ترك لنا ابن خلدون وصفا دقيقا عن نوعية و كيفية استعماله و تسمى هذه التقنية بالطابية في صناعة البناء"المقدمة ".

"فمنها البناء بالحجارة المنجدة أو بالاجر يقام بها الجدران ملصقا بعضها الى بعض بالطين و الكلس الذي يعقد معها فيلتحم كأنه جسم واحد، ومنها البناء بالتراب خاصة ،تقام منه حيطان يتخذ لها لوحان من الخشب مقدران طولا و عرضا باختلاف العادات في التقدير و اوسطه أربع أذرع في ذراعين فينصبان على أساس و قد بوعد ما بينهما بما يراه صاحب البناء في عرض الاساس و يوصل بينهما بأذرع من الخشب يربط عليها بالحبال و الجدر و يسد الجهتان الباقيتان من ذلك الخلاء بينهما بلوحين آخرين صغيرين ،ثم يوضع فيه التراب مختلطا بالكلس ويركز بالمراكز المعدة حتى ينعم ركزه و تختلط أجزاءه ،ثم يزاد التراب ثانية و ثالثا الى أن يمتلىء ذلك الخلاء بين اللوحين

على الصورة الاولى و يركز كذلك إلى أن يتم و ينظم الالواح سطرا من فوق سطر إلى أن ينتظم الحائط كله قطعة واحدة و يسمى بالطابية و صانعه الطواب (4). و الطابية Pisé هو الخليط من التراب "الطين"و الحصى الصغير تضاف إليهماكمية من الجير بنسب متفاوتة حسب أهمية السور (بالاضافة إلى الماء بالطبع) والطابية تستعمل في الامازيغية كما تستعمل في العربية بنفس المفهوم ويظهر أن أصل الكلمة عربي جاء من فعل طوب .

استعملت هذه الطريقة كثيرا في الاندلس ،و في بناء أسوار طريفة Tarifa واشبيلية Seville في القرن الثاني عشر. كما استعملت في المغرب و لازالت تستعمل إلى يومنا هذا في أسوار القصبات و القصور الاطلسية و جبوب الاطلس الكبير .

إبن فضل الله العمري عند وصفه لمدينة فاس جاء بنفس التعريف حيث يقول :"و مدينة فاس الجديد لها سوران مبنيان بالتراب ،و هو خليط من الطين و الرمل و الجير يفرغ في قالب من الخشب و يكسب صلابة الحجارة ،لا تؤثر فيه آلات الحرب(5).

نفس الوصف نجده عند حسن الوزان Léon L'Africcain في القرن XVI لما زار تطوان عاين بنفسه عملية البناء بالطابية التي كان يقوم بها الاسرى النصارى بالمدينة(6)، و سيدي العربي الفاسي (في مخطوط خاص) حول بناء تطوان يقول بأن تطوان في عهد القائد المنظري كان يحيط بها "سور يصل عرضه إلى سبع أدرع و يحيط بالسور حفريات "، و هذا الحفير ليس في الغالب إلا مقلعا لاستخراج التراب اللازم لبناء السور، و يسمي السكان هذه التقنية ب"غلالة"(7).

في النصوص الاوروبية نجد نفس الوصف و إن كانت هذه متأخرة جدا ،(القرن17 و 18) حيث شارك عدد من الاسرى في بناء الاسوار بالطابية و تركوا لنا مذكرات عن معاناتهم منهم المجهول الانجليزي الذي نشر كتابه Ockly Simon والانجليزي Thomas Pellow الذي كتابه والفرنسي Mouette, Le père Nolasque، الذين نشرت مذكراتهما في المصادر الغربية بالاضافة إلى سفارة الانجليزي Cap. Braithwaite.

كل هؤلاء يذكرون بان الاسوار التي شاهدوها أو شاركوا في بنائها مبنية بالطابية (أسوار مكناس و تطوان).

بالنسبة للأبحاث الاثرية هناك عدة دراسات قام بها الفرنسيون على الخصوص إبان فترة الحماية لأسوار المدن المغربية مثل فاس و مراكش و الرباط وغيرها من أسوار القصبات و القصورفي الجنوب المغربي .

P. Civard يشير إلى الأسوار المبنية بالطابية أن هذه الاخيرة تتكون من خليط يتركب من العناصر الآتية :التراب ،الطين ،الكلس و بعض المواد الاخرى و بعد أن يخلط بالماء و يفرغ في اللوح الخشبي المعد لهذه الغاية و يدك جيدا يعطي للسور"صلابة الخرسنة " كما أعطانالائحة بأسماء الحرف التي لهاعلاقة مباشرة بهذه التقنية من "جيارة و فصالة للاحجار وشحانة للأفران والحراقة وصانعي الاجر وأخيرا موالين الطوبية والركازين".

H. Terrasse يذكر أن أسوار مدينة الزهراء (بالأندلس) مبنية بالحجارة الكبيرة بينما نجد أسوار مدينة فاس مبنية بالطابية.

ويضيف بأن الأسوار في عهد المرابطين مبنية بالطابية (التراب) فوق أسس من الحجارة وهذا ما أكده G. Deverdun في دراسته عن مراكش.

J. Caille يرى بأن الطابية التي بنيت بها أسوار رباط الفتح تدخل في تركيباتها الاحجار الصغيرة ونسبة الجير المرتفعة. (أسوار رباط الفتح الموحدية تدخل في بنائها كذلك قطع الاجور المكسرة).

التحريات الاثرية :

أسوار المدن المغربية من العصور الوسطى كانت دائما معرضة لهجومات وغارات الأعداء من القبائل أو الامارات المستقلة المتناحرة، وفي بعض الأحيان لم تبق هناك آثار واضحة بل عبارة عن ركام من التراب من خلال الرجوع إلى النصوص يمكن التعرف على التركيب الاصلي للسور وهذا ما تم فعلا بالنسب لسجلماسة سورها مبني بالطابية والحجارة.

تامدولت سورها مبني بالحجارة في الاسفل وألطوب في الاعلى أما التي تبين سور البصرة الادريسية مبني بالحجارة.

نفس الملاحظة تمت كذلك بالنسبة لاسوار المدن العتيقة في شمال المغرب حيث نقوم بتحريات ميدانية في المواقع الاثرية القديمة (ترغة تيكساس).

أما الدراسات والملاحظات الاتنولوجية الحالية فقد مكنتنا من التعرف على استمرارية البناء بالطابية (التراب المدكوك) رغم أن هذه التقنية قد اختفت وأهملت في معظم المدن المغربية وبقيت فقط في البوادي وفي بناء القصبات والقصور في المناطق الجافة نسبيا.

هذه الملاحظات مكنتنا من الوقوف على استعمال نفس التقنية مع اختلاف بسيط في مقادير المواد وحجم الالواح المستعملة (الطول والعرض) بالنسبة للعمل من تخليط التراب والجير ونقله ودكه داخل الالواح بالمراكز إذ غالبا ما يتم عن طريق تعاون أفراد القرية في إطار ما يعرف «بالتويزة»، وكذلك استعمال القفة من الدوم والعالة لاستخراج القراب ونقله كان معروفا في الأندلس والمغرب في القرون الوسطى.

بالنسبة لارتفاع اللوح في المتوسط يصل بين 0,70 و0,80 مترا، الطول يقدر بين مترين وأربعة أمتار. فالترميمات والتبليط المتكرر لوجهات الاسوار أخفت مقاييس اللوح وقد كانت هذه تقاس بالادرع بالنسبة لارتفاع وعرض الحائط، وبالقامات بالنسبة للطول.

البناء بالتراب المدكوك يطرح بعض الصعوبات خاصة فيما يتعلق بالفتحات (نوافذ) والأقواس (الأبواب) لان هذه تعتبر نقط ضعف في بناء السور، وقد التجأ الطوابون إلى الحجارة المشذبة لبناء واجهات الأبواب وبعض الأقواس وإلى الآجر لبناء الأقواس الصغيرة والشرفات فوق السور.

بالإضافة إلى ذلك هناك عامل الرطوبة المتصاعدة (الشاعرية) التي تجعل السور يتاكل ويتفتت بسرعة وهذا ما دفع البنائين إلى استعمال الحجارة في أسفل السور لتدعيمه، أما الأسوار المبنية كلها بالحجارة فقط فهي قليلة (سور مدينة الزهراء بالأندلس وسور مدينة البصرة بالمغرب)..

يمكن أن نصنف الطابية (بالمفهوم الخلدوني) إلى ثلاثة :

- الطابية بالطين والتراب فقط بدون اضافة أية مواد أخرى وهذا ما تلاحظ استخدامه حاليا في البوادي.

- الطابية الخليط وهي تتركب من التراب والرمل والجير تظاف إليها الحصى الصغير والاجر المكسر حتى تتماسك أكثر، وهذا النوع هو الأكثر شيوعا في بناء الأسوار.

- الطابية بالحجارة والتراب وهذه قليلة لكن يمكن ملاحظتها في الجنوب المغربي.

الخلاصـــة :

بناء الأسوار كثيرا ما يكون بالتراب نظرا لسهولة الحصول عليه وتهييئه وتكلفته الرخيصة، فالتراب يؤخذ في الغالب من عين المكان بالقرب من السور.

التراب في كثير من الاحيان لا يستعمل وحده بل تضاف إليه مواد أخرى إما نباتية: تبن أو عشب مجفف ورقيق وهذا لصنع اللبن وإما تضاف إليه مواد معدنية رمل طين جير وحصى، في هذه الحالة الخليط يخمر لمدة زمنية تطول أم تقصر حسب أهمية البناء (من أسبوع إلى عدة أسابيع) وذلك حتى تذوب الحبيبات الصغيرة وتتماسك اكثر مع بعضها عند الدك.

مقادير هذه الإضافات تحترم من طرف المعلمين المختصين في هذه الحرفة ولكن التجربة تلعب دورا كبيرا في الحصول على الخليط الجيد (حاليا مقدار جير يضاف إلى مقدارين تراب أو مقدار جير يضاف إلى ثلاثة مقادير تراب.

يتم افراغ التراب أو الخليط في قالب يسمى اللوح، ولوح الطابية أو الطابية وفي عدد من المناطق يسمى التابوت، أو الصندوق، ويدك التراب بالمراكز الخشبية حتى يخرج الماء إلى السطح ويتماسك العجين بالنسبة للاسوار العريضة وهذا ما يلاحظ في مكناس مثلا (العرض أكثر من مترين) يبنى في البداية جدران متوازيان بالطابية ثم يملأ الفراغ بينهما بالتراب والحصى بنفس الطريقة (أي التراب المدكوك).

عند ترميم الأسوار لابد إذا من دراسة مسبقة لهذه المواد المكونة للسور ومعرفة المقادير التي استعملت في بنائه.

أما التراب الذي أصبح الان الحصول عليه صعب بالقرب من السور، فمن اللازم على المرمم أن يبحث عن نفس المقادير حتى يكون توظيف الاسوار وردا الاعتبار لها ملائما لما كانت عليه في الأصل خاصة فيما يتعلق بلون السور.

نظريات حول عملية الترميم والمحافظة على المعالم التاريخية
أسوار مدينتي تطوان وشفشاون نموذجا

محمد حافظ الزراقي(*)

I ـ هل يجب الحفاظ على الآثار وما الغاية منه ؟ وإلى متى يرجع مفهوم عملية الترميم؟

إذاكانت عملية الترميم معروفة بعدة قرون قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين ومصر، فإنها تجد أصل مفهومها في عصر النهضة (القرن الخامس والسادس عشر للميلاد). والجدير بالذكر أن هذا النشاط المعماري والفني أظهر تأثيره العميق عبرالعالم انطلاقا من الثورة الفرنسية الأخيرة بسنة 1789. غير أنه خلال المائتي سنة الاخيرة جاءت مجموعة من النظريات المختلفة والمتناقضة بعضها البعض في مفهوم وفلسفة عملية الحفاظ والترميم .

نعم مجموعة من النظريات تطرقت لموضوع الحفاظ على المباني التاريخية وترميمها، وحاولت الدفاع عن وجهات نظرها عمليا وتقنيا وتاريخيا واختلفت ما بين مؤيد ومعارض، ومحلل ودارس، ومن أهم هذه النظريات يجدر بنا أن نذكر النموذجين التاليين :

النظريـة الأولـى :

وهي نظرية الإنجليزي "وايت "والفرنسي "لودوك" وتدعو للحفاظ على المباني التاريخية والآثار مع ترميمها استنادا إلى النمط الموجود ليستكمل وحدة الطراز حيث يساهم بقدر من الخلق عن طريق الاجتهاد العلمي والفني.

---

* مفتش جهوي للمباني التريخية والمواقع بتطوان.

النظريــــة الثانيـــة :

وهي نظرية "جون روسكين" و "أ. فرانس" في أواخر القرن التاسع للميلاد التي ترفض أية عملية ترميم وتقول ما معناه :

"إن المعالم هي من صنع الانسان وأي منتوج أو صنع لهذا الاخير فإنه يجب أن يخلق، يعيش ثم يموت".

من جانب آخر فإننا نظن أنه إذا نظرنا إلى هذا التراث الاثري كبنية تاريخية لمجتمع ما، وكتعريف ثقافي وحضاري يكون قاعدة للخلق والابتكار الفني بالنسبة للمستقبل، فإنه يجب وضع جميع الوسائل للحفاظ عليه، وعدم التفكير لحظة في التفريط فيه وفي معالمه .

وهكذا انطلاقا من يقيننا بأنه يستلزم الحفاظ على هذا التراث فلنتساءل كيف؟ وبأي طريقة؟.

إن ميثاق البندقية (فينسيا) الصادر في سنة 1964 يعتبر قاعدة فلسفية لترميم المعالم التاريخية والاثرية ونستخلص من بين فصول هذا الميثاق بعض التوجيهات في مجال ترميم المعالم.

* إن مفهوم الاثار أو المعالم الاثرية يضم كل إبداع معماري منعزل وكذا كل موقع حضري أو قروي يكون بينة لحضارة أو حدث تاريخي ما. ولا يعني هنا بالابداعات الضخمة فقط بل حتى بالأعمال الفنية التي اكتسبت عبر الوقت مفهوما ثقافيا.
* إن محافظة وترميم الآثار يعتبر مادة تستلزم تواجد الابحاث العلمية التقنية للمساهمة في دراسة وصيانة التراث الآثري.
* الغاية من الحفاظ والترميم هو إنقاذ العمل والإبداع الفني وكذا البنية التاريخية.
* أن المعالم الاثرية تستفيد من الحفاظ عليها حينما تخصص لها وظيفة قد تكون اجتماعية أوثقافية ولكن مع استبعاد كل تغيير قد يطرء في هيكلة الآثار من خلال توظيفه.

II–أسوار مدينتي تطوان وشفشاون نموذجا:

* ماهي وظيفة وتاريخ تشييد أسوار المدينتين، مع وصف موجز عن هذه المعالم؟ من يدير قضية الحفاظ وترميم الآثار، وكيف تتم تطبيقيا هذه العملية بالنسبة لأسوار المدينتين؟

إذا كانت وظيفة الأسوار والأبراج كما هو معروف هو تحصين المدن لتفادي هجومات الاعداء فإن تحصينات مدن تطوان وشفشاون كانت تلعب هذا الدور أولا ضد غارات العدو البرتغالي الذي كان يهدف إلى الاستيلاء على المدن الساحلية والاستراتيجية بصفة عامة، وثانيا لايقاف الهجومات المضادة الاسبانية وذلك تبعا للمحاولات التي كان يقوم بها سكان المنطقة لاسترجاع مدينة سبتة.

أما عن تاريخ تشييد أسوار هاتان المدينتان فينقسم إلى أربعة مراحل :

– **المرحلة الأولى** : بمدينة تطوان يرجع تاريخها إلى عهد المرينيين حيث توجد تسجيلات على أحد أبراج قصبة درسة تشير إلى بناء هذا الحصن سنة 1286-1287م على يد السلطان عبد الحق بن يعقوب المريني.

– **المرحلة الثانية** : في أواخر القرن الخامس عشر بعد سقوط غرناطة وهجرة المسلمين الاندلسيين سنة 1471م تم بناء قصبة شفشاون على يد مجاهد بني الاحمر القائد أبو الحسن علي المنظري الغرناطي.

– **المرحلة الثالثة** : ابتداء من القرن السادس عشر مع توسيع هاتان المدينتان إثر الهجرة المجبرة على مسلمي اسبانيا من طرف الملك فيليب الثالث والتي ضمت أزيد من 000 200 شخص فإنه غالبا ماكان يستعان بخدمات الاسرى البرتغاليين في تشييد هذه الأسوار والابراج.

– **المرحلة الرابعة** : إنطلاقا من القرن الثامن عشر مع الاستقرار االداخلي الذي عرفته بلادنا تم استكمال بناء أسوار المدينتين.

<u>وصف موجز عن أسوار المدينتين :</u> أسوار مدينتي تطوان وشفشاون أسوار محصنة بأبراج متعددة الاضلاع وحصون صغيرة غير مسقفة. الشكل العام لهذه الاسوار متعرج بسبب تضاريس الأرض أما علوها فلا يتعدى ستة أمتار وسمكها يبلغ

حوالي متراً واحدا. يعلو هذه الأسوار ممرات للحراسة، وتتدرج بشراريف متينة ... تبنى هذه الأسوار بالحجارة والأجور العامر مع تربة الكدان، تربة الحمري والجير.

تفتح في هذه الأسوارأبواب يكون عددها سبعة بالنسبة للمدينتين. تجد هذه الابواب موقعا مرتبطا بأهمية حاجيات المدينة بخارجها. فغالبا ما تفتح هذه الأبواب على طرق تتجه نحو المدن والبوادي المجاورة، أو في إتجاه الاغراس، المزارع أو طريق البحر. أما بالنسبة لداخل المدينة فتفتح البوابات على الشوارع الرئيسية والتجارية ويبقى المسكن مصون الحرمة.

وعن هندسة الأبواب فإنما تفتح بأقواس (قوس المشوك) يعلو هذه الأبواب غرفة أو مصرية للحارس الذي يغلق الباب ليلا. تتوج هذه المصرية بشراريف بالنسبة لابواب مدينة تطوان، وبالقرمود بالنسبة لمدينة شفشاون.

وعن الوضعية الحالية لهذه المعالم، فبالنسبة لتطوان أغلب أسوارها لازالت قائمة ولكن في حاجة للتدعيم والترميم، أما بالنسبة لمدينة شفشاون فمعظم أسوارها اندثرت أيام المعارك التي خاضتها هذه المدينة قبل الاحتلال الاسباني.

عن إدارة المعالـم التاريخيـة :

حيث أن الظهير االشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 صفر1401هـ موافق (25 دجنبر1980م) يتضمن الامر بتنفيذ القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات فإن هذا القانون يتم تطبيقه على يد مصالح مديرية التراث تحت إشراف وزارة الشؤون الثقافية. وعن عملية المحافظة وترميم المباني التاريخية من خلال تجربة مفتشية هذه المصالح بإقليمي تطوان وشفشاون فيجدر بنا الذكر عن ترميم أسوار مدينة تطوان وكذا ترميم وتوظيف قصبة شفشاون.

نماذج عمليـة الترمـيم :

عن أسوار مدينة تطوان : فإن غياب وثائق مكتوبة تتحدث عن كيفية بناء وترميم أسوار هذه المدينة من جهة وأمام الاضطراب في المصادر التقنية الشفوية من جهة

أخرى، هذا إلى جانب كون باب العقلة والسور الملاصق بها ثم ترميمها بمواد تقليدية، وتحديد مواقعها، ثم القيام باختبار خليط هذه المواد وطريقة استعماله في البناء خلال سنة قمنا بعشرات من التجارب وحاولنا الحصول على الخليط الأصلي، وكان هدفنا الأساسي من هذه العملية هو العمل على تدعيم الأسوارالمتلاشية وكذا العمل على إبرازمختلف الطبقات السطحية عبر العصور.

أما عن مقاييس الخليط الذي نشتغل به فيتكون من المواد والنسب التالية :

62 % منه في تربةالكدان.

30 % منه في غبار الجير.

4 % منه في تربة الحمري.

4 % منه في الاسمنت.

عن ترميم وتوظيف قصبة شفشاون مايلي :

الترميـــــم : مواد البناء لا تختلف في شيء عن موادالترميم السابق الذكر.

التوظيـــف : تتم عملية توظيف القصبة بتكييف الوظيفة مع المبنى وليس العكس، بمعنى أنه لا يقبل أن يضاف بناء أو هدم آخر بدعوى التوظيف.

وعليه فقد قمنا بإنشاء متحف ومركز للدراسات والبحوث الاندلسية والاقامات التابعة له ورواق للمعارض الفنية كما أننا في طور التهييء لاقامة مسرح للهواء الطلق.

بعض التوصيات في شأن المحافظة على أسوار المدن العتيقة :

*** ضرورة المحافظـــة :**

–بالمحافظة على الأسوار نساهم وبقدر من الفعالية في الحفاظ على المدن العتيقة وذلك بإيقاف زحف العمران المعاصر بداخل هذه المدن القديمة.

– بالمحافظة على الاسوار نحافظ على البنية التاريخية المعبرة عن حضارتنا، والتعريف بتراثنا سواء بالنسبة لاجيالنا الصاعدة أو بالنسبة للرأي العام العالمي.

*** بأيـة كيفيـــــة ؟**

– منع إقامة أي بناء على الأسوار

- تهييء حدائق أو ممرات الترفيه على طول الاسوار.

- القيام بعمليات التدعيم والترميم عند الحاجة.

- توظيف الابراج والحصون المشيدة على الاسوار.

*** العمل على إبراز هذه المعالم :**

- القيام بعمليات التنظيف، التجميل والتهييء للمساحات المجاورة أو الملاصقة لهذه المعالم.

- تسليط الانارة الفنية بالليل على هذه المعالم.

دورالنباتات والرطوبة في تدهور أسوار مدينة فاس سور باب المحروق - عين ازليتن

ذ. عبد القادر السباعي(*)

الهدف من هذه الدراسة هو تفسير دينامية تدهور أسوار مدينة فاس مع التركيز على عنصر الرطوبة والنبات ودراسة مكونات السور في المختبر ومحاولة التعليق عليها للتوصل الى بعض النتائج ثم تفسير بعض الاشكاليات المطروحة بالنسبة لهذا الموضوع.

بعد دراسة الأسوار من الناحية التاريخية حاولت في الفصل الثاني أن أقوم بدراسة عناصر السور الاساسية التي قسمتها على أساس ثلاثة معايير مهمة :

- على أساس عنصرالتكوين (مواد وطريقة البناء)
- على أساس المظهر المميز للسور (الثغرات والمفاصل)
- على أساس التطورات الخارجية التي يعرفها السور (الرطوبة – النبات، الطيور وباقي الحيوانات). وتضمن هذا الفصل مجموعة من الأسئلة تمت الإجابة عليها.

– وفي الفصل الثاني تطرقت الى أنوا ع التعرية المختلفة التي يتعرض لها السور ثم كيفية تفسير هذه العمليات، فالتعرية يمكن تفسيرها اعتبارا لخصائص السور الكيماوية والفزيائية (الرطوبة، المواد الذائبة، وغير الذائبة، نسبة الكلس، الحموضة، الشقوق، التركيب الحبيبي ...) لكن هذه المكونات غير كافية منفردة لتفسير هذه الدينامية، لهذا حاولت تفسيرها اعتمادا على العوامل الخارجية التي تتلخص في التأثير البشري على الأسوار ثم تأثير الهزات الأرضية والزلازل على السور. لكن لا يمكن تفسير هذه الدينامية انطلاقا من هذين العاملين السابقين اذ هناك عنصر آخر مهم هو العنصر البيولوجي في السور وأهمية هذه البيولوجية في التأثير على السورالنبات عدو الآثار".

*) شعبة الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة.

هذه اذن أهم العمليات المختلفة التي تحدد مظهر السور الحالي، وحاولت في الخاتمة اعطاء تصورات واقتراحات لاصلاح السور، هذه العملية تستجوب دراسة خصائص مكونات كل جزء بطريقة دقيقة.

- دور النبات والرطوبة في تدهور أسوار مدينة فاس (سور باب المحروق عين ازليتن).

مقدمة تاريخية عن أسوار مدينة فاس

- ظروف بناء الأسوار

- تحديد الأسوار حسب الفترات التاريخية

- خصوصياتها المعمارية ودورها حسب الفترات التاريخية

الفصل الأول : الدراسة الوصفية سور باب المحروق – عين ازليتن.

1) وصف الاطار العام للأسوار

1-1 حدود سور باب المحروق - عين ازليتن

2-1 موضع السور

الاساس الطبوغرافي للسور

الاساس الجيولوجي للسور

الاساس الهيدروجيولوجي للسور

3-1 وحدات السور اعتمادا على توزيع النبات.

1- 4 مظاهر السور الحالي.

2) الوصف التفصيلي لاهم عناصر السور.

2 -1 أساس عنصر التكوين

مواد بناء السور

طريقة البناء

2-2 اساس المظاهر المميزة للسور

التغيرات

المفاصل

3-2 أساس التطورات التي يعرفها السور :

الرطوبـــــة

النباتات الموجودة بالسور

الطيور وباقي الحيوانات الموجودة بالسور.

الفصل الثاني : دينامية تدهور اسوار مدينة فاس.

1 ـ أنواع التعرية التي يتعرض لها السور.

2 ـ الخصائص الكيماوية والفزيائية لمكونات السور:

الرطوبة في السور

نسبة الكلس في مكونات السور

نسبة الحموضة في مكونات السور.

- شقوق التيبس

الدراسة الحبيبية.

3 ـ دور العوامل الخارجية في تدهور السور :

التأثير البشري على السور

تأثير عناصر المناخ على السور

تأثير الزلازل والهزات الأرضية على السور

الاطار البيولوجي وثبات معالم السور.

خاتمة إصلاح السور.

دور النبات والرطوبة في تدهور أسوار مدينة فاس

(سور باب محروق – عين أزليتن)

مقدمة : لمحة تاريخية عن أسوار مدينة فاس.

ظروف بناء الأسوار.

بعد اختيار موضع فاس، شرع في عملية البناء عام 192هـ، فكان تأسيسها على ماذكره المؤرخون على عدة مراحل : تأسيس عدوة الأندلس ثم عدوة القرويين، وفي عام 542هـ أمر عبد المومن بن علي (العهد الموحدي) بهدم أسوار فاس حين قال : إنا لانحتاج الى سور، وانما أسوارنا أسيافنا وعدلنا. لكن الموحدين وجدوا أنفسهم مضطرين الى إعادة بناء ماحطموه من قبل بل وأضافوا بعض القصبات (قصبة النوار مثلا) في عهد الخليفة الموحدي الثالث يعقوب المنصوروابنه أبو عبد الله محمد الناصر.

- تحديد الاسوار حسب الفترات التاريخية.

ان الطابع القبلي والعصبي الذي عرفته الدول المتعاقبة على حكم المغرب الأقصى عامة وفاس خاصة جعل هذه الدول تلجأ الى البحث عن تطويرتقوية أسلحتها وجيوشها من جهة، والى اقامة حصون وقلع يتم الدفاع منها والتحصن بداخلها إذا تعرضت لغزو أو هجوم خارجي من جهة أخرى.

اعتمادا على بعض النصوص التاريخية والتصميم المديري المعماري لمدينة فاس، يمكن أن نميز بين عدة مراحل أساسية مرت بها أسوار مدينة فاس : منذ فترة الأدارسة حتى فترة العلويين (شكل ==== :سباعي 1982)، وتعتبر فترة الموحدين ذات أهمية كبيرة إذ غالبا ما يؤرخ لأسوار المدينة القديمة انطلاقا من هذه الفترة.

- خصوصياتها المعمارية ودورها حسب الفترات التاريخية :

تتميز الأسوار بكون مواد بنائها قوية ومستوياتها مرتفعة (تصل احيانا 7م) وحجمها سميك (0,5-2م) وابنيتها متراصة مما ساعدها على مجابهة الدهر. كما تتميز بوجود أبواب رئيسية وشرفات وأبراج الحراسة. هذه الخصائص دون نقوش أو زخرفة تعبر على أهمية الاسوار الحربية، لهذا جاء مظهرها متفق مع الاتجاه الاديولوجي للدول المتعاقبة على حكم المغرب الى جانب دور الاسوار التاريخية كحزام دفاعي، فانها تلعب في نفس الوقت دورا موحدا ودورا فاصلا. من جهة، الحزام المحصن لايسهل الحركة وتنقل السكان وقت حادثة مفجعة مثلا. كما أنه يعيق تطور السكن، من

جهة أخرى، فانه يضمن احساس التحالف والترابط لكل الذين يعيشون داخل السور (هذا الاحساس أخذ يفقد أهميته حديثا). كما أن الاسوار يمكن اعتبارها خطوط تتبيت أو عناصر حضارية مما يسهل على الدارس فهم المدينة العربية ومعالجة ظروفها.

الفصل الأول : الدراسة الوصفية لسور باب المحروق ـ عين أزليتن

1) وصف الاطار العام للسور

1-1 حدود باب المحروق ـ عين أزليتن

يقع سور باب المحروق ـ عين أزليتن في الجهة الشمالية الغربية بالنسبة للسور المحاط بالمدينة القديمة حيث نجد أهم أبوابه تحده من اطرافه : باب المحروق في جنوب السور الغربي ثم فتحة عين أزليتن في شماله الشرقي. هذا السور يأخذ اتجاها عاما من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي، لكن جزءا منه قبل نهايته يأخذ اتجاها مخالفا نحو الشمال الغربي (شكل ===) يمكن تحديد ابعاد السور حسب اجزاءه اعتمادا على القياسات، طوله يبلغ 528م بما في ذلك طول الباب والأبراج. من خلال الجدول الذي حددنا فيه اجزاء وأبعاد السور (جدول===) نلاحظ اختلاف في المسافة وفي ارتفاع وسمك السور ثم في عدد الشرفات ... هذا السور تعلوه تحصينات ذاتية تزيده مهابة حيث انشئت أبراج عالية لتشرف من فتحاتها فوهات المدافع المسيطرة على المنظر العام الممتد امامها على مدى الرؤية، وهي تختلف على بعضها البعض من حيث ابعادها وشكلها ومظهرها.

ويمكن تحديد نطاقات السور الداخلية والخارجية، فالسور يمتد على طول الطالعة الذي يكون النطاق الداخلي للسور، أما نطاقه الخارجي فتكونه ساحة قرب باب المحروق ثم حقلي بوقليلة والكغاط.

2-1 موضع السور.

ـ الأساس الطبوغرافي للسور.

إن الظروف الطبوغرافية المحلية هي الاساس لفهم الشكل العام للمدينة القديمة عامة والاطار الطبوغرافي الذي يمتد عليه السور خاصة، هذه الظروف تتميز بنوع من التعقيد : سهول عالية، أودية منخفضة، سفوح الاودية، منخدرات التلال ... فالأساس

الطبوغرافي للأسوار ما هو الا جزء من هذه الطبوغرافية العامة للمدينة، فهو يمتد على منطقة انتقالية جهة تلال المرينيين في الشمال والسفح الغربي لواد بوخرارب، ارتفاعها يتراوح بين 340م عند فتحة عين أزليتن و370م عند باب المحروق، يشرف على السور في جهته الشمالية الغربية بعض حافات النحاتة ذات انحدارات قوية : 80-90٪، ثم مدينة موجودة بجانب الطريق المؤدية إلى باب الكنيسة، انحدار يقدر بحوالي 60-70٪ موجودة بجانب الطريق المؤدية الى باب الجيسة، انحدارها يقدر بحوالي 60-70٪ وهي تشرف على الحقل بجانب السور وهذا الحقل بدوره يكون وحدة صغيرة ذات شكل طولية.

- الأساس الجيولوجي للسور .

هذا الأساس لا يشكل إلاّ جزءً من جيولوجية منطقة فاس، لهذا لا بأس أن نعطي بعض الملامح عن التكوينات الجيولوجية لهذه المنطقة.

تتميز منطقة فاس بوجود تكوينات طفلية ميوسينية ذات سمك يصل الى 1000م يكون اساس (التموضعات البحيرية البليوسينية الممثلة في مجموع فاس سايس الكلس والفليس ...) للسمك يتراوح بين 30 و 40م. هذا الى جانب التوضعات السطحية الرباعية (دقة طينية، قشرات كلسية، فليس ...).

- الأساس الهيدرجيولوجي للسور

ان معرفة المياه الباطنية لموضع السور مرتبطة بثلاث نقط أساسية :

- التكوينات السطحية الرباعية القديمة أوالبليوسينية في غالب الاحيان نافذة وتحتوي على فرشة تستعمل عن طريق حفر الأبار.

- التكوينات الطفلية البوسينية السمكية (1000م) تكون الأساس غير النافذة الذي تجري عليه الفرشة المائية. التي تستغل بواسطة الأبار الارتوازية.

سنقتصر فقط على الفرشة المائية لواد فاس باعتبارها أقرب سديمة للسور كما أنها قريبة من السطح، فهي مرتبطة بالخصائص الفزيائية (النفاذية) للتكوينات الموجودة فوقها (رصراصة، فليس، رصيص)، عمقها عند السور اعتمادا على الآبار المحفورة في النطاق الداخلي للسور (حي قصبة النوار، درب الميتر) يتراوح ما بين 4 و 7م (حسب

تصريح السكان)، فهي اذن قريبة من السور ولها اهمية كبيرة في التأثير أو عدم التأثير على السور.

3_1 وحدات السور اعتمادا على توزيع النبات.

يمكن تقسيم سور باب المحروق عين أزليتن الى عدة أجزاء حسب أسس مختلفة (المظهر الطبوغرافي الذي يمتد عليه، مظهر السور الحالي، درجة التدهور في كل مستوي، عدد الثغرات ...) لكن سنقتصر في هذا التقسيم على وجود أو عدم وجود النباتات في السور، من هنا يمكن أن نميز بين ثلاث وحدات أساسية (شكل رقم 4).

- الجزء الأول : باب المحروق ـ البرج 3 (نباتات قليلة بالسور).
- الجزء الثاني : البرج 3 ـ ما بعد البرج 6 (نباتات كثيرة بالسور).
- الجزء الثالث : ذو اتجاه مغاير للجزئين السابقين (نباتات منعدمة بالسور).

من خلال هذا التقسيم نلاحظ تركيز النباتات بالخصوص في الجزء الثاني من السور ثم وجود البعض منها في السور ابتداء من البرج الثالث حيث توجد به نفس النباتات الموجودة بالسور، وفي بعض الاحيان تكون محادية له أو محتكة به. من هنا يمكن أن نقول أن هذه النباتات الموجودة بالسور مصدرها هو الحقل. هذا بطبيعة الحال لا يفسر لوحده هذه العملية بل هناك عوامل أخرى تتمثل في الخصائص الكيماوية، والفزيائية، لمواد بناء السور ثم الظروف المناخية الملائمة لنمو هذه النباتات بالسور.

الى جانب هذا التقسيم على المستوى الأفقي وعلى أساس وجود النباتات بالسور، يمكن أن نقسمه أيضا على أساس مستوى الارتفا ع وتوزيع النبات حسب هذه المستويات :

- المستوى الأول : الجزء الأسفل من السور
- المستوى الثاني : الجزء الأوسط من السور

من هذا التقسيم نلاحظ توزيع النبات بطريقة مختلفة حسب أجزاء ومستويات السور بالإضافة الى هذا الاختلاف في كمية النبات، هناك اختلاف تبعا لدرجة التدهور، فالمستوى الأول والمستوى الثالث هما الاكثر تعرضا للتعرية والتآكل بشكل هام خاصة في الجزئين الاول والثاني، والسؤال المطروح هو :

لماذا تتركز التعرية بالخصوص في المستوى الاول والثالث وفي الجزء الثاني بالخصوص أيضا؟ بينما يبقى المستوى الثاني أقل عرضة للتعرية من المستويين الأخريين.

1.4 مظهر السور الحالي.

يتميز سور باب المحروق ـ عين أزليتن بكونه تعرض لعمليات التدهور المختلفة، الشيء الذي ينتج عنه تغيير في مظهره الحالي حسب اجزاءه ومستوياته.

فالسور رقم 1 : باب المحروق ـ البرج 3، يتميز بكونه متدهور حيث أزيل عنه الطلاء الخارجي في كثير من الاماكن خاصة المستويات 1 و 3 ثم اتسع حجم الثغرات بعد باب المحروق وقبل البرج الثاني في المستوى الأول، كما نلاحظ وجود حفرة كبيرة تمتد بطريقة عمودية قبل البرج الأول، أما الباب نفسه، فرغم كونه تعرض للاصلاح في 1977، فإن جزءا من مستواه الأول أزيل منه الطلاء الخارجي، كما أنه مباشرة بعد الباب (4 -5م) هذا الجزء استصلح ايضا، لكن نلاحظ بداية بسقوط مواد الاصلاح (المستوى الأول).

ـ السور رقم 2 : البرج الثالث ـ ما بعد البرج السادس.

الجزء الموجود بين البرج 3 والبرج 4 تعرض للتدهور خاصة مستواه الأعلى حيث ازيلت بعض الشرفات واتسع حجم الثغرات بطريقة افقية.

الجزء الموجود بين البرج 4 والبرج 5 مازال محافظا على مظهره لانه استصلح منذ الربعينات في عهد شارل دارس (1944)، ثغراته مازالت سليمة وتنتشر بكثافة ضعيفة.

مباشرة بعد البرج 5، يتميز السور بكونه مازال محافظا على مظهره في كثير من الأماكن لكونه تعرض للاصلاح لكن قبل البرج 6 فان مظهر السور متدهور وازيل منه الغلاف الخارجي واتسع حجم الثغرات وتآكل المستوى الاسفل في المكان الذي تمر بقربه الساقية وسقط منه جزءان أعيد بناؤهما بالحجارة بعد البرج 6، يمتد الجزء الأكثر تدهورا في مستوياته رغم استصلاحه في الاربعينات بواسطة بث رفوف من الحجارة.

ـ السـور رقم 3 الجزء الأخير، مازال سليما، ثغراته صغيرة محافظة على شكلها الاصلي..

2) الوصف التفصيلي لأهم عناصر السور

تضمن هذا الجزء دراسة دقيقة لأهم عناصر السور، كل عنصر على حدة مع التركيز على عنصر النبات، ويمكن تقسيم هذه العناصر على أساس ثلاثة معايير مهمة:

ـ على أساس عنصر التكوين.

ـ على أساس المظهر المميز للسور.

ـ على أساس التطورات التي يعرفها السور.

1ـ2 اساس عنصر التكوين

في هذه النقطة نتطرق الى عنصرين مهمين هما مواد البناء وطريقة البناء.

مواد بنـاء السـور :

يمكن أن نميز بين مواد ذات أصل طبيعي (رمال، دبش، كلس بحيري، رصيص، رصراصة، فليس ...) ومواد ذات أصل اصطناعي (أجور، جير ...) مواد البناء هذه يمكن أيضا أن نقسمها الى ثلاث أنواع :

الأنواع الكبرى للمواد : نقصد بها المواد الكتلية التي كانت تستعمل في الاساس، الرصيص مثلا، أو تلك التي تحيط السور من جانبيه ويتعلق الامر بالرصيص ايضا والرصراصة والفليس والكلس البحيري والحصى والأجور والخشب احيانا.

ـ المواد الداخلية : تتمثل في الباطون.

ـ مواد التكسية : نقصد بها الغلاف الخارجي (محليا يُعرف باسم المرطوب) بعد بناء السور، من الضروري طلاءه بطبقة دقيقة من الملاط لحمايته من مختلف العوامل الجوية ولمنع تسرب الماء داخل السور، إن مواد بناء السور رغم اختلاف خصائصها، فهي كلها من النوع الرسوبي وكلها قابلة للفوارق (دلالة على أنها تحتوي على نسبة كبيرة من الكلس).

هذه إذن هي أهم مواد البناء قديما، فما هي مواد البناء في وقتنا هذا وما هو أقرب مكان لتزويد هذه العملية.

إن مواد البناء كما هو معلوم تغيرت اليوم، فزيادة على المواد البسيطة التي سبق ذكرها ظهر الاسمنت المسلح بالحديد مما أدى الى اختفاء الوظيفة الأساسية للحجارة مؤقتا، بالاضافة الى الإسمنت نجد آلات مختلفة يسرت طرق البناء، وعوض الخشب اليوم بالحديد من مختلف الاحجام.

أما عن الأماكن التي كانت تزود المدينة بمواد البناء فهناك محاجر بنسودة (الحجارة الطبيعية) ومحاجر المرينيين (رصراصة) وهضبة الكعدة (فليس) وواد فاس وسبو (رمال، حصن، دماوك ...).

بالنسبة للأجور، صناعته متمركزة خارج المدينة، جنوب فاس الجديد والملاح على مقربة مقالع طين ظهر المهراز، في مشاغل الواجريين. ثم في الشمال فوق قصبة الشراردة (حفرة مولاي إدريس) وفي تقدم خلال المرينيين (المقطع).

طريقـــة البنـــاء :

ان طرق بناء أسوار فاس تختلف حسب الفترات التاريخية، فأسوار المدينة القديمة التي بناها الموحدون تتميز بكونها صلبة ومتينة ولم يراعى فيها المظهر الجمالي الخارجي. فبعد ابحاث مواد البناء وحفر الأساس وردمه تتم عملية البناء المنظم، هذه التقنية كانت تتم بطريقتين :

1) طريقة الألواح

2) بث رفوف من الحجارة والأجور بكلا جانبي السور

هاتين الطريقتين متشابهتين في عملية القولبة وهي تقنية بسيطة وسريعة. بعد ارتفاع البناء الى مستوى معين (1أو 1.5) تقام المحالة، وكان البناؤون يقومون ببناء مستويات السور العمودية والأفقية بطريقة منتظمة ومتوازية، لهذا جاءت خطوط اتصال أجزاء السور منتظمة، وستتم عملية البناء حسب المستويات الأول والثاني الى أن ينتهى بشرفات تبتعد عن بعضها يشكل منظم (0.5-0.6م) هذه الأسوار تتخللها بعض الأبراج بنيت بنفس طريقة بناء السور الا أنها أكثر ارتفاعا وأكثر صلابة.

هذا إذن تصور تقريبي لتقنية البناء التي تم بها السور، أما اليوم فطرق البناء مختلفة تماما عن هذه نظرا لظهور وسائل وآلات ثم مواد بناء حديثة.

الا أن السؤال الذي يمكن طرحه هو : ما هي علاقة أسس تكوين السور بتوزيع النبات؟

هناك مجموعة من العوامل تدخل في اطار مكونات السور تلعب دورا مهما في التأثير أو عدم التأثير على عنصر النبات، فطبيعة مواد البناء في حد ذاتها ثم الطريقة التي بني بها السور وشكله العام الذي نتج عنها (مرتفع، سميك، ذو ثغرات ومفاصل...) هي التي ساعدت على نمو النبات في السور (بالإضافة الى عوامل خارجية) وتوزيعه حسب الأجزاء والمستويات.

هذا التوزيع اذن مرتبط من جهة بالخصائص الكيماوية والفزيائية لمواد البناء ومن جهة أخرى بطريقة البناء (عملية القولبة) التي نتج عنها سمك كبير للسور مما يسمح للنباتات بالنمو بكيفية مهمة على مستوى سطح السور ثم استغلالها الثغرات في باقي المستويات.

نلاحظ أن الأماكن المستصلحة في الأربعينات (في عهد شارل تراس) سواء بطلاء السور بغلاف خارجي (مثلا بعد باب المحروق) أو ببث رفوف من الحجارة المختلفة أو الاماكن التي وضع بها الأجور (بعد باب المحروق) لن تنمو بها النباتات باعتبارها مواد صلبة لا تسمح بتسرب جذور النباتات.

2.2 أساس المظهر المميز للسور :

يضم هذا الأساس المظاهر التي يمكن لها أن تميز السور ويمكن تقسيمها الى عنصرين :

الثغرات والمفاصل

1) عبارة عن حفر صغيرة موجودة بالسور، وجدت نتيجة لاستعمال المعالة أو للتهوية، وهي تتوزع بطريقة مختلفة حسب اجزاء ومستويات السور حيث نجدها بصورة واضحة في الجزء الأول والثاني من السور، في حين الجزء الأخير لا تظهر فيه واضحة لكونها صغيرة ومازالت على شكلها الأصلي. وهي تبتعد عن بعضها البعض على مستوى افقي بمسافة يمكن حصرها بين 0.8 و1م، أما على المستوي العمودي، فالفارق

بينها هو تقريبا 05-20 سم، أما في الحالة المتدهورة فإنها تكون عبارة عن حفر كبيرة يزيد حجمها مع زيادة درجة التدهور، فهي تتسع بطريقة أفقية أكثر منها عمودية، قطرها الأفقي يصل حتى 50 سم، وقطرها العمودي يتراوح بين 25 و30 سم وهي تتخذ اشكالا مختلفة، هذه الثغرات لها دور سلبي حيث يمكن اعتبارها أساس كل مظاهر التعرية، فما هو الحد الذي تبدأ عنده التعرية في العمل؟ وما هو عدد الثقوب التي تؤدي الى تركيز عمل التعرية؟

في غالب الأحيان، ان هذه الثغرات لم تحافظ على قطرها الأصلي، بل توسعت بفعل التآكل والتفتت، أحيانا تتآكل حتى تلتقي مع بعضها البعض وتكون فتحات واسعة. لهذا فكلما كانت فتحاتها في (م2) مرتفعة الا وزاد تركيز التعرية في هذه الاماكن، مثلا مباشرة قبل البرج الثاني وفي المستوى الأول من نفس المكان تنتشر الثغرات بكثافة 4/م2، الفارق بينها هو 0,7 الشيء الذي يؤدي إلى التقائها وتركيز عملية التدهور بما أن كثافتها مرتفعة. في حين في المستوى الثاني في نفس المكان الثغرات تتوزع بكثافة 1/م 2 نجد السور مازال محافظا على مظهره الأصلي، ونفس الشيء نلاحظه في الجزء الأخير من السور حيث الثغرات لم يتسع حجمها ومازال السور سليما.

مباشرة بعد البرج الثالث تتركز عملية التعرية في المستوى الأعلى نظرا لاتساع الثغرات الأفقية والتقاءها.

من الملاحظ أن المستوى الأول والمستوى الثالث هما اللذان تتركز فيهما التعرية بصورة كبيرة نظرا لاتساع حجم الثغرات خاصة على المستوى الأفقي، لكن هذا مرتبط أيضا بخطوط الاتصال الأفقي، كما أن النبات يستغل هذه الثغرات للنمو ويساهم بدوره في اتساعها ثم تركيز عمل التعرية في مثل هذه الأماكن. من هنا يمكن اعتبار هذه الثقوب خطوة أولى لتآكل وتفتت مواد بناء السور.

2) المفاصل :

في السور نلاحظ احيانا مفاصل تمتد بشكل عمودي أو أفقي، وهي عبارة عن شقوق تربط بين اجزاء مختلفة من السور، هذه الخطوط هي الأخرى تطرح تساؤلا حول الهدف من وجودها فهي ناتجة عن عملية بناء السور الا أن هذه العملية كانت تتم بصفة

تدريجية عبر مراحل ومستويات في اتجاه أفقي وعمودي. المفاصل الافقية لا تظهر واضحة الاقليلا وهي تبتعد عن بعضها البعض بحوالي 0،8م وهي في غالب الأحيان مرتبطة بالتوزيع الأفقي للثغرات بشكل متوازي، هذا التقارب ناتج عن استعمال الألواح بين أجزاء السور على المستوى الأفقي. وبعد عملية البناء تتم ازالتها مخافة هذه المفاصل.

أما المفاصل العمودية فهي تبتعد عن بعضها بحوالي 20-30م، وتظهر واضحة في اجزاء السور خاصة عند الأماكن التي يتعرج فيها السور وهي تفصل بين قطع مختلفة من السور بعد انهاء بناءها للبدء في بناء قطع أخرى. ويمكن ملاحظة البعض منها بصورة واضحة مباشرة قبل البرج الأول ثم بعد البرج الأول وبعد البرج الرابع ...

هده المفاصل العمودية والأفقية تسهل عملية البناء، لكنها في نفس الوقت تساعد على تركيز التعرية، بحيث هي الأخرى تعتبر مرحلة أولى لعملية التدهور.

3-2 أساس التطورات التي يعرفها السور

يمكن تقسيم عناصر السنور على هذا الأساس الى ثلاثة عناصر:

الرطوبة، النباتات الموجودة بالسور، الطيور وباقي الحيوانات.

1) الرطوبة: تختلف الرطوبة في السور من جزء لآخر ومن مستوى لأخر حسب مجموعة عوامل تحدد وجودها وإستمراريتها، فهي مرتبطة بالتغيرات الفصلية عموما والشهرية ثم اليومية خصوصا.

في فصل الشتاء تنحصر الرطوبة في المستوى الأول والثالث من السور، في فصل الصيف تنخفض الرطوبة لتقتصر فقط على الجزء الأسفل من السور، الا أنه مباشرة بعد سقوط الأمطار أو في الصباح الباكر حيث الندى أو الضباب أحيانا، فإن جميع مستويات السور تكون معرضة للرطوبة، وهي عموما تتراوح مابين 5 و30غ٪. لكن السؤال الذي يمكن طرحه هو ما هو تأثيرهذه الرطوبة على مواد بناء السور؟ سنحاول الإجابة عن السؤال في الجانب المتعلق بمرفولوجية السور (الفصل اللاحق).

2) النباتات الموجودة بالسور

هناك عوامل يرتبط بها نمو النباتات في السور :

الرياح : تقوم بنقل جميع المواد الدقيقة من ضمنها حبيبات النبات التي تتميز بكونها خفيفة وذات كثافة ضعيفة من أماكن بعيدة أو قريبة (الحقل المجاور) الى السور وبالخصوص مستوى سطحه وثغراته.

الحيوانات : من بين الحيوانات التي يمكن اعتبارها عوامل أساسية للنقل نذكر الطيور (الشحرور) والنحل والفئران والزواحف، ... أحيانا حبيبات النبات تلتصق بأرجل أو جسم الحيوان وتبقى ثابتة لمدة طويلة أو قصيرة وتنقلها إلى أماكن بعيدة أو قريبة، هذا الإلتصاق يكون بغشاء أكثر وأقل لزوجة، أو أن حبيبات بطبيعتها لاصقة مما يجعل هذه الطيور تمسكها وتنقلها الى السور، لكن الثمار أو الحبيبات التي تؤكل هي الاكثر انتشارا وبعض الحيوانات (طيور،نمل) تقوم بضياعها أثناء نقلها،كما أن بعض الحيوانات تبتلع مجموع الثمرة أو الحبيبة وأن النواة أو الحبيبة تقاوم كفاية العصيرالهضمي وتستبعد إلى مكان الغائط (في غالب الأحيان يكون ثغرات السور) الذي احيانا يساعد على نمو هذه الحبيبات أو النواة هذا ينطبق بالخصوص على الأعشاب، أما الأشجار، فطريقة نموها مرتبطة بجذور الأشجار الموجودة بجانب السور أو يرجع الى وجود جذيرات في مواد بناء السور.

– الإنسان : بدوره يساعد على انتشار حبيبات النبات ليس فقط عن طريق الزرع ولكن أيضا بلا تعمد وبطرق مختلفة ولكن كيف يمكن للإنسان أن ينقل هذه الحبيبات ويتركها في السور؟ لهذا يبقى دور الإنسان كعامل ساعد على نمو النبات قليل الأهمية خاصة أن هذه النباتات الموجودة بالسور لا ينتفع بها بل يريد أن يضع لها حدا أو على الأقل يقلل من نموها نظرا لتأثيرهاعلى السور. لهذا يبقى العامل الطبيعي (الرياح) والعامل المرتبط بالطيور خصوصا هما العاملان الأساسيان في وجود النباتات في السور.

هذه النباتات وجدت وسطا ملائما، أو على الأقل مقبولا، وأخذت تنمو شيئا فشيئا، وكل نبات ينتج العديد من نفس النوع الى أن اصبحت اليوم من أهم العوامل التي تؤثر على السور والتي يصعب وضع حد لها لاستصلاحه.

أهم هذه الأنواع : (بالنسبة لخصائص هذه النباتات وظروفها البيئية، انظر السباعي 1982) ذكر التين، الميس التغزان)، الزيتون، الكرم البري، الحليل الحبل

(أزير)، الشوكل (الستيق)، الدودية الأرجوانية (اللواية)، شجر الصابون، الحريف، الخباز (البقولة) النسيلة، الافانية، تفاف، هذا بالإضافة الى الطلحبيات والكبديات والحزاز يمكن ان نصنف هذه النباتات حسب درجة علوها حيث نجد :

- طبقة الازهريات : تتكون أساسا من الطحلبيات والحزاز
- طبقة عشبية ذات ارتفاع مختلف (الأفانية، النسيلة، الخباز، الحريف ...)
- طبقة جنبية (ذكر التين، التغزاز، الزيتون).

هذا التوزيع له أهمية بيولوجية بالنسبة للنباتات التي – حسب الطبقةالتي ينتمي لها تعيش في ظروف مناخية خاصة (المنافسة حول عوامل الطاقة)، وله أيضا أهمية بالنسبة للسور لمعرفة تأثير أو عدم تأثيره على السور. التطبق الباطني للنباتات أيضا له أهمية كبيرة تبعا للإختلاف العضوي للخصائص الفزيائية الكيماوية للتربة والمنافسة التي يمكن أن تمارس على مستوى الجذور – والماء والمواد المعدنية. هذا التطبق له أهمية أيضا في تأثير أو عدم تأثير جذور النبات في تدهور السور.

الى جانب هذا التصنيف الكلاسيكي هناك تصنيف آخر من بين التصنيفات الأخرى هو تصنيف رونكي Raunkoaer التصفيف المختار والمفصل لقيمته البيئوية في المناخات ذات التغيرات العضلية، فهو يسمح بمعرفة الشكل الذي يمر منه النبات في الفصل غير الملائم، يمكن أن نميز بين الأنواع التالية :

1) البـاديات (Phaneraphyles) نباتات تبقى دائما مرئية مهما كانت فصول السنة، ارتفاعها يفوق 0.25 م بعضها يكون عبارة عن أعشاب (الافنية، النسيلة) وبعضها جنبات وأشجار (ذكر التين، التغزاز، الزيتون، الكرم البري، الشوكل، شجر الصابون...)

2) القزميات Chaméphytes نباتات عشبية ومعمرة لكنها تحتمي من البرودة أوالرياح الجافة بارتفاعها الضعيف مثلا اكليل "ازير"

3) المختفيات : (نصف مختفيات) Hémicriptophytes نباتات نصف مخبئية طيلة فصل الخريف–النسيلة.

4) الطمـيـرك cruptophyte، نباتات غير مرئية خلال الفصل غير الملائم

Géophyte أعضاؤها الحية مختفية داخل التربة.

5) البذريات : Thérophtes، وهي نباتات عشبية تقضي الفصل غير الملائم على شكل حبيبات مقاومة للبرودة أو الجفاف، وهي عموما نباتات سنوية تنمو مباشرة بعد سقوط الامطار : لخباز.

6) المعاشيات : أو الملازمات : Epiphytes ، ليس لها جذور في التربة لكنها تتطور على نباتات أخرى خاصة الاشجار عن بينها الطحليات والحزاز.

نسبة أنواع كل مجموعة في مكان معين تكون طيفها البيولوجي، Spectre bi dogique، لاقامة الطيف البيولجي نعتمد على النسب المأوية لكل نوع من النباتات حسب تصنيف رونكر لمعرفة سيطرة كل نوع من النباتات في م2.

نلاحظ سيادة المختفيات حيث انها في غالب الاحيان تمثل اكثر من 50٪ في كل طيف. في الطيف البيولوجي رقم 3 اكثر من 75٪، كما أن الباديات ايضا لها أهمية خاصة في الطيف البيولوجي رقم 2، في حين القزميات نجدها فقط في الطيف البيولوجي رقم 1. اما البذريات فهي قليلة ايضا ولا نجدها الافي الطيف البيولوجي رقم 3 بنسبة ضعيفة.

من كل هذا نلاحظ غياب النوع الرابع في السور "الطمير Criptophytes (أشير الى أني استبعدت الطحلبيات لانه يصعب عدها ولو في م2).

3) الطيور و الحيوانات الموجودة بالسور:

ان الطيور وكثيرا من الحيوانات يمكن اعتبارها ايضا عناصرمهمة في السور ويمكن أن نميز بين الأنواع التالية : الطيور – الزواحف – الفئران – النمل – الحشرات كالنمات عضوية مجهرية.

1) الطيور : اهم الطيور التي يمكن ان نجدها في السور هي :

– الشحرور :Merula Merla ينتمي الى فصيلة الشحروريات، هو طائر صغير ذو لون أسود يعيش في الاشجار قرب المنازل وفي الحقول، كما أنه يستغل ثغرات السور، ويعتمد في غذائه بالخصوص على الديدان والحشرات والعنبيا حبيبات نباتية أو

بزرات "هذه الحبيبات بعد ابتلاعها تقاوم جهازه الهضمي وتستبعد الى مكان الغائط احيانا يكون ثغرات السور – يمكن أن تنمو وتعطي نباتات جديدة.

الخطاف : Hirondelle، تعيش في المناطق ذات المناخ الحار، تتغدى بالحشرات الصغيرة وتعيش اكثر في المباني والاسوار" وفي المناطق الصخرية لكنها (تكون في الاسوار الا في فترة توالد أي في فصل الربيع ثم الصيف. وهي فترة ضعيفة بالمقارنة مع استقرار الطيور الأخرى. تقوم ببناء أعشاشها في ثغرات السور من هنا تكون قد بساهمت في عملية توسيعها.

– الحمام : ينتمي إلى فصيلة الحماميات وهي عديدة الأنواع والسلالات. تعتمد في قوتها على الحبوب والمواد النباتية. تعيش أكثر في الأسوار والمناطق الصخرية ذات الأجراف. هي الأخرى تستغل ثغرات السور خاصة في الأبراج العالية 2-3-4-5 وتتميز بكونها دائمة (عكس الخطاف).

2) الزواحف : تشتمل عدة أنواع لكن سنقتصر على النوع الموجود بالسور هذا النوع يسمى (Lézards des marailles) لونه رمادي تتخلله خطوط أو بقع واضحة تتلاءم مع الوسط الذى يعيش فيه "الأسوار" ويتميز بكونه طويل يصل حتى 18 سم وهو النوع المعروف أكثر معروفا لأنه يعيش أكثر في أسوار المنازل القديمة أو في الأماكن الحجرية. في الفترات الحارة يكون دائما متحرك ليصطاد الحشرات الصغيرة والديدان. يقوم بإحداث حفر صغير يأوى فيها خاصة في الفترات الباردة، من هنا يساهم هو الآخرفي عملية حفر السور.

3) الفئران :Rattus، حيوانات قارضة، مغطات بشعر دقيق، لونها يتلائم مع الوسط الذي تعيش فيه "رمادي – أسود" تعيش بالخصوص على المزروعات الموجودة بالحقل المجاور للسور ثم في المنازل المحايدة للسور أيضا، والمعروف عنها أنها تقوم بحفر جحور"في السور وفي الحقل وحتى المنازل القريبة من السور "تختفي فيها ومن هنا تكون عامل يساعد على تخريب الاسوار.

إلى جانب الفئران نجد النمل الذي لا يقل عنها أهمية خاصة أنه يقوم بعملية الحفر ونقل الحبيبات النباتية إلى السور، ثم حشرات صغيرة وكائنات عضوية صغيرة : ديدان باكتريا. فيروس ... الخ.

خلاصة القول أن هذه العناصر المختلفة تلعب دورا مهما في تحديد مظهر السور ويمكن حصرهذه النتائج فيما يلي :

مواد البناء التي تتميز بكونها تحتوي على نسبة كبيرة من الكلس تتعرض كثيرا لعملية التفسخ الكيماوي .

– إن الطريقة التي تم بها بناء السور "طريقة القولبة" ساعدت على تركيز النباتات خاصة في الأماكن السميكة وعلى السور مما يساعد على عمل التعرية.

– إن الأشكال التي تميز مظهر السور "ثغرات،المفاصل" تعتبر – رغم بعض إيجابياتها (تسهيل عملية البناء، التهوية ...) خطوة أولى لتركيز عمليات التعرية المختلفة الرطوبة بالسور هي العامل الأساسي الذي يحدد تدهور السور كما أنها تساعد على نمو النبات وهي المسؤولة عن عمل التعرية الكيماوية.

– النبات الموجود بالسوريتركز في أماكن معينة من السور "انظر الطيف البيولوجي" ويقوم بحجب أشعة الشمس والضوء أحيانا عن مكونات السور كما أنه يحافظ على الرطوبة ويلعب دورا مهما في التأثير على السور ميكانيكيا بجذوره وكيماويا بفعل الماء الذي يتسرب مع جدوره وإفرازاته.

– مختلف الطيور والحياوانات الموجودة بالسور تلعب دورا مهما في عمليات الحفر وإزالة مواد بناء السور وإنشاء شبكات من المخازن في السور من هنا تكون هي الاخرى ساهمت في التدهور الميكانيكي للسور.

الفصل الثاني : دينامية تدهور أسوارمدينة فاس .

إن التعرية بمختلف أنواعها تعمل على تغيير الحالة الأصلية للسور، وهذه العملية تتحكم فيها عدة عناصر تعتبر مسؤولة عن طبيعتها وحدتها، ومعظم هذه العناصريرجع أصلها إلى الظروف الخارجية التي توثر بكيفية متباينة على مواد بناء السور اعتبارا لخصائصها الكيماوية والفزيائية. وقبل الحديث عن هذه العوامل لابد من إيضاح مظاهرتدهور السور.

1) أنواع التعرية التي يتعرض لها السور.

هناك مجموعة من عمليات التعرية المختلفة تتفاعل فيما بينها لتؤثرعلى مظهر السور، ويمكن أن نميز بين :

- التفسخ الكيماوي : هذه العملية تغير من طبيعة مكونات السور عوض الحفاظ عليها، لكن هذا التغيير لايهم كل مكونات السور بل يقتصر على قسم منها قابل لعملية التفسخ (الكالسيوم) وأهم العمليات التي تلعب دورا مهما في التفسخ الكيماوي، يمكن أن نذكر التحلل والكربنة.

- التفسخ الميكانيكي : هذا النوع لا يحدث تغييرات كيماوية في مواد بناء سور، وكل ما يحدث في هذه الحالة هو تفتت هذه المواد بواسطة العوامل الميكانيكية (تعدد وتقلص مواد بناء السور نتيجة لاختلاف درجات الحرارة، تأثير"النبات الميكانيكي، تأثير الرياح ...).

هذه الأنواع من التعرية تصاحبها عمليات أخرى : التقشير، التفتت واتساع حجم الثغرات والمفاصل. لكن هل هذه المظاهر يمكن تفسيرها انطلاقا من الخصائص الكيماوية والفيزيائية لمكونات السور؟

2) الخصائص الكيماوية والفزيائية لمكونات السور :

<u>2-1 الرطوبة في السور</u>

إن تدخل عنصر الماء، في مواد بناء السور له أهمية كبيرة في التأثير عليها لكن السؤال الذي يمكن طرحه هو : ماهو أصل هذه الرطوبة وما هو تأثيرها على دينامية السور؟

إن مصدر هذه الرطوبة هو التساقطات بصفة عامة، كما انها تتحرك عن طريق الخاصية الشعرية داخل السور بشكل ملحوظ خاصة في فصل الشتاء، حيث يرتفع مستوى مياه الفرشة الباطنية لواد فاس، مع العلم أن المكونات التي تعلو هذه الفرشة كلها نافذة (رصيص، رصاصة، فليس ...)، ويمكن للماء أن يصعد عن طريق الخاصية الشعرية وبذلك يقترب من سطح الأرض، وبالتالي من السور فيتشبع مستواه الأول بالماء، ومباشرة بعد سقوط الامطار تكون هذه الرطوبة منتشرة في كل مستويات السور، لكن في فصل الصيف، انها تضعف ويبدأ تيبس مستويات السور وتبقى مقتصرة فقط على المستوى الاسفل الذي يستمد الرطوبة أيضا من تربة الحقل المجاور والسواقي الموجودة بالحقل والقريبة من السور : قبل البرج 5 وقبل البرج 6 ثم أماكن ماء

البيوتات. وتبقى مركزة أيضا في الجزء العلوي من السور نظرا لوجود نباتات تحتفظ بها في هذا المستوى.

الى جانب هذه التغيرات الفصلية، هناك تغيرات يومية، حيث أن نسبة الرطوبة تختلف في الصباح عنها في المساء (تكون مرتفعة في الصباح وتقل في المساء). بالنسبة للأماكن التي تنتشر بها النباتات تكون أيضا مرتفعة لأنها تحجب عنها أشعة الشمس وبالتالي تبقى مواد بناء السور محافضة على رطوبتها.

من خلال جدول الرطوبة (جدول) نلاحظ تناقصا تدريجيا لنسبة الماء في كل عينة حسب مستويات السور. فالعينات المأخوذة من الحقل المجاور للسور تتميز بكمية مرتفعة تتراوح ما بين 20 و33,8٪ كما أن المستوى الأول تتراوح فيه الرطوبة بين 8,25 و15,7٪ أما المستوى الثالث فتتراوح الرطوبة فيه مابين 11 و15,7٪ في حين المستوى الثاني تكون فيه الرطوبة ضعيفة بالمقارنة مع المستويات الأخرى (7,9 - 11,5٪). إذن نسبة الماء تختلف حسب مستويات السور، بهذا يختلف تأثيرها وفعاليتها على مكونات السور ومن هنا تكون عملية التهيئ هي المرحلة الأولى لتشبع هذه المكونات بالماء وانتفاخها ومن ثمة تفسخها كيماويا مما يساعد على عملية تفتتها .

هذه الرطوبة الموجودة بالسور لها دور مضر بمكوناته، فهي تخترق المادة اللاحقة (الجير) والمادة التي ملىء بها السور وتتحمل بالأملاح الذائبة حيث التراكم يلطخ موادالبناء في السطح ويفرقعها في الأماكن المتبخرة إلا أنه هناك من يرى العكس حيث ليس هناك مساوىء للرطوبة في السور بل لها تأثير ايجابي : اثناء إيابها ورجوعها تتحمل بكاربونات الجير الذي تضعه قريبا من السطح ، هذا الجير يتحول تدريجيا إلى كلسيوم صلب ومقاوم لا يترك تسرب الماء الخارجي (غير نافد) . في الحقيقة اذا كان هذا هوالجانب الإيجابي للرطوبة، فسلبياتها أكثر من ايجابياتها فالسور يتأثر بالرطوبة التي تنتشر بصورة كبيرة وبسرعة مما يؤدي الى تحلل مواد البناء، فتدهور السور يرجع اصله الى ظواهر فزيائية: التمدد والتقلص ثم اتساع الشقوق بالإضافة الى العمل الكيماوي خاصة وأن مواد البناء يغلب عليها الطابع الكلسي ان لم نقل كلها كلسية. الماء المحمل بالغاز الكاربوني يساعد على ذوبان بعض المواد المعدنية خاصة كاربونات الكالسيوم الموجود في بعض أو كل مواد بناء السور.

من خلال العينات التي حددنا فيها نسبة المواد غير الذائبة والمواد (جدول) نلاحظ أن نسبة المواد الذائبة تتراوح ما بين 25 و35٪ فهي إذن نسبة ضعيفة، في حين أن نسبة المواد الذائبة مرتفعة (65-75٪) لأن معظم مكونات السور كلسية يقوم الماء بإذابة كاربونات الكالسيوم الموجود بها، كما انها تتأثر بحامض الكلوريدريك مما يعرضها للفوران وبالتالي انبعاث كاربونات الكالسيوم.

تحلل مكونات السور يبدأ في الأماكن الأقل تماسكا حيث تكون هناك حركة مجهرية (شقوق) تشققات مفاصل، جذور نباتات، ثغرات ...) فالماء يتسرب مع هذه الفتحات الموجودة بالسور الشيء الذي يجعل مكوناته عرضة للتفسخ الكيماوي وعمليات التقشر والتفتت حيث يتسع حجم ثغرات السور وتتسع خطوط الاتصال وتزداد القشرة الخارجية من السور مما ينتج عنه تدهور السور في كثير من اجزاءه ومستوياته التي ترتفع فيها نسبة الرطوبة. فتحلل مواد بناء السور - بقع سوداء وداكنة ثم تزهر (ناتجة عن مواد عضوية أو أملاح مختلفة). فالماء في السور يكون محملا بأملاح وينتقل عن طريق الخاصية الشعرية ثم يصعد الى مساحة السور الخارجية، وعن طريق التبخر تظهر في الطبقة السطحية للسور هذه الأملاح التي تتبلور مقفلة الشعيرات، هذه الطبقة تتحول إذن الى قشرة صلبة، لكن هذه الأملاح التي تتوضع احيانا لا تجد مكانها في أماكن ذات شعيرات مسدودة لهذا فانها تتراكم قريبا منها على شكل بلورات كبيرة تنتفخ ثم ترفع القشرة الصلبة التي تتفجر وتتقشر ثم تسقط، هكذا تستمر الرطوبة في عملها حيث تنقل الى سطح السور الخارجي املاحا جديدة تتوضع على شكل قشرات صلبة هي الأخرى غير مستقرة كالأولى تسقط بدورها وهكذا.

هذه إذن هي أهم الظواهر الأساسية الناتجة عن الرطوبة وتحلل مواد بناء السور، ولمنع تكوين هذه البقع السوداء والداكنة ثم التزهر(هذه العناصر تؤدي الى تفكك مواد بناءالسور بعد انتفاخه يجب منع تحرك الرطوبة داخل السور عن طريق الخاصية الشعرية ثم منع رطوبة التربة المجاورة للسور (في الحقل) من الانتشار في السور بطلاء يمنع صعودها إليه ويجب أن يكون السور معزولا عن الحقل وبعيدا عن السكن (النطاق الداخلي) يحوالي 40م كما هو منصوص عليه؛ ويتوجب أيضا حماية أجزاء السور النافذة من الرطوبة.

باختصار، يجب وضع حد للرطوبة التي تمثل في غالب الأحيان السبب الرئيسي في تدهور السور (خاصة المستوى الأول والمستوى الثالث) وتكوين البقع والتزهرات، وهي المسؤولة عن كل الظواهر المرتبطة بالسور (محاربة الرطوبة تكون بالتهوية) لهذا فالرطوبة لها دور أساسي في التأثير على دينامية السور وتغيير مظهره من جزء لآخر ومن مستوى لآخر أيضا.

2-2 نسبة الكلس في مكونات السور.

من خلال جدول متوسط نسب الكلس في العينات المدروسة نلاحظ اختلافا في هذه النسب من عينة لأخرى حسب مستويات السور. فالعينات التي اخذت من المستوى0 (قريبة من السور) : Do-Bo-Ao تتراوح فيها نسبة الكلس ما بين 62,75 و 64,5 ٪ وتقل هذه النسبة لتصل الى 52٪ عند Co، أما عينات المستوى الأولى(C1, D2, B1, A1) فان نسبتها لا تتراوح ما بين 65.75 و 71.75٪.

هذه النسبة تختلف حسب مكونات السور من مكان لآخر نظرا لاختلاف تركيبها الكيماوي ونسيجها الحبيبي ونلاحظ أيظا اختلاف هذه النسب حسب مستويات السور حيث تتركز في المستوى الأول والثالث بكيفية أكثر من المستويات الأخرى (المستوى 2 والمستوى0). هذا ما يجعلها تخضع لعملية التفسخ الكيماوي بفعل الأمطار المحملة بالغاز الكاربوني أو الفرشة المائية الباطنية) مما يفسر تركيز عمليات التعرية المختلفة : تفتت، سقوط، مكونات السور خاصة في هذين المستويين.

2-3 نسبة الحموضة في مكونات السور.

لقد اسفرت الدراسة المخبرية لنسبة الحموضة في مكونات السور على نتائج مختلفة. فالعينات رقم Co,Bo,Ao المأخوذة بجانب السور تتميز بكونها حامضة أو قريبة من الحياد، في حين Do رغم كونها اخذت بجانب السور فهي قاعدية هذا يمكن أن نفسره بكون هذه العينات الأولى تتميز بأنواعها الضعيفة من كاربونات الكالسيوم ونسبة كبيرة من المادة العضوية التي منحتها حموضتها. أما العينات الأخرى (C3, D2, C2, C1) فإنها تتميز يكونها حامضية قريبة من الحياد (6,9,6,8,6,7) رغم احتواءها على نسبة متوسطة من كاربونات الكالسيوم (57.5 – 70٪) ، هذا يمكن تفسيره أيضا بكون هذه المواد تتوفر على المادة العضوية. أما العينات الأخرى (D3,

(D1, B3, B1, A1 فانها تتميزبخاصية قاعدية (8-7,3) واحتواءها على نسبة مرتفعة من الكالسيوم. نلاحظ اذن نوعا من التطابق بين نسبة الكلس وحموضة التربة، فكلما كانت نسبة الكلس مرتفعة تكون التربة قاعدية، لكن هذا لا ينطبق على كل العينات المدروسة.

2.4 شقوق التيبس.

يمكن أن نميز بين نوعين من الشقوق. شقوق رئيسية وثانوية، يختلف عددهاواتساعها حسب كل عينة، فالعينات D1,Co, B2,Ao يصل اتساع شقوقها 2ملم، وفي بعض الأحيان يتجاوز هذا العدد ليصل الى 4ملم في العينة ــــ مثلا. في حين العينات الأخرى يتراوح اتساعها بين 0.5 و1.5 ملم أما الشقوق الثانوية فهي عديدة في كل عينة ويقل اتساعها عن 0,5 ملم.

يمكن أن نستنتج من دراسة اتساع الشقوق نوعية الطين الموجود بهذه العينات فالعينات ذات الشقوق المتسعة تحتوي على الطين من نوع المونتموريونيت القابلة للإنتفاخ بفعل الماء والتشقق بعد عملية التيبس، في حين ان العينات الأخرى (ذات اتساع شقوق ضعيف) هي من نوع الكاولنيت. لكن السؤال الذي يمكن طرحه هو : هل نتائج هذه الشقوق المحصل عليها لها دلالة طبيعية في السور أولا، ثم ما هو أصل هذه الشقوق الموجودة بالسور؟

في السور نلاحظ وجود تشققات كبيرة : البرج 3,2,1 يمكن تفسيرها بالزلازل والهزات الأرضية ثم وجود تشققات دقيقة تخترق السور بشكل عمودي (سنقتصر على هذا النوع الأخير فقط، النوع الآخر سترد دراسته بالقسم الخاص بتأثير العوامل الخارجية : الزلازل والهزات الأرضية).

هذه الخاصية الفزيائية (اتساع الشقوق) ناتجة عن طبيعة مواد البناء من جهة والظروف المناخية من جهة أخرى. فالباطون الذي بني به السور هو عبارة عن خليط من الرمل والجير وحصى مختلف، ويتميز لكونه قابل للانتفاخ بعد تبلله، خاصة أنه يحتوى على الجير "(المادة اللاحمة).

فوجود الحبيبات الدقيقة في مواد بناء السور بكثرة يتطلب كمية مرتفعة من الماء مما يعرضها للانتفاخ، كما أن الرمل له أهمية خاصة هو أنه يمنع عملية الاتساع التي تسببها الشقوق اتساع الشقوق إذن مرتبط بالإضافة إلى طبيعة مواد بناء السور :

- تغيرات الحرارة الخارجية (التمدد والتقلص)
- كمية المياه المستعملة (الاتساع يزيد مع وجود مواد دقيقة).
- التركيب الحبيبي لمواد بناء السور (يكون الاتساع أكثر مع وجود مواد دقيقة)

من خلال الجدول يمكن المقارنة بين المتوسطات الحسابية والوسيط الاحصائي والتربيع الأول والأخير ويمكن آستنتاج مايلي :

ان التربيع الاول يختلف من عينة لاخرى حيث نجد ان 52 ٪ من الحبيبات يزيد حجمها عن 1.25 في كل من (D3-DI-CI) وعن 1.35 في (D2-C2) وتزيد هذه النسبة عن 1.45 في كل من (F-C3) لتصل إلي 1,05 في (E).

الوسيط هو الاخر يختلف حسب العينات حيث ان 50٪ من الحبيبات يزيد أو يقل حجمها عن 0,580 في (CI) و 0.630 في (C2) و 0.640 في (DI) و 0.650 في (D2) وتصعد هذه النسبة إلى 0.660 في (F) ثم 0.700 في (C3) و 0.680 في كل من (E-13).

التربيع الأخير : نجد أن 75٪ من الحبيبات يزيد حجمها عن 0,250 في (---C) وعن 0.270 في (F) وعن 0,275 في (C2) ثم أكثر من 0.285 في (E).

نلاحظ من خلال الجدول عدم التوازن في توزيع نسب الرمال الغليظة والرمال الدقيقة وبالتالي عدم التلاحم فيما بين الحبيبات .

فالرمال التي تستعمل في عمليات البناء يجب أن لا تكون لا غليظة ولا دقيقة والنسبة المفضلة للاستعمال تتراوح بين 2 و0.5 مم : الرمال الغليظة تمثل 2/3 والرمال الدقيقة تمثل 1/3 هذا التركيب هو المعمول به حاليا لأنه يقتضي أقل مايمكن من المادة اللاحمة والماء.

هذا عكس ما نلاحظه في التركيب الحبيبي لمكونات السور حيث ان الرمال الغليظة في كل العينات تفوق 80,1٪ في حين الرمال الدقيقة لا تتعدى 19,9٪، هذا من جهة

يفسر عمليات التدهور الكيماوي والميكانيكي للسور. هذا التدهور مرتبط أيضا بطبيعة المواد اللاحمة ونسبيتها المئوية (الجير). فهذه النسبة تكون متساوية للفرغات الموجودة في الرمال وبما أن هذه الرمال (أكثر من 80٪) غليظة، فإن الفرغات التي تكون بينها تكون كبيرة. هذه الفرغات تشغلها المادة اللاحمة "الجير" التي تتفسخ بفعل الامطار المحملة بالغاز الكاربوني أو بفعل مياه الفرشة المتعلقة بالسو، مما يساعد على عملية تفتت مكونات السور وسقوطها بفعل الجاذبية. كما أن مواد القشرة الاصلية ـاذا أخدنا بهذا التصنيف : رمال غليظة، رمال دقيقة ـ تتميز بنوع من الانتظام والتجانس مع مواد البناء الاصلية. لهذا نجد بعض أجزاء السور مازالت محافظة على مظهرها السليم لكن مواد القشرة المرممة "مباشرة بعد باب المحروق" هي الأخرى تتميز بنوع من التجانس مع مواد البناء الأصلية ـ من خلال جدول توزيع نسب الرمال الغليظة والدقيقة ـ لكنها في السور تزال بسرعة وتتفتت ولا تقبلها مكونات السور الاصلية (Rejet) هذا يمكن تفسيره ليس بالاعتماد عن التركيب الحبيبي لهذه المواد بل بطبيعة هذه المكونات الكيماوية ونوعيتها. فهي عبارة عن رمل وإسمنت مسلح. هذه المواد الحديثة لا تطابق في طبيعتها طبيعة المواد الاصلية للسور، فهي تتعرض لعمليات التشقق بعد تيبسها مما يساعد على نفاذية الماء وتركيز عملية التفسخ في هذه القشرة وتسربها إلى المواد الاصلية.

وخلاصة القول أن الركيب الحبيبي لمكونات السور يلعب دورا مهما في عمليات التفتت الكيماوي والميكانيكي للسور، لهذا يتوجب للقيام باصلاح السور أخذ مواد معينة تتميز بخصائص كيماوية وفزيائية مطابقة لمواد بناء السور الاصلية ليكون هناك تجانس وتقابل بين هذه المكونات وهذا لا يتأتى الا عن طريق دراسات متخصصة وتحليل مخبري دقيق لمكونات كل الاجزاء المراد إصلاحها.

لكن هذه الخصائص الكيماوية والفزيائية لمكونات السور لا يمكن الاعتماد عليها بوحدها لتفسير مظاهر تدهور السور لهذا سنتطرق الى عامل لايقل اهمية عن العوامل السابقة هو دور العوامل الخارجية في تدهور السور.

3 . دور العوامل الخارجية في تدهور السور.

هذه العوامل يمكن حصرها في تأثير الانسان والمناخ والزلازل والهزات الأرضية.

<u>1-3 التأثير البشري على السور.</u>

هناك عوامل يساهم الانسان من حيث يقصد أولا يقصد في تطورها، فالسكن الموجود على السور (قرب البرج، وبعده، بعد البرج 3، بعد البرج 4، بعد البرج5، استغلال الأبراج للسكنى)، بطبيعة الحال يؤثر على السور لأن هذا الأخير اصبح غير قادر ليتحمل هذا السكن، من هنا أخذ السور في التدهور لأنه بدأ يتحمل فوق ما يطيق. هذا الى جانب وجود مجاري كثيرة في السور ومجاري الأوساخ الخارجة من الدور الى الحقل، هذه المياه التي تخترق السور وتنساب إلى الحقل تعمل على تدهور السور بطرق مختلفة.

1) إنها تأكل السور من أسفله، ونحن نعلم دور الماء في التعرية وجرف التربة الموجودة بالسور، هذا ما نلاحظه في كل أماكن ماء البيوت، ثم مباشرة قبل البرج 5 حيث نجد ساقية تمر محادية لمستوى السور الأسفل.

2) انها تساعد - بالإضافة الى علو السكن في النطاق الداخلي ووجود أشجار وأعشاب في السور – على المحافظة على الرطوبة بدرجة كبيرة، ونحن نعلم تأثير الرطوبة على مواد بناء السور. كما أنه من الملاحظ بطريقة واضحة عمل الانسان المتعمد في عملية تدهور السور حيث قام بازالة شرنات واسقاطها في الحقل المجاور(مازالت موجودة هناك) بعد البرج 4 ليستغل اماكنها للسكن.

كما أن وجود ساحة قرب باب المحروق تكون احيانا ملعبا للكرة والمشاجرة بين الأطفال الذين يضربون الكرة والحجارة مع السور ويتعمدون الحفر ويتسلقون السور ويحدثون به ثقبا وآبارا مما يؤدي الى انسياب التراب منه بالتالي بداية التصدع والتشقق والتفتت.

هذا الى جانب تأثير الحامض البولي على مواد بناء السور، هذه العملية تتركز في أسفل مستوى السور الأول، وبالخصوص في جزءه الأول من باب المحروق حتى البرج3. اما بالنسبة للأجزاء الأخرى فان الحقل يعتبر حاجزا يمنع الناس من المرور إلى السور،

إلي جانب هذا الدور الإيجابي للحقل، فإنه يتميز بكونه يحافظ على استقرار الرطوبة في السور.

2_3 تأثير عناصر المناخ على السور.

ان المناخ بمختلف عناصره يؤثر على مواد بناء السور اعتبارا لطبيعتها الكيماوية والفزيائية (مواد ذات مقاومة ضعيفة)، أهم هذه العوامل الماء والحرارة.

1) عمل الماء : ان الماء بكل انواعه سواء الصافي أو المحمل بثاني اكسيد الكاربون يؤدي الى ذوبان الجير الموجود في الباطون. هذا الجير بعد ابتلاله يؤدي الى عملية الإنتفاخ ثم تحجير الجير عن طريق الكريفة بفعل الهواء ثم التشقق بعد ذلك هذا ما يفسر وجود شقوق عديدة وصغيرة في السور.

2) عمل الحرارة. الحرارة بدورها تلعب دورا، مهما في التأثير على تدهور السور التغيرات الوصيلة، ففي الفترات التي تتميز بالبرودة، ان الباطون يتصلب بطريقة بطيئة، في حين في الفترات الحارة فإنه يتمدد ونتيجة لهذه العملية (التمدد - التقلص) فان الباطون يتعرض للخطر بعد تصلبه حيث يتشقق ويتقشر.

فالتغيرات الحرارية اذن يمكن لها ان تؤثر على مواد بناء السور حيث تظهر بعض التحللات الفزيائية (شقوق، فتاتات، تهشيم، تقشر). هذا ما نلاحظه بكثرة في المستويين الأول والثالث من السور وفي الجزئين الأول والثاني بالخصوص.

3.3 تأثيرالزلازل والهزات الأرضية على السور.

لقد تعرضت مدينة فاس - حسب الفترات التاريخية - لزلازل كثيرة ناتجة عن حركات باطنية . تقييم اخطار هذه الزلازل وتأثيرها على فاس عامة وأسوارها خاصة يتطلب معرفة تاريخ هذه الهزات والبنية الجيولوجية لمدينة فاس. الا أن التوثيق التاريخي لهذه الزلازل ناقص ويصعب تحديده بدقة نظرا لعدم وجود محطات للرصد في شمال افريقيا حيث ان فاس لم تذكر في قائمة الزلازل التي دمرت المغرب في شتنبر واكتوبر 1079مثلا. لهذا سنعتمد فقط على النتائج التقريبية انطلاقا من معطيات محطات اوربية بعيدة. ويمكن تحديد تطور ظاهرة الزلزالية منذ القرن 16م حسب الجدول التالي:

من خلال هذا الجدول نلاحظ انه في منطقة فاس ما بين القرنين 16و18م حدة الزلازل القصوى يمكن أن تصل الى 9 حسب المقياس العالمي (درجة 9 : بسرعة الزلازل تتراوح بين 500 و 1000 ملم/ث-2، منازل صلبة من صنع أوربي تضررت كثيرا، بنايات أخرى تعرضت للإنهيار) ومن بداية القرن 20، أخذت فاس تتعرض لهزات طفيفة. تسبب خسائر ضعيفة فقط، لكن تكرار هذه الظاهرة لعدة مرات - وان كانت خفيفة - ستؤثر بقوة على المدينة، الشيء الذي يهمنا من هذه الزلازل هو معرفة مدى تأثيرها على السور. فالشقوق الكبيرة الموجودة في كثير من أجزاء السور خاصة في البرج 3,2 و5 ثم شق كبير أيضا بين البرج 2 و 3 لن نفسرها الابواسطة الزلازل والهزات الخفيفة التي تعرضت لها مدينة فاس كما انه قبل البرج 6. نجد جزءاكبيرا سقط من السور، بدون شك أنه ناتج عن جل الزلازل ايضا.

4) الاطار البيولوجي وثبات معالم السور.

ان هذه العوامل السابقة.لا يمكن الاعتماد عليها منفردة لتفسير دينامية السور، بل لا بد من وجود عوامل مرافقة تساهم بدورها في التأثير أو عدم التأثير على السور. هذه العوامل يمكن حصرها في الإطار البيلوجي.

4 -1 - الكائنات الدقيقة (باكتريا، فيروس....).

الباكتريا : يمكن ان تعيش على اغذية متنوعة تستمدها من مكونات السور والماء. فهي تقوم بتحويل النتروجين الى مركبات حامضية وتقوم بانتاج حامض البيتريك أو حامض الليونيك أو حامض الأكساليك ثم افراز هرمونات تؤثر على النبات الموجود بالسور وعلى مواد البناء ايضا وتلعب دورا مهما في خلق عدة تفاعلات خاصة بمواد بناء السور، هذه التفاعلات تعتبر بطريقة غير مباشرة تغييرات كيماوية حيوية في طبيعتها. ومن الصعب على هذه الكائنات العيش بدون بوتاسيوم فهي تتغذى بهذه المادة مما ينتج عنه وجود بقع بيضاء على الغلاف الخارجي للسور، ثم تفكيك التركيب الأصلي لمواد بناء السور.

2- 4 الطيور وباقي الحيوانات.

لها دور مهم في عملية تفكك السور، ويختلف تأثيرها حسب كل من الحيوانات، فالطيور تقوم ببناء اعشاشها في ثغرات السور بعد إزالة بعض المواد من هذه الثغرات، وفي غالب الأحيان انها تقوم ببناء بتوسيعها وتعميقها (الخطاف والحمام مثلا)، الا أن تأثير الحمام اكثر من الخطاف باعتباره يستقر في ثغرات السور خاصة في الأبراج عكس الخطاف الذي لا يفد على الأسوار الا في الفصل الحار وفترة التوالد (فصلي الربيع والصيف)

تقوم الفئران والنمل والزواحف الصغيرة بعملية حفر جحورها وانشاء شبكة من الممرات التي لا تظهر منها على السطح الاحفر صغيرة أو مخارج. هذه الحفر يمكن للماء أن يستغلها ويقوم بتوسيعها مما يؤدى الى تدهور السور.

3_4 تأثير النبات. يتخذ هذا التأثير شكلين رئيسيين :

1) تأثير ميكانيكي (تأثير مباشر)

2) تأثير كيماوي (تأثير غير مباشر)

1) التأثير الميكانيكي.

مصدر هذا التأثير هو جذور النباتات الموجودة بالسور خاصة بالنسبة لمجموعة الباديات، وأخص بالذكر ذكر التين الذي يوجد بكثرة في السور خاصة قبل البرج 6، حيث يقوم باستغلال الثغرات، ثم الثغزاز، الزيتون الا أنها قليلة الأهمية بالنسبة لذكر التين. هذه النباتات تقوم بامداد جذورها في السور في كل الاتجاهات. وبعد نمو هذه النباتات يكبر حجم جذورها مما ينتج عنه عملية ضغط على مواد بناء السور وتوسيع الشقوق وبالتالي تهشيم السور (صورة).

الى جانب تأثير النباتات بجذورها فانها تؤثر أيضا باغصانها التي تكون محتكة بالسور مما يؤدي الى تفتت مكوناته الخارجية (الغلاف الخارجي) أما النباتات الأخرى الموجودة السور (الأعشاب) فتأثيرها الميكانيكي ضعيف نظرا لكون جذورها لا تتسرب كثيرا داخل السور بل تقتصرفقط على مستوى سطحه (20-30سم).

2) التأثـــيرالكيمـــاوي.

هذا التأثير الكيماوي يسايراتجاه التأثير الميكانيكي ذلك أن الثغرات والشقوق التي تحدثها جذور النباتات في السور تعتبر نواة أولى لنشاط التفسخ الكيماوي نظرا لارتفاع نسبة الغاز الكاربوني وارتفاع نسبة الرطوبة مع التعمق داخل السورمما يؤدي إلى تكوين حامض كاربوني يؤثر كيماويا يؤدي ـ على مواد بناء السور التي يغلب عليها الطابع الكلسي، إلا أن هذا التأثير لا يقتصر على الفتحات والشقوق التي تحدثها الجذور فقط، لكنه يتعدى ذلك إلى الشقوق الناتجة عن تفسخ أوراق النباتات والجذور. فأوراق النباتات وإفرازاتها المختلفة تمنح مادة عضوية توجد على مستوى سطح السورالأعلى وعلى سطح السور المزدوج (بعد البرج 5) يمكن اعتبارها بمناسبة الوقود اللازم لأنواع الاحتراق البكتريولوجي حيث تخترق المادة العضوية إلى ثاني أكسيد الكاربون الذي يزيد من قدرة الماء على إذابة مركبات الكالسيوم والبوتاسيوم والمعادن الأخرى الموجودة في مواد بناء السور وبذلك يلعب دورا مهما في عمليات التفتت الميكانيكي والكيماوي.

اذا قمنا بمقطع عرضي للسوربعد البرج 5 مثلا، نلاحض ان السور لا يتوفر الا على نسبة ضعيفة جدا من هذه المواد العضوية في حين ان مستوى سطحه قد يحتوى على نسبة كبيرة من المادة العضوية، ويمكن ان نميز في هذا المكان بين مسكتين :

– مســكة (A 00) وهي مسكة في أعلى سطح السور المزدوج "بعد البرج 5" تتكون أساسا من بقايا نباتية : جذور الحريق والخباز ثم اوراقها وأوراق ذكر التين والتغزاز وبعض السيقان ثم بعض الحبيبات النباتية.

مسكة (A 0) مكونة من بقايا نباتية جزئيا مقسمة ولا يمكن معرفة أصلها. لانها تعرضت للتفسخ ولم تبقى محافظة على مظهرها الأصلي.

فالذبال ينتج عن بقايا النباتات المختلفة : أوراق، جذيرات، افرازات مختلفة ... فذكر التين وتفان يفرزان مادة لبنية، أما باقى النباتات فتقوم بإفراز غدد عديدة اللون. هذه الإفرازات عبارة عن احماض صغيرة : حامض البروسين (Brucine) مادة سامة شبه قلوية مستخرجة من النبات " واللجنين ثم احماض امنية تفرزها الطحلبيات وهي أساس تكوين البروتين ويمكن توضيح المكونات الأساسية للمادة العضوية حيث نجد :

1) حامض الفولفيك Acide Fulvique ———————

2) الهيما توميلانيك

3) حامض الذباليك

هذه الأحماض تلعب دورا مهما في منح مواد بناء السور – على مستوى سطحه –خاصية الحموضة كما أنها تهاجم هذه المواد وبالتالي تساعد على عملية تدهور السور، من هنا يكون النبات فعلا عدوا للأثار.

الى جانب هذا التأثير السلبي للنبات على مكونات السور فهناك تأثير ايجابي ايضا حيث يقوم النبات بامتصاص الرطوبة الموجودة بالسور خاصة في الفصل الجاف "فصل الصيف حيث الامطار قليلة أو منعدمة "كما أنه يحمي السور من الزخات المطرية والرياح الشديدة أو على الأقل يخفف من حدتها.

هذه اذن اهم العمليات "الخصائص الكيماوية والفزيائيةلمكونات السور، العوامل الخارجية من السور، الاطار البيولوجي في السور "التي تتفاعل فيما بينها لتحدد الشكل النهائي للسور المتدهور عبر مراحل أساسية :

- تبلل
- اذابة
- تقشر
- تفتت ميكانيكي
- تفتت كيماوي
- سقوط بفعل الجاذبية

خاتمـــــة :

لقد كان الهدف من هذا الموضوع هو تفسير دينامية تدهور السور مع التركيز على عنصر : الرطوبة والنبات ودراسة مكونات السور في المختبر ومحاولة التعليق عليها للتوصل الى بعض النتائج ثم تفسير جميع الإشكاليات المطروحة بالنسبة لهذا الموضوع بعد دراسة الأسوار من الناحية التاريخية حاولت أن أقوم بدراسة عناصر السور الأساسية التي قسمتها على أساس ثلاثة معايير مهمة :

- على أساس عنصر التكوين (مواد وطريقة البناء)

- على أساس المظهر المميز للسور (الثغرات والمفاصل)

- على أســاس التطورات الخــارجيــة التي يـعـرفـهـا الـســور: الرطوبة – النبـات – الطيور وباقي الحيوانات.

وتضمن هذا الفصل مجموعة من الأسئلة تمت الإجابة عنها سواء في نفس الفصل أو في الفصل الثالث لتفسيرها أكثر.

وفي الفصل الثالث تطرقت الى أنوا ع التعرية المختلفة التي يتعرض لها السور ثم كيفية هذه العمليات. هذه العمليات يمكن تفسيرها اعتبارا لخصائص السور الكيماوية والفـزيائيـة بعـد دراسـة بعض العينات في المخـتـبر والتـعليق عليـها ثـم اظهـار دلالتـها الطبـيـعيـة. لكن هذه المكونات غير كافيـة منفـردة لتفسـيـر هذه الديناميـة لهـذا حـاولت تفسيرها اعتمادا على العوامل الخارجية التي تتلخص في التـأثير البشري على السور ثم تأثيـر عوامل المناخ "تسـاقطات – حرارة هـذا بالإضـافة الى تـأثير الهزات الأرضـيـة والزلازل على السـور. لكن لا يمكن تفسـيـر هذه الديناميـة إنطلاقـا من هـاذين العـاملين السـابقين لانه هنـاك عنصـر آخـر مـهم هو العنصـر البـيولوجـي في السـور وأهـميـة هذه الكائنات البيولوجية في التأثير على السور "النبات عدو الآثار".

هذه إذن أهـم العمليات المختلفة التي تحـدد مظهر السـور الحـالي، واكتفيت بإعطاء أسئلة ثم الإيجـابة عنها وإعطاء حلول على إقتراحات لإصلاح السور، هذه الحلول عبارة عن تطورات فقط، لهذا للقيام بإصلاح السـور يتوجب دراسة خصـائص مكونات كل جزء بطريقـة دقـيـقـة. لقد تـعرض السـور للإصـلاح في الأربعـينات ببث رفـوف من الحـجـارة بجـانبي السـور لكن هذه الحـجـارة تزال ممـا يعـرض السـور لعـمليـة التـدهور وحـتـى الإصـلاحـات الحـاليـة منذ 1977 فـانها لا تـأخـذ بعين الإعـتبار مكونات السـور الأصليـة ترفض مـواد البناء الحـديثـة كـيمـاوية وفـزيائيـة تخـتلف عن تلك الـتي تتـمـيـز بهـا المواد الأصلية، كما أن عملية الإصلاح هذه لا تراعي معالم السور الأصلية مثلا سد الثغرات. هذا مـا يمكن مـلاحظتـه في أسوار: باب الفتوح – بـاب المحروق – بـاب السـاكمـة – بـاب المكينة – باب الجيسـة. لهـذا يتوجب عند إصلاح السـور الحفـاض عليـه كمـعلمـة تاريخيـة وعدم هدم سمعته التـاريخيـة لهذا فالإصـلاح يجب أن يكون على نفس الطريقة التي بني

بها السور وهذا لا يتأتى إلا بدارسة مكوناته، دراسة عميقة ومحاولة أخذ مواد تكون لها نفس خصائص مكونات السور ليكون هناك تجانس وتناسب بين هذه المواد. هذا بالإضافة الى تفهم كل المشاكل التي يعاني منها.

فكيف يمكن إذن إصلاح السور؟ هناك إختلاف في نظريات الإصلاح : هل الإصلاح للتعبير عن فترة تاريخية معينة ؟ أو عدم مراعات هذا التاريخ ؟ مثلا إذا سقط جزء من السور يتوجب إنشاء سور آخر على أساس أننا نبين أنه أنشأ أخيرا ولكنه يعبر عن السور الأصلي.

لكن المشكل المطروح هو صعوبة إصلاح الأسوار التي يكثر فيها النبات نظرا لعدم وجود وسائل لامكانية معالجة السور. المهم هو إزالة هذه النباتات بانتظام، والتي ما فتيء تجتاح الأرض وتحدث أضرارا لا يمكن اصلاحها بسبب عدم اتخاذ هذه الإحتياطات البدائية. لكن لا يجب أن نيأس ونقول أن نهدم السور بل يتوجب تركه على هذه الكيفية حالما تتوفر الوسائل لمعالجة هذا المشكل، إزالة الأشجار ومعالجة هذه الأطراف .

بالإضافة إلى هذا الإصلاح هناك إصلاح عن طريق بث الرفوف من الحجارة بجانبي السور "بعد البرج 6".

في عملية الإصلاح يجب تبيان تدخل الإنسان لعملية الإصلاح .

إلا أن المشكل الآخر الذي يعترض عملية الإصلاح - بالإضافة إلى النبات – هو وجود مباني على السور وهذه المشكلة تتعلق بالسلطات المحلية التي تترك هؤلاء الناس يبنون فوق الأسوار وفي المجالات التي كانت تفصل السور على النطاق الداخلي هؤلاء السكان يسببون مشاكل كثيرة.

– الضغط على السور الذي أصبح لا يتحمل فوق ما يطيق.

تأثير ماء البيوتات.

– لوضع حد لذلك يجب ان لا يبقى هؤلاء السكان وهذا لا يكون الا بتدخل السلطة المحلية على أساس أن تقوم بايجاد وحدات سكنية بعيدة.

وقاية الأسوار ضد عامل الزمن يصعب تحقيقها " الترميم" لهذا على الحكومة أن تقر قوانين لمنع السكن على السور وعلى جواره. هذا الترميم يعرض لاخطار معقدة :

– القيام بالترميم بنفس تقنيات البناء لاظهار قيمة الاسوار التاريخية.

– إصلاح الاجزاء المتدهورة بنفس تقنيات البناء الاصلية أو بث رفوف من الحجارة.

– إعادة بناء القطع أو الأجزاء التي تدهورت نهائيا مع الاقسام المطابقة إلى مكانها. حتى يستطيع الأثر أن يسترجع مظهره الاصلي ويستطيع الزائر تكوين فكرة عنه أكثر صحة وأكثر كما لا. ولنقل باختصار أن السور ليس حقل خراب فقط يشهد على دمار ناتج عن ظروف طبيعية وبشرية بل يجب أن ياتينا بدرس حي عن فترة تاريخية معينة بقدر الامكان. لكن هذا الموضوع يتصل بمشكل الترميم فما هو الترميم يقول ليتره Litré : " التصليح هو الإرجاع الى الأصل " من هنا يكون الترميم هو إرجاع الأسوار الى أصلها في مظهرها الأول، اذن إلى خلق وهم، الى خداع : المثل الأعلى للمرمم هو أن يعمل بحيث لا يستطيع الجمهور، وحتى الخبير أن يميز الجزء القديم من الجزء الجديد. وبهذا المعنى فان الترميم هو زيف ذو الدعاءات علمية. ففي الترميم يجب إجراء القسمة بين القديم والحديث، وغني عن البيان ان الترميم غير مضبوط على أكثر من نقطة. لهذا يجب انقاد هذه المباني الأثرية " الأسوار" من التدهور والخراب الكامل والمحافظة عليها كآثر تذكارية متعلقة بفترة تاريخية معينة، هذه الأسوار تدخل في إطار هندسة البناء التي بدورها ما هي الافرع من فروع البحث الإركيولوجي. من هنا فاصلاحات السور يجب ان يقوم بها الإركيولوجييون الذين لهم دراية بالتاريخ وتتوفر لديهم بعض الوسائل (C 14).

Les remparts des médinas élément de défense et d'organisation*

Résumé

la construction des cités d'une manière générale a toujours été précédée par la construction des remparts et des édifices socio-culturels.

Le rôle que jouaient les remparts n'étaient pas limités comme on le sous entend dire, à la limitation du secteur urbanisé ou contrôle par le pouvoir. mais, jouaient aussi un rôle prédominant dans l'organisation de la cité.

Des remparts on ne peut en exclure les portes qui sont considérés jusqu'à lors comme monuments symbolisant le pouvoir de la cité, qui sont support de transit entre la cité et l'extérieur. Ils sont traitées d'une manière différente d'un site à l'autre. En effet, si tout transit doit passer par une des portes de la cité c'est que les remparts de cette cité ont été exécutés de la meilleure manière et persistent à jouer leurs rôles. Les tourelles de renforts, les meurtrières, le passage dégagé tout le long des remparts, sont tous des éléments qui jouent un rôle décisif dans la facilité de défense de la cité.

Les portes réglementant les entrées et sorties des cités sont des éléments d'organisation élémentaires mais autour desquel une structure d'accueil spécialement adaptée à chacune d'elles a été organisée. Chaque porte s'ouvrait vers un axe reliant la cité à un autre territoire bien défini et qui jouait un rôle dans l'organisation de cette dernière.

A la proximité des portes les structures d'accueil comprenant les services de réception tel que foundouks commences et certains services administratifs sont à l'avant garde de la cité, et permettent une meilleure organisation de cette dernière.

---

*) MONSIEUR GHAITI khalid E.N.A - Rabat

A la suite de ces premières structures viennent se greffer les autres services et commerces qui peuvent être considérés internes à la cité.

Les remparts d'une manière générale entourent la cité avec ses habitations, ses services, ses espaces de loisirs certains tampon entre la zone artisanale et celle des habitations et des espaces libres en vue d'une extention future.

A l'intérieur de certaines habitations on trouvait des "ryads" qui bénéficient généralement d'une grande superficie permettant des plantations. Ces espaces additionnés au fait que la taille des cités qui était relativement petite épargnaient beaucoup de problèmes à la cité.

Les problèmes de sécurité et l'existence des espaces à l'intérieur des remparts permettaient de garder une grande ceinture verte aux alentours des cités, ces espaces ont généralement toujours été des espaces agricoles de haute densité, et étaient exploités d'une manière trés rationnelle vu leurs proximité à la cité.

Si ces remparts ont joué pleinement leurs rôle jusqu'au début du XXème siècle, cela reviendrait au faits que,

- La volonté de construire grand a toujours été prédominante.

- La population urbaine a stagné pendant plusieurs siècles. (par limitation naturelle effet des épidémies guerres et séchresses).

- Le problème de sécurité qui était posé jusqu'à cette date.

- Au début de ce siècle, avec la création des cités européennes, et le règne d'une certaine sécurité, les cités sont devenues extra verties.

La cité extra-muros construite alors était inspirée du modèle européen, et marquait une nette différence à la authentique.

Chose qui n'a pas été possible dans l'autre pays, tel que l'Algérie puisque le protectorat a sauvegardé les cités anciennes au Maroc. Et là il faut citer la définition de la Médina tel qu'elle est décrite au point robert édition 1970 : partie musulmane d'une ville (opposée à la ville européenne), en afrique du nord spécialement au Maroc.

Cela veut dire par son organisation elle répond vraiment aux rites et aux traditions de la population marocaine.

Dans cette organisation les remparts dessinent par leurs portes une espuisse de schéma synthétique de l'organisation spatiale de la ville par exemple, la Médina de Fès peut être parcouru d'une porte à l'autre en moins de quarante minutes avec un parcours permettant de franchir des séquences d'activité assez diversifiées et spécialisées.

Sur le plan social les remparts peuvent continuer à jouer leur rôle de sécurité et défence du patrimoine culturel, par le simple fait que le site des médinas s'y prête et que sur le plan métaphysique, les rites et traditions marocaines s'exercent mieux à la médina.

Sur le plan technique les remparts eux aussi doivent être sauvegardées et restaurées et là je citerais le proverbe marocain. "enfance mes fondations, couvre moi bien la tête et laisse moi vivre mon destin".

Cela veut dire que par son organisation elle répond vraiment aux rites et aux traditions de la population Marocaine. dans cette organisation les rempart dessinent

Atouts et apports des enceintes dans les projets urbain*

Mr. Le président, Mesdames et Messieurs,

Je voudrai en premier lieu féliciter les organisateurs pour cette heureuse initiave, au nom du président-fondateur et des membres du bureau de l'Association BOU REGREG de Salé.

Je voudrai également saluer cet effort commun du conseil de la commune de Tiznit, de la province de Tiznit, du Ministère des Affaires Culturelles et de l'Association Illigh pour le développement et la coopération, effort qui prouve bien qu'il est possible de mener des actions par la mise en commun des énergies existantes.

Mon intervention se distingue quelque peu de celles qui ont déjà été faites dans la mesure où elle s'interroge sur le rôle et les fonctions des enceintes à différentes périodes de l'histoire mais aussi et surtout aujourd'hui puisque la question essentielle est celle du changement de vocation des enceintes. C'est donc une modeste réflexion sur les atouts et les apports des enceintes dans les projets urbains. A chaque fois que nous parlerons des remparts, murailles, mais aussi des portes, bordjs et même de l'acqueduc Mérinide, nous essaierons d'illustrer grâce à des diapositives sur Salé notre propos.

Nous entamerons notre exposé par un bref rappel de l'histoire de Salé qui sera forcément schématique puisque l'intervention du Docteur Hajji était exhaustive lors de la 2ème session, d'insécurité et de marquage du territoire est probablement derrière toutes les édifications d'enceintes celles-ci protègent des "descentes tribales" vers les plaines atlantiques et permettent aux villes de jouer le rôle de refuge.

Mr M. Faouzi Zniber, Président de la Commission d'Urbanisme de l'Association Bouregreg. (*)

Au moment de la prise de Salé par les Almohades les fortifications existantes sont rasées et reconstruites par En-Nacer le fils du Yacoub El Mansour.

Celles-ci sont cependant incomplètes et dégarnies le long du fleuve Bou Regreg au Sud à tel point qu'une escadre Castillane débarquera et occupera Salé en 1259 pendant quelques semaines jusqu'à ce que Yacoub Ben Abdelhak vienne l'assiéger et la délivrer.

- Les mérinides construisent alors les remparts Sud et Bordj Eddoumouh (Larmes) qui complète ainsi l'enceinte du côté du fleuve.

- Yacoub Ben Abdelhak fit venir un architecte de Séville qui trace le plan et exécute les travaux de construction de vaisseaux relié au fleuve par un canal qui amenait l'eau du Bou Regreg par la porte monumentale de Bab El Mrissa (entre 1260 et 1270).

Un autre canal sur l'emplacement des eaux et la sortie des bateaux. C'est à cette époque qu'est également réalisée l'acqueduc qui alimentera en eau la grande Mosquée à partir de Aïn Barka.

Je n'ai d'autres informations avant l'avénement de la dynastie Alaouite période pendant laquelle les successeurs de Moulay Ismaïl vont s'attacher à la fortification de Salé. Les remparts sont restaurés au XVIII siècle.

Une poudrière est construite près de Bab Sidi Bou Haja et Bordj Sidi Ben Acher est édifié pour contrôler l'estuaire de Bou Regreg. Ensuite le rôle de Salé va en déclinant avec l'avénement d'Essaouira en 1765 qui verra un transfert des fonctions portuaires et commerciales de Salé vers Essaouira (Mogador).

- Cette régression de la fonction portuaire va avoir des implications sur le rôle des enceintes et des portes. Celles du Nord et de l'Est vont devenir préeminantes (Bab Sebta, Bab Chaâfa et Bab Fès) dans la mesure où Salé se retrouve vers l'arrière pays Agricole et va jouer un rôle charnière entre le Nord et Sud du Maroc.

Avec l'avénement du protectorat et l'extension du développement urbain extra-muros, des portes vont disparaitre, les niveaux du sol vont être

sensiblement modifiés (voir Bab El Mrissa et Bab El Ferrane). Un pande muraille qui allait de Bab El Mrissa à l'Oued est dans un 1er temps percé, il disparaîtera dans un second temps.

Nous pensons qu'à partir de rappels historiques de ce type nous ne pouvons pas ne pas être amenés à penser que ces enceintes doivent faire l'objet d'enjeux urbains. Car ce qui est à éviter avant tout c'est la banalisation de ces ouvrages, leur déconsidération alors même qu'ils font partie de notre mémoire qu'ils sont chargés d'histoire, de symbolique et d'imaginaire (forts avancés, chemins de ronde...). ils font partie de notre culture urbaine et constituent des éléments familliers et structurants du paysage urbain. Il serait intéressant que parmi les recommandations de ce séminaire puisse être proposée la recherche d'un cadre où pourrait se mener la réflexion sur une typologie des enceintes faisant la différence entre les villes portuaires (marines ou fluviales), les agglomérations de montagne, les villes de plaines intérieures, de même qu'il serait intéressant d'essayer d'établir une typologie des évolutions que les enceintes ont connu et le rôle qu'elles ont joué ici et là dans des projets d'aménagement c'est-à-dire la manière dont elles ont ou n'ont pas été intégrées. Ainsi vis-à-vis d'elles trois attitudes "positives" sont adoptées de manière générale :

1/Attitude passive d'abandon mais sans démolition ou percement.

2/ Réstauration et abandon en l'état

3/ Mise en valeur et intégration dans des projets urbains.

C'est bien entendu pour la troisième que nous optons sans négliger l'importance de la seconde qui dans tous les cas est indispensable. Mais en dehors du témoignage historique que nous avons évoqué plus haut que représentent les enceintes aujourd'hui ? et quel rôle pourraient telles jouer ?

Elément tantôt valorisant, marquant du paysage urbain qui constituent souvent un véritable répertoire typologique en matière d'architecture et de construction : Arcades, meurtrières, escalliers, portes proportions mais aussi par les matériaux utilisés, les techniques de mise en oeuvre, les appareillages différenciés .. Utilisant trés souvent les ressources locales

(Argile, terre, pierre ...) elles révèlent les richesses locales et s'intégrent parfaitement dans le paysage naturel.

- Eléments tantôt valorisé par des fonctions nouvelles, par la restauration, l'aménagement ou même la protection des abords.

- Elément de ceinture distinguant un dehors et un dedant, un extra et un intra-muros, elles constituent un élément de rupture entre des tissus urbains différents, des architectures différentes, des densités, des climats, des ambiances différentes.

Elles permettent également de lire un site et son relief.

- Porteuse d'un cachet spécifique, particulier, elles permettent une lecture concrète, matérielle de l'histoire d'une ville dont elles pourront constituer l'image ou la représentation symbolique si elles ne figurent pas déjà dans ses arms.

Eléments sensibles, qui méritent donc des égards elles doivent être intégrées dans des projets d'aménagement urbain étudiés et mis en oeuvre dans les règles de l'art. Elles ne feront qu'enrichir le paysage urbain et vont lui conférer une grande valeur rajoutée.

Elles peuvent également être intégratrices dans des projets ou elles seront l'élément porteur, l'élément de référence, où leur vocation sera changée où elles abriteront et permettront à des nouvelles fonctions de se développer.

- des fonctions modernes, institutionnelles ou commerciales de gestion ou culturelle, peuvent en effet s'y dérouler à condition bien entendu que cela se fasse encore une fois dans les règles de l'art.

D'un rôle passif elles passeront alors à un rôle actif et vivant montrant la capacité qu'à notre société moderne à assimiler, à respecter le patrimoine mais aussi à l'intégrer dans ses préoccupations et projets actuels et à venir.

Ailleurs, dans la ville de Ferrara en Italie, des murailles du 15ème siècle se déploient sur 9 km, elles ont permis d'asseoir la vocation culturelle de la ville et par la même son image commerciale" et touristique.

Grâce à elles et à des fonctions culturelles installées intra-muros des emplois et activités ont été générés au niveau de toute la ville.

- Aux portes d'Alep, ville de Moulay Idriss en Syrie, à Bab El Faraj un projet récent en cours reprend extra-muros des références empruntées intra-muros cherchant ainsi une continuité du paysage et du tissu dans une rupture progressive et intégrée. A Salé, à l'initiative de l'àssociation Bou Regreg et en collaboration à troite avec la municipalité, la préfecture et l'inspection des monuments historiques, des propositions d'aménagement et d'intégration des remparts et des borjs ont été faites à partir d'une étude menée par une équipe conjointe de chercheur et étudiants de l'Institut Universitaire d'Architecture de Venis.

Ainsi Borj Bab Sebta qui recevra les locaux de l'atelier municipal de réhabilitation de la médina de Salé, projet qui bénéficie d'un financement du gouvernement Italien, est intégré dans un projet qui comprend également deux foundouks et une place, qui constituera à l'avenir une des vitrines de la cité.

- De même des propositions de réflection fonctionnelles ont été faites pour bordj Sidi Benacheur et Bordj El Kébir.

- Enfin Bab El Mrissa symbôle et image de la ville est proposée comme élément structurant fondamental pour le réaménagement d'un espace important qui recevra peut être un nouveau complexe administratif et où outre le recul et l'aménagement de jardins et de promenades des recherches de symboliques sont tentées à travers la reconstitution en passage pietonnier revêtu de dallages de l'itinéraire des bateaux entrant à l'Est par Bab El Mrissa et sortant au Sud par Bab El Ferrane.

Avant de conclure, je voudrai, au nom de Mr. Mohamed Aouad président-fondateur et des membres du bureau de l'Association Bon Regreg, en signe d'amitié pour Tiznit et sa région offrir à la commune un exemplaire de l'étude réalisée sur la médina de Salé.

Je vous remercie.

Rabat et ses remparts*

Rabat, sur la rive gauche du fleuve Bou-Regreg, et sur le bord de l'Océan atlantique, a probablement été occupée dés les temps les plus reculés. Avantageusement situé entre lixus (Larache) et mogadore (Essaouira); deux points de la côte marocaine où phéniciens et carthaginois établirent des comptoirs commerciaux, l'estuaire du Bou-Regreg était susceptible de servir aussi d'escale pour les audacieux navigateurs.

Au milieu du 7ème siècle, les armées musulmanes vont soumettre le Maroc. Mais ce n'est qu'au 11ème siècle que les historiens situent la création de la ville de Rabat, sous le règne de l'Almoravide Youssef Ben Tachfine, celui-ci fit élever une forteresse sur la pointe des Oudaias dont il ne reste qu'un petit pan de mûr. Il faudra attendre l'arrivée des Almohades, pour que naisse véritablement cette forteresse. Le premier sultan Almohade Abdelmoumen fit édifier la kasbah et son petit fils Yacoub El Mansour les remparts de la ville de Rabat, plus tard au 17ème siècle les Andalous viendront greffer un autre rempart au sud de la ville et construir quelques tours dans l'enceinte des ouadias. Enfin au 18ès et 19ès les différents sultans Alouites viendront renforcer la défense de la Kasbah.

1) La Kasbah des Ouadais :

Les remparts de la Kasbah, se dressent le long de la place souk El Ghezel, de l'océan et du fleuve.

La muraille Almohade comprend quatre murs celui qui longe l'océan, celui de la place souk El Ghezel et les deux murs qui forment les côtés Nord-Ouest et Nord-Est du Musée. De nombreuses tours l'épaulent dont la tour d'angle ouest la plus grande la tour de l'Est 6 et les deux bastions de l'arse du café.

L'enceinte de la Kasbah, par sa batisse apparaît comme intermediaire entre la construction Almoravide et celle de beton qui prévaudra dans la fortification de Rabat. C'est un rempart en moellons qui se rapproche des remparts Almoravides (épaisseur de 2m50, hauteur 8 à 10m).

---

* Mlle BENAISSA Latifa Avec la collaboration de : Monsieur Said NAGGAY

La tour d'angle Ouest forme un pentagone de plan irrégulier; c'est une tour pleine, dont l'aménagement intérieur consiste en une terrasse à plus de 10m du sol. A l'extérieur on y accéde du chemin de ronde par une baie. Elle est construite comme les autres tours : des lits de moellons avec des chaïnages d'angle de pierre taillées.

La tour de l'Est surplombe le Bou-Regreg à l'extrêmité Est du quatrième mur de l'enceinte et marquait la limite de la Kasbah à l'Est d'où son nom.

C'est une tour demi circulaire. Sa hauteur totale des sables au sommet des merlans atteint 22m47. Dans sa plus grande dimension elle mesure 7m72 du NO au SE et 4m65 du S.O. au N.O. La bâtisse est faite de moellons auxquels se mêlent quelques assises de pierre taillées. Elle rappelle les tours demi rondes de la forteresse de Tit. Ses merlons en dents de scie sont probablement une réfection de l'époque Alaouite.

Erigée par le troisième souvrain Almohade Yacoub El Mansour et dominant la place souk El GhezeL, la porte monumentale par l'impression de force qu'elle dégage semble avoir été construite pour soutenir un siège. Disposée en bastion, elle se projette en avant de la muraille à laquelle elle est accolée. C'est une porte à coude simple. Trois salles au rez-de-chaussée de dimensions voisines se succédent en enfilade. Un étage les recouvre et comprend un certain nombre de petits couloirs qui servaient probalement à la garnison. Au dessus, règne la vaste terrasse.

C'est une construction faite avec de belles pierres de taille soigneusement appareillées et qui occupent toute l'épaisseur du mur. Le décor extérieur se manifeste clair et vigoureux. Les lignes qui soulignent les frises et les bandeaux donnent une grande netteté à l'ensemble. La brisure des arcs n'est jamais trop accentuée, ceux-ci sont simples enveloppés d'arcs lobés; coutume hispano-mauresque dont les Almohades héritent à leur arrivée au pouvoir. Des motifs serpentiformes figurent au départ des arcs. Le décor intérieur par contre est très restreint et la troisième salle est entièrement nue. Tous les efforts se sont portés sur les deux premières portes. La tradition voulait que la face intérieure ne fait pas exception. Les deux premières salles sont vastes et belles et leurs coupoles de briques donnent plus une impresssion de force que d'élégance.

Le plan de la porte rappelle par ses dimensions sa forme coudée celui des grandes portes de l'enceinte de Ribat El Fath mais il diffère par la disposition des salles.

La tour des pirates, à l'Est de la Kasbah, domine le Bou-Regreg et fait une saillie en avant de la muraille. De plan carré, elle est d'une hauteur de 22m 50, et ses murs de 0,95m sont constuites en moellons avec un parement de pierres de taille que l'eau du fleuve a beaucoup abimé. Cette tour comprend une petite pièce carrée dont la large porte à arc très surbaissé s'ouvre sur la façade sud. Deux fenêtres l'éclairent et une terrasse de 0,48 domine le tout. Une tour qui a certainement été l'oeuvre de Pirates pendant la république des deux rives. Toutefois, il semblerait, son escalier richement décoré nous laisse le supposer, que cette tour ait servi aux gouverneurs Alaouites, après l'annexion de la république par le royaume chérifien en 1666.

La tour a pans coupés renferme une petite enigme. De plan hexagonal, elle fait comme la tour des pirates une saillie en avant de la muraille. Elle est seule de ce plan d'enceinte et paraît quelque peu étrange. Un fait est certain elle n'est pas une oeuvre almohade. A-t-elle était élevée par les moriscos ? C'est une hypothèse vraisemblable. Une tour barlongue a pu être détruite, et reconstruite par les nouveaux occupants de la Kasbah selon un monde qui leur était propre.

Le mur Alouite du Sultan Moulay Rchid forme quatre des côtes, à peu près perpendiculaires entre eux d'un héxagone irrégulier. La muraille longe sur 131 m la place du souk El Ghezel. Elle fait suite au rempart d'Abdel Moumen avec un léger décrochement.

Quatre portes y sont percées, un bastion heptagonal occupe l'angle formé par la jonction des deux côtés, un autre bastion trapézoîdal existe à l'autre extrémité de la face Sud-Est.

Dans l'ensemble, le mur est construit en pisé et renferme de nombreux cailloux. Cependant le 2è mur est hourdé en moellons et comporte même quelques pierres de tailles, dans sa partie supérieure. La muraille crenelée a une épaisseur moyenne de 1,80m. Cette dimension a permis l'établissement d'un chemin de ronde continu d'environ 0m85. Il supporte des merlons à pyramidions laissant entre eux créneaux plats en béton et sont faits d'un mélange de cailloux et de briques ou de béton.

Le bastion heptagonal

Sa base est pleine sur une hauteur de 6 m 25 à partir du sol, d'un béton assez dur. Au dessus vient une couche de gravats de 0 m 63 d'épaisseur. Les murs sont sûrement plus épais dans leur partie inférieure pour mieux résister à la poussée du sol. Les murs sont apparaillés en moellons du côté du jardin. Un parement en pierres taillées, en appareil alterné recouvre, sur toute la hauteur, les faces extérieures du bastion. On accéde à ce bastion par une rampe du jardin qui mène d'abord au bastion trapésoïdal puis un escalier droit accolé à la courtine nous mène au chemin de ronde et enfin au bastion.

Le bastion trapézoïdal à l'extrémité du second mur Alaouite est simplement appuyé et accolé à la courtine. Du sol au sommet des merlons la hauteur totale est de 17 m 84 sur la façade au sud. Les murs des trois côtés en saillie sont construits sur la roche et celui qui domine le Bou-Regreg est protégé à sa base par un glacis de pierres de tailles, à pente très accentuée. Ils ont de 0m87 à 0m90 d'épaisseur et sont hourdés en moellons avec des chainages de pierres taillées. Dans leur partie haute, les murs comportent même sur toute leur largeur, deux assises de pierre de tailles disposées les unes à plat et les autres sur le champ. Des merlons à pyramidions couronnent les trois murs extérieurs et sont appareillés en briques et ont une hauteur de 1m45. On en compte quatorze sur la façade et dix sur chacun des deux autres côtés. Ses faces pourvues chacune d'une embrasure et d'un canon, sont régulièrement disposées.

Quoiqu'il en soit, l'enceinte de Moulay Er-Rechid est une oeuvre solide qui a certainement été édifiée pour accroître la défense de la Kasbah. Les tours aux heureuses proportions, et surtout les bastions massifs donnent une impression de force et de puissance, un intéressant spéciment de l'architecture militaire Alaouite au 17è siècle

II- L'enceinte almohade de Ribat El-Fath :

En 1195, le souvrain almohade Yacoub El Mansour, s'arrêta sur les bords du Bou-Regreg, et là, conçut l'idée d'une grande cité dont les travaux furent entrepris quelques mois plus tard. Un rempart, renforcée de nombreuses tours pleines ou creuses, se développait une longueur de plus de 5250m. C'est un mur, construit en excellent béton de terre qui renferme 1/3 de chaux, alors que la proportion habituelle est d'16è ou même 1/8è.

Extrêmement solide, il a pris, la dureté de la pierre. Mais nous savons aujourd'hui que le béton almohade est le plus riche de tous. Entre Bab Rouah et Bab-El-Had le rempart a, une épaisseur moyenne de 2m37 à l'intérieur de laquelle est tracé le chemin de ronde. Des merlons à pyramidions le surmonte et sont également construits en béton. La hauteur du rempart au sommet des pyramidions atteint 10m35. Les tours sont barlongues et de qualité semblable au rempart. Elles s'appuient à la courtine et reposent sur un dallage en betton. Des tours dont certaines sont pleines dépassent toutes le sommet des merlons de la muraille de 2m26 et la distance qui les sépare les unes des autres n'est jamais tout à fait la même. L'enceinte est percée de quatre portes plus une, dont nous ne parlerons pas qui est incluse dans le palais royal.

A l'extrêmité Ouest du rempart s'élève Bab-El-Alou. Imposante et massive elle mesure 19m20 de longueur, façade 20m92 en profondeur, et 10m85 de hauteur, c'est une porte à quatre coudes qui comprend deux salles parallèles dont la deuxième était à ciel ouvert.

Sur la face extérieure deux larges saillants barlongs constitués de moellons et de pierre au plan original à la bâtisse correcte et solide presque sans décor.

Le rempart marine borde le côté Nord-Ouest du cimetière El Alou et longe exactement le rivage. Il commence au Nord-Ouest de la Kasbah des Oudaïas et se termine à l'Ouest près du borj Es-Sirat; Il est construit directement borj sur les roches qu'il domine d'une hauteur variable de 4m30 vers l'Est à 2m05 seulement près de l'extrêmité Ouest. Son épaisseur est en moyenne de 0m98, c'est un mur en moellons, dont le sommet plat ne comporte aucun dispositif pour l'écoulement des eaux de pluies. Quelques embrassures appareillées en pierre de taille y étaient perçées.

C'est un rempart qu'on attribue à Moulay Abderrahmane (19è) qui l'aurait fait bâtir en même temps que Borj-Eddar. Comme tous les murs en moellons et pisé, matériaux courants. A cette époque la pierre n'étant utilisée que pour les chainages d'angles.

L'enceinte du méchouar forme un vaste quadrilatère irrégulier d'environ 49 hectares de superficie qui occupe la partie sud de l'enceinte almohade. Une muraille l'entoure de tous les côtés et date du règne de Sidi Mohammed

Ben Abderrahman vers 1866. Ainsi que nous l'indiquent les inscriptions qui figurent sur les portes. Plusieurs baïes y ont été ouvertes depuis le protectorat qui donnaient accès au lycée Moulay Youssef.

A l'origine trois portes seulement y étaient percées : Bab Et-Tahtiya, Bab Sounna et Bab El Fouquiya.

C'est une enceinte qui n'avait qu'une valeur défensive restreinte, en raison de la faible épaisseur de son mur et de l'absence de chemin de ronde et de meurtrières. Ce rempart semble avoir été fait pour protéger le palais du Sultan de la foule.

Bab El Had :

Située à l'extrêmité Ouest mais plus au Sud. Elle tient son nom du marché qui se tenait autrefois à cette place. Elle s'ouvre entre deux puissantes tours pentagonales, en saillie sur la courtine. Elle se compose de trois salles à voûtes d'arrêtes. Une inscription enfermée dans un médaillon ovale nous rappelle les travaux effectués par le sultan Moulay Sliman en 1814. C'est une belle oeuvre moins sévère que la précédcnte haute de 11m18 large de 21m96 et profonde de 23m22.

Bab Rouah se dresse face à l'Avenue de la Victoire à 1021m au Sud de Bab El Had. C'est la plus grande des portes de l'enceinte. Elle mesure 28m de large, sa profondeur atteint 26m93 et sa hauteur 12m. Elle présente quatre coudes successifs. Quatre salle dont l'une à ciel ouvert. Deux saillants flanquent la baie d'accès de la face extérieur. Les quatres pièces de dimensions à peu près égales mesurent 5m65 de côté, c'est la plus richement ornée des quatre portes. Un décor très fourni, d'une composition et d'une exécution remarquable lui donne une allure que n'ont pas les autres. La première salle possède une coupole à cannelure.

Bab Zaër :

C'est la seule qui s'ouvre sur le rempart Sud. Elle tient son nom de son ouverture sur la route qui menait à la région occupée par la tribu Zaër. Elle ressemble surtout à Bab El Alou. Les murs sont bâtis en béton et la partie centrale de la face extérieur est ornée d'un parement de pierre, c'est encore une porte à quatre coudes mais qui comprend seulement deux salles de même plan et parallèles. Elle semble moins étudiée que les autre.

toutes ces portes ont un caractère commun évident. Elles sont à

plusieurs coudes flanquès de massifs saillant et comprennent une suite de salles. Leurs dimensions en font d'imposants bâtiments et d'utiles organes de défense.

L'œuvre des almohades n'est pas banale et l'étendue des remparts ainsi que la masse imposante de ses portes lui confèrent un aspect grandiose et majestueux.

C'est avec les Almohades au 12è siècle, que l'architecture hispano-marocaine prend tout son essor. Les monuments sont élevés avec un matériau de qualité et d'aprés des formules simples, dépouillées, le décor restreint est sobre, l'épigraphie rare est austère caractères Koufi accompli dans tous ses détails, plein de majesté et noblesse, l'art almohade, laisse la marque d'une foi robuste, les portes monumentales, les solides et splendides remparts en sont un magnifique témoignage.

III) La muraille andalouse de Rabat :

L'arrivé des réfugiés d'Espagne fut une bonne fortune pour Rabat. Ils barrèrent la ville au sud par une muraille allant de Bab El Had à la rive du Bou Regreg qui vint complèter la muraille almohade de l'Ouest.

Cette muraile dite andalouse a une épaisseur de 1,65 m en moyenne parapet compris. Sa hauteur varie de 4m 90 à 5m50. Sauf à l'Ouest où elle déppasse 6m au niveau du marché central. C'est un mur composé de briques, de moellons de dimensions très inégales aux quelques, pierres taillés, ou même des tessons de poterie. Le rempart est entièrement construit en béton assez pauvre en chaux. C'est un mur dont la mauvaise qualité ne s'explique que par des réparations successives faites avec les matériaux qu'on avait sous la main. Ce rempart est percé de plusieurs portes. Tout d'abort Bab Teben qui fut malheureusement détruire.

El Bouiba s'ouvre à l'extrêmité Sud de la rue Bouiba qui fait suite à la rue Sidi Fatah. Elle se situe à 400 m à l'Ouest de Bab Chella. Son nom, la petite porte, lui vient de ce qu'au début du 20è siècle sa voûte était à peine assez haute pour qu'un homme de grande taille put la franchir sans se baisser.

C'est une simple porte droite flanquée de deux saillants massifs, et qui forme une lourde construction. Les deux parties de muraille qu'elle sépare ne se trouvent pas dans le prolongement l'une de l'autre. La partie centrale

de la porte est construite en moellons avec un certain nombre de pierre de taille. Le passage a une largeur de 3 m 44 et la clé de la voûte en plein cintre s'élève à 4m. Les saillants forment de solides tours barlongue dont les murs en moellons comportent de la pierre de taille et même quelques briques.

Bab Chella située à 770 m du Borj Sidi Makhlouf a été entièrement reconstruire au 19è siècle par Moulay Sliman. On lui donne aussi le nom de Bab Sidi Ali Bou Reha celui du marabout qui y est accolé au nord -Est. Cette porte présente un aspect imposant et mesure 11m 28 de longueur et 6m 82 de profondeur et 7m 40 de hauteur. Bab Chellah a remplacé une porte préexistante. En effet les inscriptions dans deux médaillons parlent d'une reconstruction.

Les massifs latéraux sont hourdés en moellons et des chaïnages de pierres taillées forment les angles. Le décor de Bab Chellah se distingue trés sensiblement des autres portes alaouites. La baîe de la face Sud s'encadre d'une riche orientation. L'arc d'ouverture dont la brisure et l'outre passement sont peu accentuées, a des clavaux nus. Il se double d'arc festonné. L'ensemble est circonscrit par un bandeau, dont la classique dessin d'entreclacs s'arrête à la retombée des arcs. Ce décors ne révèle dans sa composition aucun élément ni aucun moyen nouveau néaumoins il est clair et ordonné et donne à la porte une certaine élégance.

IV - Chellah :

Comme nous l'avons vu beaucoup plus haut, la ville de Rabat a probablement été occupée dés les temps anciens. Ainsi, sous les ruines(1) de nombreuses découvertes indiquent une cité d'une certaine importance. En effet tronçons de voies de ville romaine de Sala Colonia nous aménant à penser que le site de Chellah a fait partie du Maroc Romain. Plus tard les mérinides y fonderont leur nécropole.

l'enceinte, se présente sous la forme d'un pentagone irrégulier dont le plus grand côté le nord ouest mesure environ 300m de long et le plus petit au Sud est environ de 80m. Elle est en beton d'assez médiocrc qualité mêlé de cailloux assez gros, et dans la partie occidentale surtout de nombreux tessons de poterie; Ce beton mérinide contraste avec la belle qualité du beton almohade qui renferme dans ses parties soignées de la brique pilée en guise de terre et partout une forte proportion de chaux.

Le mur crénelé a une hauteur de 6 à 7m et une epaisseur de 1m 60 parapet compris. Ces dimensions ont permis l'établissement d'un chemin de ronde continu de 1,10m environ. Les différences de niveau souvent considérables sont rachetées par de haute marches qui représentent toute une assise de beton, car la dénivellation et de plus de 30m. le long du chemin de ronde court un parapet de 0,65m de haute et large de 0,5m. Il supporte des merlons en beton laissant entre eux des creneaux de 0,65m et au creux desquels un revêtement de briques forme un large de 0,91m et haut de 80m. Au dessous d'un sur deux merlons une meurtière est aménagée dans le parapet presque au ras du chemin de ronde enfin, tous les 4m 35 un larmier en pierre se deversant à l'intérieur de l'enceinte servant à l'écoulement des eaux.

La muraille aujourd'huit d'une belle couleur ocre était recouvert à l'éxtérieur d'un crépi blanc uni. A l'intérieur étaient figurés de faux joints, destinés à simuler un appareillage en pierre. Elle est flanquée de vingt tours sans compter les deux de la porte principale. Cinq tours d'angle dont une seule présente une forme particulière. Construites en beton, quadran gulaires, elle sont accolées au mur, leurs dimensios ne sont pas régulières : Elle mesurent environ 5m de large sur 3m 50 et 0,90 d'avancée; Cette dernière dimension est plus considérable dans les tours de la face sud Ouest : cela vient peut-être de ce qu'elles jouaient le rôle de piliers au moins autant que de moyens de défense; Le mur sur cette face là avait effet à supporter une forte pression de terres; Le niveau à l'extérieur de l'enceinte est infinement plus bas qu'à l'intérieur.

Les tours reposant aux endroits où le terrain l'exigeait, notamment à la face Nord Ouest, sur des fortes semelles de beton, sont creuses et comportent normalement trois étages. Seule la tour d'angle sud présente une forme pentagonale et non quadrangulaire. Le rempart est entouré d'un parapet crénelé aux merlons surmontés de pyramidions. C'est en difinitive un système défensif fort simple.

La grande porte dans la partie supérieure des remparts est à la côte 57m 8 et la partie la plus basse de l'enceinte à 25m 5. Elle se trouve sur la face sud ouest de l'enceinte à 300m de la porte de Zaïr. Elle est à coude simple. La forme des tours qui la flanquent est particulère et lui donne un aspect très original, ses ouvertures sont d'une grande élègance et la construction

extérieur est particulièrement soignée. De belles pierres de taille sont disposées par assises régulières separées par un lit de ciment imperceptible, au point qu'on les dirait simplement posées les unes sur les autres. Dans la partie supérieur les pierres se superposent par assises alternativement étroites larges. le tout repose sur une semmelle de beton destinée à égaliser le terrain et qui donne sa cohésion cependant les pierres de taille ne forment qu'un revêtement étroit derrière lequel est un mur fait de grossiers moellons.

La voûte qui recouvre cette porte coudée est en brique et faite sans jour grâce auquel on commandait la porte d'entrée. Elle repose sur quatre piliers engagés construits en un bel appareil de pierre. L'éclairage de l'intèrieur était assuré par des petites fenêtres à arc trilobé percées dans les murs juste au dessous de la voûte.

La décoration de la face éxtérieur est extrêmement riche à l'exception des claveaux qui circonscrivent l'ouverture et qui sont lisses. Il ne reste pas du départ de l'arc au sommet de la frise le moindre espace libre. C'est toutefois une décoration en plein piérre et trés harmonieuse. Elle s'étage sur plusieurs plans : la frise et le bandeau pigraphique, les écoinçons, enfin deux arcs superposées.

L'intérieur de la porte est beaucoup moins orné comme dans toutes les grandes portes musulmanes. L'ouverture consiste sur cette face en un arc outre passé brisé reposant sur deux pieds droits.

Les tours qui défendent l'accès de la porte sont à pans coupés si bien qu'elles se présentent extérieurement comme des tours octogonales à plate forme supérieur quadrangulaire. Les angles de celle-ci sont soutenus par un encorbellement à stalactites.

Ce qui doit être noté à propos de cette grande porte c'est la répartition très habile et sobre des polychromes dans la décoration, il ont été placés exclusivement dans la partie supérieur et celle-ci, se compose avec celle de la porte.

Les éléments qui encourent à la décoration sont la pommede de pin vieux motif de l'art musulman mais que l'en retrouve surtout sculptée dans le plâtre, la coquille, motif dont l'art mérinide a fait souvent usage, la palme

employée à profusion simple ou doublé mais toujours élégante, enfin le motif serpentifome car il est pour ainsi dire un ornement obligatoire au départ des arcs.

En conclusion, ce qui ressort de cette déscription c'est surtout la majesté de la porte. Elle n'était pas faite pour soutenir un siège, et tout a été sacrifié à l'élégance, à la décoration d'une extraordinaire richesse : Porte grandiose de mosquée plutôt que porte de ville, c'est celle qui convenait à une enceinte élevé pour enfermer la somptueuse nécropole qu'Abou El Hassan avait fait édifié sur les tombeaux de ses ancêtres.

Conclusion :

Les enceintes de Rabat sont restées malgré les assauts du temps et des hommes bien conservées dans leur ensemble. En effet, les différentes infraction commises, et elles sont nombreuses (percement de portes, constructions adossées au rempart...) n'ont pas véritablement endommagé la muraille.

Toutefois, la résistance de ces murs et due essentielement à leur qualité, et nous pensons ici au célèbre béton almohade, mais aussi aux réstaurations entreprises au cours de ces dernières années et qui continuent de s'effectuer aujoud'hui.

LA LOI ET LES REMPARTS DES VILLES ANCIENNES

La loi et les remparts des monuments historiques nos prédécesseurs ont mis tant de soin à nous transmettre. En effet, notre pays est n'epaigne aucun effort afin de maintenire notre patrimoine culturel dans sa quasi totalité.

Les écrits historiques nous rapportent que les dynasties régnantes ont tour à tour, non seulement construit des édifices remarquables, mais également qu'elles se sont souciées de ce qu'avait laissé le passé, qu'elles ont pris les dispositions voulues pour quc soit rcspectée avec discernement la sédimentation des créations du "maâlem" marocain.

Parmi les monuments historiques, nous retiendrons particulièrement les remparts entourant les medinas,dont l'importance et l'originalité ont conduit le législateur à prendre un système de classement, afin de placer non seulement les murs de l'enceinte, mais aussi les Zones les entourant, sous la protection de la loi. En effet dès la promulgation du Dahir du 17 Rebia 1er 1332 (13 Février, 1914) relatif à la conservation des monuments historiques, le législateur à immédiatement appliqué le dit Dahir en classant les remparts de Rabat par le Dahir du 25 Rejeb 1332 (22 Juin 1914). Ce premier texte a aussitôt été suivi part des textes classant les enceintes des villes de Marrakech, Fès,Salé etc... jusqu'au 9 Kaâda 1368 (d'Oujda 3 Septembre 1949) date à laquelle les murailles de la ville d'Oujda ont été classées.

Pendant trente cinq ans, soixante dix textes ont ainsi été pris pour classer les enceintes d'une quinzaine de villes.

Analyse des textes.

les remparts : chaque enceinte proprement dite est protégée par un dahir

Intervention présentée par : Madame BOUAZZA Fatima, Chef du service du Patrimoine Monumental Direction du Patrimoine

Monsieur LEMCHERFI Mohammed Architecte, Inspecteur des Monuments Historiques de Rabat.

Avec la collaboration de :

Monsieur Mohammed EL AOUENE

Chef de Service de la Gestion et de la Réstauration des Monuments Historiques et des sites.

spécifique qui énumére les parties concernées par la production : il s'agit des fortifications, des bastions et des portes.

Exemple Meknès :"Les murs, fortifications, bastions, constituant les remparts de ville depuis le lieu dit Bab Berrima jusqu'a la porte Bab Bou Ameïr et comprenant les portes dites Bab,Berbaïn et Bab Tizimi sont classés".

Les zônes de protection

Ce sont les Zones situées de part et d'autre de la muraille destinées à rester dégagées afin de mettre en valeur la beauté plastique de l'enceinte et de ses différentes composantes.

1°) Des zones non aedificandi où la construction est strictement interdite. Il n'existe pas une norme générale pour fixer la limitation de cette zône. elle varie d'abord selon les médinas et selon la muraille elle -même. En effet, dans la plupart des villes anciennes, les constructions ont été élevées à trés prés des murs intérieurs parfois elles étaient même accollées à la muraille.

Ainsi la zone non aedificandi à l'intérieur des murs varie entre 6 mètres à Rabat et 30 mètres à Marrakech. A l'extérieur elle peut s'étendre sur 500 métres par exemple près du palais Royal à Rabat où seulement jusqu'a 150 métres à Kasba Tadla.

2°) Zone non altus tollendi :

Elle prolonge la zone non aedificandi et concerne les constructions nouvellement autorisées.

Ces dernières. doivent respecter une hauteur limité toujours inférieure à la hauteur de la muraille.

D'une façon générale cette zone concerne la totalité des constructions intra-muros. Quand à la zone extérieur celà dépend de la perspective que présente chaque ville.

Ainsi à Tiznit la servitude non altus tollendi est de mille mètres.

Ces zones de servitudes ont été très difficiles à obtenir par les services de protection des monuments historiques. En effet, contrairement aux remparts qui ont été classés, souvent sur simple avis du ministre ou même du Directeur de l'instruction Publique, les zones de protection ont nécéssité plusieurs

enquêtes qui traduisent les marchandages et parfois même des obstructions de la part des personnes physiques et morales devant subir ces contraintes.

Conclusion

Certains partisans aveugles du changement pensent que les textes sont caduques et souhaitent leur actualisation, car, pour eux, ils ne répondent plus à la conjoncture actuelle. Mais le Dahir n°1-80-341 du 17 Safar 1401 (25 Décembre 1980) non seulement n'abroge pas les textes régissant les rempats, mais au contraire les entérines et les réactualise puisque l'article 62 précise "Les nouvelles dispositions de la présente loi s'appliquent à tous les biens meubles et immeubles se trouvant placés à la date de sa publication au Bulletin Officiel", sous le régime des dispositions du Dahir du 11 Chaâbane 1364 (21 Juillet 1945), notamment en ce qui concerne les effets du classement.

Les remparts des villes anciennes représentent un partrimoine culturel et historique incontestable et doivent continuer à faire l'objet d'une attention particulière. La dégration ayant atteint un seuil critique, il ya lieu d'engager des actions urgentes pour sauvegarder un patrimoine unique qui se détériore et menace de disparaître, il ne faut pas que les espoirs contenus dans les textes de classement fassent naufrage sur les écueils de la réalité.

Cf: Dahir 1-80-341 (1980) et décret d'application (1981) dans les présents actes du colloque - pp. 76-107.

Modélisation numérique et expérimentale des murs porteurs en maçonnerie*

Résumé :

Dans le cadre de la collaboration de l'Ecole Mohammadia d'Ingénieurs et du Laboratoire Public d'Essai et d'Etudes de modélisation des murs porteurs en maçonnerie par la méthode des éléments finis a été menée en parallèle avec des essais expérimentaux. L'interprétation des résultats des deux approches à abouti à des conclusions perspectives.

Mots clés :

Maçonnerie - Murs porteurs - Méthode des éléments finis - Modélisation numérique - Contraintes - déformations - extensométrie.

I - Introduction

Au cour des dernières,décennies, les recherches théoriques et expérimentales ont été orientées vers le développement de la maçonnerie structurelle moderne. Des recherches sont en cours dans de nombreux pays dans le but de déterminer le comportement des murs porteurs vis-à-vis de différents types de charges et enfin aboutir à une réglementation de la construction avec ce matériau.

Plus récement, les outils dont disposaient les chercheurs étaient principalement la théorie et l'expérience.

Actuellement, l'analyse des structures connait un nouvel outil : la modélisation numérique qui a prouvé son efficacité en approchant avec une très bonne précision des résultats exacts.

Cette étude constitue une contribution à l'éxploration de ce nouvel outil. en particulier la méthode des éléments finis, moyennant des comparaisons avec des essais expérimentaux menés en parallèle.

II - Programme experimental

Le programme expérimental comporte les phases suivantes :

---

*) Mr. A. ACHARHABI (Chef du Centre d'Etudes et de Recherche des structures au L. P. E.E)

- Coullage des murs, murets et éprouvettes de mortier.
- Essais d'écrasement des briques, des éprouvettes et des murs.

Le but des essais d'écrasement des briques et du mortier est détermination de la résistance à la compression simple, du module d'élasticité E et du Cœfficient de Poisson V.

Les briques utilisées sont des briques d'argile cuite provenent des briquetteries de Salé.

II. 1) Conception des murs et des éprouvettes :

Le programme d'essais expérimentaux à comporté essentiellement la conception et l'écrasement de deux murs en maçonnerie de briques cuites ainsi que 20 prismes de faible dimension. moyennat lesquels nous avons visés l'étude de la variation de l'épaiseur du joint de mortier sur la résistance du mur. L'élancement de ces prismes vaut 3. 2.

L'avantage de ces prismes est que pour un mortier déterminé d'épaisseur donnée, la capacité portante de ceux-ci ne dépend que des résistances des briques et du mortier.

- Confection des murets :

Les épaisseurs de joints utilisées étaient : 5mm, 10mm 15mm et 20mm. Nous avons donc construit, 4 séries de 5 murets avec une composition de mortier unique, le mortier a été dosé au 1/4 du poids en ciment (CPAZ 325) et 3/4 de sable marin. De chaque gachée il y ạ eu prélèvement de trois éprouvettes de mortier qui feraient l'objet d'essais de traction par flexion et de compression simple le même jour d'écrasement des murets.

- Confection des grands murs :

Deux murs de 85 cm de longueur et hauteur ont été confectionnés. Cette dimension a été choisie en premier lieu pour s'approcher du comportement d'un mur réel. En deuxième lieu il ne fallait pas que les murs soient trop élancés; la rupture dans ce cas pourrait être précédée d'une instabilité. Le mortier a été dosé au 1/7 du poids en ciment et les 6/7 restant en sable marin.

II. 2) Essais d'écrasement

- Essais sur les briques :

Deux moyens de mesure ont été utilisés :

A/ Essais avec les comparateurs :

Les briques ont été testées suivant les trois directions dans le but d'avoir une idée sur la variation des caractéristiques mécaniques avec la direction du chargement.

Dans la suite on reconnaîtra les trois positions des briques

Les briques utilisées sont assez raides et les déformations latérales sont sans doute faibles pour qu'elles soient relevées par un comparateur au 1/100 de mm.

Pour les trois dispositions, nous avons constaté des écarts-types assez grands. Ceci signiferait que l'échantillon pour représenter le lot de briques utilisé, ou que le matériau n'est pas tout à fait homogène.

Le module d'élasticité moyen relevé est de l'ordre de 37495 bars avec un cœfficient de variation de 16.17% Le cœfficient de poisson moyen vaut 0.34 avec un cœfficient de variation de 24%.

- Essais sur les éprouvettes de mortier :

Les éprouvettes ont été confectionnées au moment du coulage des murets et des murs et étaient destinéses à l'écrasement au même jour que les murs.

Les éprouvettes (4x4x16) subissent en premier lieu un essai de traction par flexion qui coupe l'éprouvette en deux morceaux; les deux éprouvettes ainsi obtenues sont soumises à des essais de compression.

Les déformations ont été relevées par l'intermidiaire des rosettes à 45° semblables à celles utilisées pour les briques.

Resultats des essais sur éprouvettes de mortier de ciment

- Essais sur les murets :

Le but de ces essais est la détermination de l'éffet de l'épaisseur du joint sur la résistance du muret. Nous rappelons que nous avons utilisé une même composition du mortier pour tous les murets.

La variation de la résistance des murets en fonction de l'épaisseur du joint est rapportée dans le graphique suivant :

Eppaisseur du joint en (mm)

Le graphique montre une augmentation linéaire de la résistance du muret en fonction de l'épaisseur du joint jusqu'à ce que cette dernière atteigne 15mm puis elle diminue pour l'épaisseur 20mm.

Dans une étude publiée par Hilsdorf, la résistance du mur décroit quand l'épaisseur du joint augmente. Ceci n'est pas contradictoire par rapport à ce que nous avons trouvé. En effet, la résistance du mortier utilise par Hilsdorf était beaucoup plus faible que celle de la brique. Par contre dans notre cas la résistance du mortier était légerement supérieure à celle de la brique. Par conséquent le muret semble bénéficier davantage du joint de mortier quand l'épaisseur de celui-ci augmente.

Pour l'épaisseur 20mm, nous avons constaté une diminution de la résistance. Ceci signifie qu'il existe un optimum d'épaisseur du joint à déterminer.

Essais d'écrasement sur les grands murs :

Les deux murs ont été essayés dans la presse (de capacité 500 tonnes) à l'âge de 28 jours. La mise en charge s'est faite par montées successive de 2.5 tonnes. Les montées en charge étaient interrompues par des paliers de 2 à 3 minutes, nécessaires pour la lecture des déformations. Deux moyens de mesure ont été utilisés, le déformetre à bille et l'extensométrie. Le premier a été utilisé pour relever le comportement global du mur tandisque le second était destiné à relever les déformations locales dans les éléments brique et joint.

- Résultats et interprétations :

Le module d'élasticité global du mur relevé est de l'ordre de 21766 bars. Ce module est plus petit que celui de la brique (37.495 bars) et de celui du mortier (32.537 bars).

La brique et le mortier sont donc plus déformables dans le mur que seuls. Ceci peut être justifié par l'état triaxial de contrainte des élélments lorsqu'ils font partie du mur.

Contrairement à ce qui se passe lorsque la brique est écrasée seule, nous constatons que le cœfficient de Poisson prend une valeur proche de celle de la brique seule et diminue au fur et à mesure que la charge augmente. Le phénomène peut-être justifié comme suit :

liberté des nœuds de la base ont tous été fixés pour représenter l'encastrement.

Analyse des résultats :

1) Détermination du module d'élasticité du mur :

Pour celà, il suffit de relever le déplacement du nœud 472. Ce nœud il faut le distinguer dans le schéma.

La déformation est obtenue en divisant ce déplacement par la hauteur du mur. Avec la valeur de la contrainte 30 bars, nous déduisons le module d'élasticité du mur, on trouve E = 36330 bars.

Le module trouvé expérimentalement était de l'ordre de 21766 bars.

Du côté théorique nous pouvons estimer le module d'élasticité du mur en fonction de ceux de la brique et du mortier.

Si nous appelons Tj l'épaisseur du joitn de Tb celle de la brique, nous aurons T = Tj + Tb

Tj = jTj

Tb = bTb

En appliquant la loi de Hook nous aurons :

Tb = o/Ei Tj

Tb = o/Eb Tb o/Em T = o/Ej Ti + o/E Tb

T = o/Em T

Em/T = 1 / Ti/Ei + Tb/Ej

En appliquant cette formule nous trouvons :

E = 36500 bars

Cette valeur est pratiquement la même que celle déduite des résultats de la méthode des éléments finis.

2. Les valeurs des contraintes sont calculées en fonction des déformations par la relation suivante :

[o] = (D) [E]

Au cours des esssais expérimentaux, nous avons pu relever les déformations dans quelques éléments briques et mortier.

Les 30 bars introduites dans la modélisation correspondant à une charge totale de 25,5 tonnes.

Sur le listing des résultats nous lisons directement les valeurs des contraintes au centre de l'élément 53 du 5ème groupe d'éléments :

on lit : Oh = -6.52 bars

o = 27.3 bars

Sur son point correspondant au mur une rosette à 45° a été placée et les déformations horizontales et verticales suivantes sont relevées :

Eh = + 115u /m

Ev = - 802u /m

Moyennant la matrice (D) nous avons calculé les contraintes correspondantes :

oh = -6.69 bars

ov = - 32.34

Les résultats numériques et expérimentaux pour cet élément brique sont très proches. On aurait pu comparer pour d'autres briques si on avait utilisé plus de rosettes. Il est utile ici de remarquer que le module d'élasticité de cette brique dans le mur est 36220 bars qui est très proche du module moyen des briques 37500 bars qui a servi comme donnée pour la modélisation. Ce résultat attire notre attention sur la commodité, d'utiliser les caractéristiques mécaniques des éléments testés dans le mur pour la modélisation numérique.

IV. CONCLUSIONS ET PERSPECTIVES

Ces travaux constituent une étape nécessaire avant toute tentative visant la réglementation de la construction en maçonnerie.

Dans nos approches théoriques et expérimentale, nous avons mis l'accent sur les caractéristiques mécaniques des matériaux (le module d'élasticité et le coefficient de Poisson). Cependant, d'autres caractéristiques méritent d'être examinées telles que la porosité et le frottement entre deux matériaux différents. L'Influence de certains phénomènes physiques tels que le fluage et le retrait ne sont pas parfaitement connus.

Enfin, nous attirons l'attention sur le fait que la majorité des travaux qui ont été élaborés dans le domaine des maçonneries ne tiennent compte que de la résistance à la compression des éléments constituant le mur. Actuellement, on est persuadé que la rupture d"un mur en maçonnerie est la suite d'un dépassement de la résistance à la traction plutôt que de la compression. La tendance serait alors d'orienter les recherches vers la détermination du comportement des matériaux vis-à-vis de la traction.

La rupture des éléments de maçonnerie est généralement précédée par l'apparition de fissures. L'existance de celles-ci renseigne sur l'existance de zones fortement tendues. Actuellement, on aborde le problème des maçonneries renforcées. Ceci nécessite la définition au préalable des zones tendues susceptibless d'être renforcées. la méthode des éléments finis fournit effectivement la distribution des contraintes dans le mur moyennant laquelle nous pouvons délimiter les zones tendues et les valeurs des contraintes de traction.

Les programmes de calculs par éléments finis en élasticité permettent de déterminer la distribution des contraintes dans le mure. Il serait plus intéressant de pouvoir déduire la résistance du mur à partir de la modélisation. Pour cela il faut définir un critère de ruine.

Une première approche consisterait à faire varier la charge du modèle jusqu'à la découverte d'un point de la structure ou la contrainte dépasse la contrainte admissible du matériau.

Expérimentalement, on a prouvé que la rupture du mur a lieu pour une charge beaucoup plus faible que la résistance de l'élément testé seul. Dans le mur, les matériaux ont donc un comportement qui diffère du cas où ils sont testés seuls. Cette approche ne peut donc fournir la charge limite du mur de maçonnerie.

A notre avis il serait possible d'arriver à cette fin, si on s'interesse aux déformations. En effet, à l'instar du calcul de béton armé aux états limites (diagromme des trois pivots), les derniers sont définis comme étant les déformations limites au-delà desquels le matériau ne résiste plus . A l'aide des essais expérimentaux nous pourrons définir les déformations limites aussi bien pour la traction que pour la compression. Nous pouvons alors faire varier la charge du modèle jusqu'à obtention de l'unc dc ccs valcurs.

BIBLIOGRAPHIE

S. SAHLIN : Structural Masonry - PRENTICE-HALL, 1971.

GUY BRIGAUX : La maçonnerie - EYROLLES, 1981.

V. BAIKOV, S. STRONGUINE : Calcul des structures - MIR-MOSCOU, 1980.

Presse de l'Ecole Nationale des Ponts et Chaussées : Restauration des ouvrages et des structures, 1983.

B.A. HASELTINE : International recommandations for design and erction of reinforced and un reiforced masonery structures.

Cahier du CSTB 571, 1964 : Méthodes de calcul des murs.

Cahier du CSTB 681, 1966 : Résistance des murs en béton armé soumis à des charges verticales.

الجلسة الختامية لأشغال الندوة

كلمة السيد رئيس المجلس الحضري لتزنيت

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الخاتم الأمين

ـ حضرات السادة الاساتذة الباحثين

ـ أيها السيدات والسادة

لقد تشرفنا بمعية وزيرين من حكومة صاحب الجلالة بافتتاح هذه المناظرة الوطنية الجليلة وعبرنا أثناء جلسة الافتتاح عن ترحابنا واعتزازنا بتنظيم مثل هذا المنتدى في مدينة تزنيت، وباحتضانها لضفوة من الباحثين والمهندسين المعماريين المختصين في بلادنا، كما عبرنا عن شكرنا وتقديرنا للمنظمين والمنسقين لاعمالها.

وبحمد الله وبفضل جهودكم ـ جميعا ـ مشاركين ومنظمين، إعلاميين وتقنيين، وبعد ثلاثة أيام من الحوار المفتوح والدرس والتوثيق نحضر جلسة الاختتام، بل جلسة الحصيلة والنتائج التي خلصت إليها ندوتكم الموفقة، وقد تتبعنا معكم حلقاتها وأجواءها العلمية الجادة التي تبلورت في توصياتها وبيانها الختامي، والتي تعكس في عمقها وأبعادها الحرص على إبراز الشخصية المغربية من خلال الاسوار كأحد أوجه الإبداع المعماري المغربي، وتعكس الحرص على المحافظة عليها وإعادة الاعتبار إليها صيانة وتوظيفا مما يضمن لها استمرار دورها في التواصل الحضاري بين الاجيال.

وتلك هي روح التوجيهات المولوية الكريمة وذلك هو حرص أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني ـ حفظه الله ـ في كل مناسبة على ربط المواطن المغربي بأصالته وحضارته والاعتزاز بشخصيته.

ـ حضرات السيدات والسادة

إننا بقدر ما نجدد لكم الشكر والتقدير على جهدكم المادي والادبي من أجل هذه الحصيلة العلمية المشرفة والتي نعتبرها خطوة متقدمة في مجال البحث عن مخزوننا

الحضاري بقدر ما يملكنا الاعتزاز بمستوى الباحث والاطار المغربي.

فقدكان - كما تعرفون - هذا المجال - مجال البحث الاركيولوجي - إلى وقت قريب محتكرا من طرف الباحث الأجنبي، واليوم نرى الباحث المغربي يجول في مختلف التخصصات العلمية مما يعكس وجها آخر مشرقا وأساسا للتنمية في المغرب الجديد مغرب الحسن الثاني الباني .

ولا أنسى أن أتقدم في هذه الكلمة بالشكر والتقدير لجميع العاملين على إنجاح هذا الملتقى الفكري من المواطنين ورجال الخدمة والسلطة والأمن والسلام عليكم.

كلمة رئيس المجلس الإقليمي

سيدي عامل صاحب الجلالة

حظرات السادة الاساتذة الباحثين

أيها السيدات والسادة

كم نحن معتزون في هذه المدينة والاقليم، معتزون سعداء بهذا الملتقى العلمي الوطني.

ملتقى يشكل اعتبار الموضوع ومكوناته الفكرية عرسا ثقافيا ينظم للمرة الأولى في الزمان والمكان وعن الموضوع كذلك، فمحفل علمي في هذا المستوى يستقطب باقات فكرية وتخصصات علمية، واعلامية تكرس وقتها للحوار ولرصد خصوصيات معمارية وحضارية في مجال البحث الاثري، هو في الواقع مبعث على الفخر والاعتزاز، وعرفان للماضي الفكري والتاريخي للمنطقة، وهو الى ذلك وجه للمكانة المرموقة التي أصبحت للبحث العلمي وللباحث المغربي، وهذا كل ما يصب في سياق توجيهات امير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني الحريصة على تطوير مجالات البحث وتوظيفه لفائدة النمو الاقتصادي والاجتماعي (وسام الدكتور بربيش). ان اعمال الندوة وحلقات المنتدين وتوصياتهم والمناخ العلمي الذي ساد المدينة والاقليم طيلة ثلاثة أيام ستظل خالدة في ذاكرة المنطقة جزءا من تاريخها الاشعاعي ومرجعا لمناظرات وابحاث جديدة مستقبلية.

وهذا ما يقتضي منا الاعراب باسم سكان المدينة والاقليم عن مشاعر الشكر والتقدير عن هذه المبادرة وتحقيقها الى كل من المجلس الحضري لمدينة تيزنيت وإلى وزارة الشؤون الثقافية إسهاما وتأطيرا وإلى جمعية إيليغ للتنمية والتعاون لمشاركتهاوحضورها الفاعل والى الاساتذة والمهندسين والمختصين الذين كانت أبحاثهم للندوة لحمتها وسداها والى الطاقم الاعلامي المكثف بمختلف وسائله والذي أعطى للندوة

طعما خاصا من شأنه أن يتذوقه المواطن المغربي بشكل واسع ومفيد، كما نشكر كل الذين قدموا خدمة أدبية كانت أو مادية لفائدة هذا الملتقى مع اعتذارنا عن عدم ذكر أسمائهم وما أكثرهم، والى بسيادة عامل صاحب الجلالة على الاقليم بوجه خاص نتقدم بعميق الشكر والتقدير على رعايته للندوة منذ أن كانت فكرة ودعمه المادي والادبي لمراحل إنجازها وحضوره لرآسة هذه الجلسة الاختتامية وجه لهذه الرعاية المستمرة المشكورة، ومن خلاله نشكر كل مساعديه من رجال السلطة والامن.

ملحق

نظرة موجزة عن تاريخ مدينة تزنيت وإليغ (تازروالت)

حول نبع مائي (العين الزرقاء) كانت تستقر منذ القديم تجمعات سكنية تعد النواة البشرية الأولى التي وفدت على المنطقة، في الغالب من الصحراء ومن بلاد جزولة ثم تبلورت عبر الزمن لتصبح أربعة مدائر يبدوأنها الأصل في الاحياء الأربعة الحالية التي تشكل مورفولوجية المدينة داخل السور.

وعند تلك المداشر، مداشرتزنيت، كانت تتفرغ القوافل التجارية القادمة من تومبكتو إما في اتجاه الصويرة أو المتجهة إلى تارودانت.

كان لابد من الانتظار إلى غاية النصف الثاني من القرن 14 لتظهرأهمية تلك المداشر المسمات تزنيت، فالسلطان مولاي الحسن الاول في رحلته الاولى إلى سوس عام 1882، ادرك ما لموقع تلك التجمعات البشرية من أهمية استراتيجية بالغة، وهكذا وبأمر سلطاني، أحيطت تزنيت بسورعظيم فتحولت المدينة السلطانية إلى مركز إداري مهم وقاعدة عسكرية أمامية في مجال سياسة المخزن المتعلقة بحماية الوحدة الترابية للبلاد ودرء الاطماع الاوربية : الاسبانية، الانجليزية والألمانية التي كانت تهدد آنداك سواحل آيت باعمران وطرفاية، يضاف الى ذلك حرص المخزن انطلاقا من تزنيت، على مراقبة تحركات قواعد الاحتلال الفرنسية المتواجدة في الجزائر والتي تحاول التسرب الى الصحراء المغربية عبر احدى بواباتها الصامدة، مدينة السمارة. ومع مستهل القرن ٢٠ قدم الى تزنيت الشيخ ماء العينين، زعيم المقاومة في الصحراء، من مدينة السمارة. بعد ما أبلغه السلطان مولاي عبد الحفيظ أن من الاسلم تكتيكيا للمقاومة ورجالاتها الجلاء عن الصحراء مؤقتا والاقامة بمدينة تزنيت حيث توفي ودفن عام 1910. فخلفه أحد أبنائه وهو أحمد الهيبة الذي انطلق من المدينة متزعما حركة الجهاد ضد قوات الاحتلال الفرنسية في غمار معاهدة الحماية وفي شهر مارس من عام 1917، دخلت تلك القوات تزنيت على شكل تحرك عسكري قوي قادم من مراكش عبر أكادير عرف بحملة "

لامـوط Lamothe وفي نفس الفترة تقريبا وصل الى المدينة أول ضـابط للاستخبارات الفرنسية يدعى. JUSTINARD

وابتـداء مـن سنة 1921 أصبـحت تزنيت في عداد المدن الخليفية توالى عليها خلفاء للسلطان كان أولهم مولاي الشريف.

ومنذ تعيين القبطان JUSTINARD كمسؤول كبير على "مكتب الشؤون الأهلية " اقترن اسم المدينة بما كـان يعرف بسياسة "التهدئة" أو الغزو السلمي للمناطق الجنوبية والتي انتهت عام 1936.

وأثناء الكفاح الوطني لعبت تزنيت دورا نضاليا فريدا، فهي بحكم موقعها توجد في اقليم يعتبر الوحيد الذي واجه الاستعماريين الفرنسيين والإسبان ومن تم استطاعت المدينة استغلال هذه الازدواجية الاستعمارية لصالح الوحدة والتحرير وذلك بتسهيل المهمة للمقاومين الذين يلجأون الى منطقة آيت بعمران حيث الإحتلال الإسباني أو العكس.

وابتـــداء من سنة 1975 ستستفيد المدينة مرة أخرى من التفاتة ملكية كريمة إذ أصبـحت مقرا للعمالة، عمالة إقليم تزنيت وهو حدث مهم يمكن اعتباره إضافة الى عوامل أخرى كاستكمال الوحدة الترابية ودور عائدات العمال المهاجرين من أبناء المنطقة، مؤشرات لنمو إقتصادي سريع وانفجار حضاري متميز عرفته تزنيت في مدة وجيزة.

مواكبة لذلك التحول السريع الذي طرأ على النسيج الحضري للمدينة داخل السور وخارجها، يبدوا أنه لم يراع فيه التوازن بين القديم الأصيل والجديد المستحدث، فرض هذا الدور الجديد للمدينة والخدمات المطلوبة منها، وقد انعكس هذا سلبيا على مجموع مكونات الرصيد التاريخي الحضاري للمدينة (سور، قصبات، أبواب، وأبراج...) هذه وغيرها شواهد دالة على عمق جذور أمتنا في الاصالة والتاريخ معبرة عن قيمة عطاءاتها بين الأمم.

سور مدينة تزنيت في بطاقة تعريف :

ضل سور مدينة تزنيت منذ الزيارة الميمونة للسلطان الحسن الأول 1882 للمدينة

معلمة تاريخية يفتخر بها التاريخ الى اليوم، فقد أبدى السلطان اهتمامه بالمدينة، فأصر على تسويرها بمعاونة القبائل السوسية التي أبدت حماسا لتنفيذ أوامر السلطان.

1- تاريخ بناء السور : .

احتدم الصراع والجدل حول اختيار الموقع الجغرافي وتشابكت الآراء حول تسوير المدينة، وذكر في بعض المصادر التاريخية أن الهاشم التزرولتي وجد المدينة منذ نشأتها الأولى محاطة بسور صغير عند محاصرته لها بسنة 1226 هـ - 1821 أي في عهد المولى سليمان. رغم قلة المصادر الا أنها تجمع على أن المدينة شهدت نزاعات حول الماء والمرعى، وبمجرد "اكتشاف" - العين الزرقاء" تقاطر عليها سيل من المهاجرين فتكتل سكان القبائل المجاورة استجابة لرغبة السلطان بعد زيارته الثانية ١٨٨٣م والتي كانت انطلاقة لعملية البناء.

2- مورفولوجية السور المعمارية:

1- أسلوب وطريقة البناء :

تأثر السوسيون في هندستهم أول الامر بالسعديين فسور مدينة تزنيت لا يقل أهمية عن سور تارودانت، مراكش، فاس، ولكنهم تجاوزوا مرحلة التقليد الى مرحلة الإبداع مبرهنين على تجربتهم السالفة وانضباطهم للعمل الجماعي حيث اختصت كل منطقة بنوع وشكل بناء خاص.تبعا للبنية الجيولوجية السائدة والتأثر بالسكان الأصليين (مقارنة بين المادة المستعملة في البناء بباب الخميس وباب اكلو).

يبلغ محيط السور 7 كلم وسمكه 1م في جل الأمكنة وقد بني على الطريقة التقليدية بالألواح والأعمدة، وأهم المواد المستعملة في البناء : الطين المدكوك، والحجارة والملاحظ أن هناك تفاوتا بين جهات السور من حيث نسبة موادالبناء المستعملة ومن حيث نسبة القاعدة الحجرية التي يرتكز عليها وهي في الغالب غير بعيدة عن مستوى عناصر السور المعماري.

2- عناصر السور :

أ- الأبراج :

عدد أبراج المراقبة 36 برجا، متشابهة في الهندسة ومواد البناء الطين-الجير-الأخشاب...) متباعدة يفصلها عن بعضها حوالي 60م، أغلبها مجوف، تجاورها أبراج

مملوءة (البرج غزيفن – تيركين – برج القايد مبارك) تعلوها شرفات علوها 1م وقاعدتها 0.50م ويمتاز جدار السور بعلو يتراوح بين 7,8م أمتار أقيم على هامشه ممر جداري مصان بعدد من الشرفات، وهذا الممر مخصص لتحرك جنود الحراسة أثناء عملية الدفاع والرمي بالبارود بينما دور الشرفات والثقوب مخصص للوقاية.

ب – الأبواب :

المدينة محاطة بستة أبواب (باب تارگة، باب الخميس، باب المعدر، باب اكلو، باب العوينة، باب أولاد جرار) يحمل كل باب اسما يعود الى المنطقة الموجودة قبالته، وتظهر أعلاها بعض نقوش الكتابة تحمل عبارة "تاريخ البناء وتسمية السلطان" اضافة الى الزخاريف والنقوش مزدانة بآيات قرآنية أو كلمتي "لا إله إلا الله " (باب المعدر) وتعد هذه الأبواب من روائع الفن المعماري، أقواسها إما على هيئة انصاف دوائر (باب اكلو، تارگة، المعدر) أو اسطوانية الشكل (باب الخميس).

تكونت داخل السور قصبات (قصبة ادامكنون –ق. – أوعمو – ق. –أبلوح) تتوفر على مبان فخمة استلهمت جمالها من الفنون السعدية والعلوية مجهزة بغرف الحرس ومرافق عمومية.

وهذه قائمة بأبواب المدينة القديمة مع مواصفاتها ومواقعها.

إن سور مدينتنا يعد آخر سور بني في المغرب وقد شهد رغم حداثته بالمقارنة مع بقية الأسوار بعض التآكلات التي أدت الى انهيار الجزء الشمالي منه رغم المجهودات المشكورة للسلطات المحلية التي قامت منذ سنوات 80-82-85- و1987 بالقيام ببعض الترميمات كاغلاق الأبراج الغير المستعملة وترك مجال بين السور والبناءات حسب متطلبات التوسع الحضري، هذه الترميمات هدفها المحافظة على هذه المعلمة التاريخية.

المراجع :

1– خلال جزولة "المختار السوسي".

2– معهد محمد الخامس والمدارس العتيقة بسوس "الأستاذ عمر الساحلي"

3– "إليغ قديما وحديثا" –المختارالسوسي.

4– زيارات ميدانيه.

5 –أحمد الناصري : الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى "4 أجزاء" 1984 القاهرة
6– عبد الرحمان ابن زيدان : اتحاف أعلام الناس "5 أجزاء" الرباط 1930.
7– محمد المختارالسوسي : المعسول – من خلال جزولة – ايليغ قديما وحديثا.
8– عبد الله العروي : مذكرات من التراث المغربي "ج 5 صفحات 110- 127.
9– نافع الحسين : "مدينة تزنيت، دراسة جغرافية بحث لنيل الاجازة.
كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط 1978-1979 م لم ينشر.

لمحة تاريخية عن إيليغ

تازروالت احدى قبائل "اداولتيت" تقع في وسط قبائل كزولة على سفوح الاطلس الصغيرة المنحدرة الى الغرب وبالتحديد شرق مدينة تزنيت على بعد 50 كلم. اكتسبت شهرتها لكونها مقرا للزاوية السملالية التي أسسها سيدي أحمد أو موسى، وهو متصوف شاذلي من قبيلة سملالة. ولد نحو 853هـ، وعمر 118 سنة، اذ كانت وفاته سنة 971هـ/1563م وقد خلف عدة أبناء وبنات.

وتولى أمر الزاوية ابنه "سيدي علي" الذي سجنه أحمد المنصور ومات بالسجن سنة 1575م 934هـ، وانتقلت الزاوية في عهد "سيدي ابراهيم " من الدور الديني والإجتماعي الى السياسي ابتداء من 1603 مستغلة تدهور السلطة السعدية بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي.

وبعد وفاة "سيدي ابراهيم" بايعت قبائل جزولة أبا حسون السملالي المعروف ببودميعة أحد حفدة سيدي أحمد اوموسى. وقد سمي ببودميعة لان الدمع لا تفارق إحدى عينيه بسبب مرض ألم به.

1– تأسيس دار إيليغ:

كان بودميعة يصطاد يوما في تلك الناحية (حصن تاكوجكالت) فأعجبه المكان. فشرع في تأسيس دار فيه فتوسع في المشروع، وجعل المكان عاصمة لإمارته وقام بإدارة السور على العاصمة، وفتح فيها أبوابا مختلفة وانتدب الناس الى مكانها، وفصل فيها أسواقا مختلفة بدكاكين مصفوفة وجعل لها أربعة أبواب : باب العين، باب أزاغار، باب تالعينت، وباب الملح. وقد ذاع أن الأمير فرض على

سكان القبائل أن يرتحلوا من قراهم الى المدينة الجديدة لتعميرها فكثر بها الناس واستقر بها كثير من التجار وغيرهم من أرباب الحرف. أما أصل الكلمة واطلاقها على العاصمة فقد أتى من أن الأمير عندما رأى المكان أثناء الصيد قال "إليق" أو لائق للسكن، ثم أطلقت كلمة "اليق" على المدينة ثم تغيرت مع مرور الزمن إلى "إليغ وامتداد امارتها :

توسعت الإمارة الإليغية سنة 1039 هـ فضمت تارودانت بعد أن تم نزعها من يد أحمد بن عبد الله بن سعيد ثم طرد السملاليون الاسبان من ميناء فونتى ودخلوا اكادير سنة 1045هـ، وأسسوا ميناء ماسة للاتصال بالأوربيين : وامتدت الإمارة إلى الجنوب كله حتى السينغال – وكان الخط التجاري الساحلي نشيطا يربط إليغ العاصمة بماسة وفونتي وتمبوكتو.

تتاجر الامارة السملالية مع السودان من جهة ومع بعض الدول الأوربية، خاصة منها فرنسا وانجلترا وهولندا من جهة أخرى. وكانت لها سفارات مع الأوربيين من أجل تبادل الأسرى. وبمرور القوافل التجارية المارة عبر الطريق الغربية القادمة من السودان نشطت بعض الاسواق كاليغ وتازروالت وسوق ماسة الذي استفاد من مزارع السكر وظهرت مراكز صناعية ومنجمية كإفران وتمدولت (النحاس. الفضة).

لكن ضغط الخط التجاري الساحلي سنة 1603م سيدفع أبا حسون الى توسع داخل المناطق الصحراوية المغربية شرقا.

وبموت أبي حسون سنة 1059م/1670هـ أخذ نفوذ الإمارة السملالية يتقلص تدريجيا في إقليم سوس، وذلك نتيجة تظافر عوامل داخلية وخارجية.

2- نهاية إيليغ القديمة :

بعد تدميرها اثر غارات المولى الرشيد 1081هـ /1670م التجأ التجار وزعماء إيليغ الى آيت أوموسى في تخوم الصحراء وسيظل محمد بن بودميعة وابنه أحمد وحفيده يحيى مبعدين عن تازروالت طيلة حكم مولاي اسماعيل (1673-1727م) واغتنم يحيى المنافسات التي قامت بين أولاد المولى اسماعيل

ليعود الى تازروالت، لكن ليموت بها فقط. أما ابنه علي، فلم يعرض له ذكر هناك. غير أن سيدي هاشم تولى 1790 ابتداء من سنة 1810م، قرر إعادة إحياء دار إيليغ. السالفة فأسس تالعينت وبدأ في تجديد بناء إيليغ. وقد صمد أمام محاولات الهدم والنهب التي نظمها القائد أغناج من تارودانت، كما عمل على إحياء التجارة الصحراوية انطلاقا من إعادة تنظيم موسم سيدي أحمد أوموسى التجاري الذي يقام في نهاية شهر مارس ونهاية أكتوبر، وبالأخص في نهاية شهر غشت عند وصول القوافل التجارية الكبرى كما استقبل يهود إفران الهاربين من قمع بوحلايس. فكان نجاحهم باهرا لدرجة أنهم لم يمر بهدوء – إذ أغتيل هاشم زعيم دار إيليغ من طرف محمود الذي ينتمي الى تمنار – وسط موسم سيدي أحمد أوموسى. وخلفه ابنه الأكبر علي، وذلك لمدة قصيرة. فظهر عجزه في أخذ ثأر أبيه، وعجزه في فك الحصار المضروب على إيليغ من طرف قبائل أولاد جرار، فاستلم أخوه الحسين ابن هاشم السلطة بعد موته.

جسد هذا بداية نجاح تجاري، يرجع الفضل فيه الى نشاط الحسين والى الظروف الخاصة التي شجعت تجارة القوافل بإفريقية الغربية، فمكنته الأرباح التجاريةمن إعادة تكوين ثروة دار إيليغ العقارية في القرن التاسع عشر.

المراجع المتعلقة بتزروالت

بيبليوغرافية :

– تنقل هاشم، زعيم دار إيليغ تزروالت 1825 – أبحاث العدد 3 السنة 1983ص 17 الى 27 بول باسكون.

– اعادة تراء تازروالت من طرف إيليغ :

تكوين قوة عقارية في القرن التاسع عشر بجنوب غرب المغرب (1820-1994) أبحاث – العدد - 45 يونيو 1984-- بول باسكون.

– مملكة تازروالت

1- ايليغ قديما وحديثا لمحمد المختار السوسي المطبقة الملكية 1966.

2- مملكة تازروالت من خلال ايليغ قديما وحديثا. بحث لنيل الإجازة شعبة التاريخ

كلية الآداب مطالب المختار العارز79/ 1980.

3- الحياة الإقتصادية في مملكة تازروالت. بحث لنيل الإجازة في شعبة التاريخ كلية الآداب أحمد الشبراوي 1981/80..

4- مجلة هسبريس تمودا منشورات كلية الآداب -الرباط. المجاعة والأوبئة في المغرب ما بين القرنين 16و17 الرباط 1974.

5- الإستقصاء محمد الناصري الجزء السابع.

6- خلال جزولة لمحمد المختار السوسي.

7- مجلة لملف Lamalif مقال لبول باسكون ص 28 رقم 111 دجنبر 1978.

8- دي كاستري ص 473 السلسلة الأولى هولندا.

9- دائرة المعارف الاسلامية العدد التاسع من المجلس العاشر ص 322.

10- الضعيف «تاريخ الضعيف» الخزانة العامة مخطوط 660 بالرباط.

11- البذور الضاوية «سليمان الحوات» مخطوط بدار الوثائق الرباط 661 ص 119.

12- عبد الله العروي، تاريخ المغرب. ترجمة قرقوط الطبعة الأولى : بيروت 259.

13- مجلة البحث العلمي العدد الأول ص 33.

14- مجموعة دي كاستري ص 267 ج 2 السلسلة الفرنسية .

15- المختار السوسي المعسول ج1 مطبعة النجاح الدار البيضاء 63/60 ص26.

16- الحسن الوزان وصف افريقيا 1965 ص15.

17- مجموعة دي كاستري ج 1 انجلترا ص 17.

نص البيان الختامي

إن المشاركين في الندوة الوطنية الاولى حول أسوار المدن العتيقة المنظمة بمدينة تيزنيت أيام 10.9.8 يونيه 1989.

عملا بالتوجيهات الملكية السامية التي تؤكد على المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق كل مواطن في شأن المحافظة علي استمرارية التواصل لاصالتنا وتراثنا الحضاري وجماليةالبناء والطابع المعماري الأصيل والتصدي لكل التحديات التي تهدد هويتنا وتراثنا،

وتعزيزا لما جاء في الندوة الوطنية الاولى حول الثقافة المغربية المنعقدة بتارودانت في يونيه 1989.

ووعيا من المشاركين بما يواجه مآثرنا العمرانية عامة وأسوار المدن العتيقة خاصة، باعتبارها معالم تاريخية تبرز الخصائص الجمالية لهذه المدن.

ورغبة في تعميق الوعي بأهمية هذه الأسوار وإشراك الجميع في مسؤولية الحفاظ عليها والتطلع إلى استثمار علمي للاسوار ومجالها العمراني ثقافيا واقتصاديا.

وبعد الاستماع إلى العروض والمناقشات التي تناولت المحاور الثلاثة للندوة وساهمت في إبراز القيمة التاريخية لهذه الاسوار وما يفرضه الواجب الوطني لصيانتها والمحافظة عليها كمعلمة حضارية متميزة في أصالتنا.

فقد سجل السادة الاساتذة والباحثون المشاركون في الندوة أهمية الاسوار كمعالم تاريخية وحضارية ومساهمتها في هيكلة وتنظيم النسيج الحضري بالمدن والقرى المغربية.كما أكدوا على ماتشكله هذه المعالم من خزان للرموز الثقافية المكونة لذاكرتنا الجماعية وانطلاقا من هذا المنظور توصي الندوة بما يلي :

1 ـ إعادة النظر في القوانين الصادرة في عهد الحماية، المتعلقة بالاسوار، تراعى فيها دراسات ميدانية متعددة التخصصات وبمشاركة كل الهيآت المعنية من سلطات محلية ومنتخبين وتقنيين.

2 ـ بموازات صيانة الأسوار التي اتفقت عليها هذه الندوة، ينبغي المحافظة على ما يوجد داخل الأسوار وإعادة الاعتبار للانشطة الاصلية بها، والمحافظة على المقومات التاريخية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع مراعات مختلف التفاعلات التكاملية بين هذه النواة القديمة ومحيطها.

3 ـ إشراك الجامعات والمعاهد في عملية الترميم والصيانة وتطوير البحث العلمي للتعرف على مشاكل تدهور هذه المعالم وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لمواجهتها وذلك بالاعتماد على خبرات المهندسين والصناع.

4ـ خلق لجان جهوية تهتم بالمحافظة على المآثر التاريخية وضمنها الاسوار.

5 ـ إحداث صندوق خاص لصيانة الآثار تساهم فيه زيادة على وزارة الشؤون الثقافية كل من الجماعات الحضرية والقروية والمهتمين الغيورين.

6 ـ استخدام فصل للصيانة والترميم في ميزانية الجماعات المحلية التي تتوافر بها مآثر تاريخية.

7 ـ الاشراع بترتيب المعالم التاريخية المتميزة التي لم يتم بعد ترتيبها.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى الكريم وآله وصحبه

برقية ولاء وإخلاص مرفوعة الى الجناب الشريف أسماه الله

نص البرقيـــة

مولاي صاحب الجلالة،

السلام على مقامكم السامي بالله ورحمته تعالى وبركاته

يتشرف المشاركون في الندوة الوطنية الاولى حول أسوار المدن العتيقة «بمدينة تزنيت أيام 10.9.8 أن يغتنموا فرصة اختتام أشغال هذه الندوة الوطنية الهامة، ويرفعوا الى مقامكم العالي بالله آيات الولاء والطاعة والأخلاص وأسمى مشاعر الشكر والامتنان لما نعيشه ونلمسه وندركه من الحرص الواعي الذي يخصصه جلالتكم بتبصر حكيم، لكل ما يخص سلامة هوية الانسان المغربي ايمانا وعلما وثقافة وعمرانا وتربية وسلوكا، حتى أن الشعب المغربي بفضلكم أصبح فريدا بسمعته الماجدة متميزا بأصالته وعطاءاته وعبقريته. وإن المشاركين في هذا الملتقى الوطني يا مولاي وهم يرفعون الى جنابكم الشريف السامي بالله أخلص مشاعر المحبة والتعلق بأهداب عرشكم المجيد، ليقدرون لجلالتكم عظيم الاعمال الجليلة التي كرستم لها حياة جلالتكم ولصالح أمتكم وتفاهم الانسانية جمعاء، ويعتزون بالدور القيادي الذي تضطلعون به يامولاي على مستوى النتائج المباركة، التي تحققت على أيديكم الشريفة لفائدة شعبكم، ولم شتات الامة المغاربية والعربية في ظرف دقيق من تاريخ أمتنا.

إننا يا مولاي في كل لحظات هذه الندوة ما فتئنا نستوحي السديد من تعليماتكم النيرة، تحفزنا الغيرة على خصائص تراثنا الاصيل، وما تتعرض له سماتها من تشويه وانطماس، بفعل تطاول الزمن وتغيرات الظروف والوسائل والاحوال، وقد وجدنا في أجواء هذه الندوة وفي رحاب هذه المدينة السلطانية، فرصة لمناقشات مختلفة الجوانب التاريخية والقانونية، والتقنية، والاجتماعية والاقتصادية لاسوار المدن العتيقة ومجالاتها العمرانية.

حفظكم الله يا مولاي، وبارك في عمركم ومتع جلالتكم بنعمة الصحة والعافية، وحقق على يديكم الكريمتين لامتكم كل ما تصبو اليه من رقي ورغد عيش وكرامة، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير الجليل سيدي محمد، وصنوه السعيد مولاي الرشيد، وكافة الاميرات الجليلات والاسرة العلوية المجيدة،

إنه تعالى بسميع مجيب والسلام على مقامكم العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

وحرر بتزنيت في : 10 يونيه 1989

الموافق ل : 6 ذو القعدة 1409

عن المشاركين :

خادم الأعتاب الشريف رئيس المجلس الحضري

لمدينة تيزنيت - علي إنجارن -

الفهرس

الجلسة الختامية لأشغال الندوة.

ملحق.